بين عالمين

رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني

تأليف

الدكتور

ساري حنفي

القاهرة 1996

كلمة شكر

أقدم خالص الشكر إلي برنامج بحوث الشرق الأوسط للعلوم الاجتماعية التابع لمؤسسة فورد و إلى لجنة الاتحاد الأوروبي لتمويلهم الأبحاث الميدانية في هذا الكتاب.

ولا يسعني هنا إلا أن أزيد على ذلك شكرا لكل من ساهم في اغناء هذا البحث بالمناقشات الخصبة، وأخص بالذكر السيد فيليب فارج ، مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

المحتويات

المقدمة

-مشروع دراسة شامل بإدارة السيداج

-تعريف من هو الفلسطيني

-من هو رجل الأعمال؟

-البحث الميداني

الفصل الأول : رجال الأعمال الفلسطينيون في أمريكا الشمالية

-لمحه سريعة عن تطورات الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية

-حراك اجتماعي (لا) يقاوم

-السمات المميزة لرجال الأعمال الفلسطينيين

-النخبة الاقتصادية الفلسطينية في المجتمع المضيف

-الخاتـــــــمة

الفصل الثاني : رجال الأعمال الفلسطينيون في مصر

-موجات الهجرة إلى مصر

-السمات المميزة لرجال الأعمال

-رجال الأعمال ومسيرة السلام : مواقف ملتبسة

-هل تعتبر مصر هي مركز استقبال وإعادة توزيع لرؤوس الأموال الفلسطينية ؟

-العلاقات مع إسرائيل

-خاتمه : البحث عن هوية

الفصل الثالث : رجال الأعمال الفلسطينيون في سوريا

-التواجد الفلسطيني في سوريا

-بعض عناصر الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في سوريا

-مميزات رجال الأعمال الفلسطينيين في سوريا

-رجال الأعمال الفلسطينيون واحتمالات السلام: موقف الترقب

-خاتمة

الفصل الرابع : دراسات مقارنه لاقتصاديات رجال الأعمال و استثماراتهم في الكيان الفلسطيني

-عناصر النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في الشتات

-مواقف رجال الأعمال الفلسطينيين من اتفاقية أوسلو

-الاستثمار الفردي في فلسطين : موقف ترقب

-المخاطرة جماعية : الشركات القابضة للاستثمار

الفصل الخامس : الرأسمال والسلطة

-تشكل تجمعات رجال الأعمال

-رجال الأعمال والسلطة الوطنية : هل العلاقات تناقضيه ؟

-مكانة متزايدة في المجتمعات المستقبلة

خاتمه

-إنهم ليبراليون، ولكن هل هم ديمقراطيون ؟

-عوائق أقلمة الاقتصاد الفلسطيني

-رجال الأعمال و عمليه السلام

الملاحق

-الملحق رقم 1 : استثمارات رجال الأعمال الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية

-الملحق رقم 2 : الشركات المساهمة الفلسطينية التي أنشأها رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات

-الملحق رقم 3 : أسماء و نشاطات الشركات التي أنشأتها باديكو في الأراضي الفلسطينية

-الملحق رقم 4 : الأستماره

-الملحق رقم 5 : أسماء وعمل رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربيه المتحدة و مصر

-الملحق رقم 6 : وثيقة أعدها مجموعه من رجال الأعمال و مثقفين فلسطينيين "الأزمة الفلسطينية والمخرج منها"

المراجع

-المراجع العربيه

-المراجع الأجنبية

الفهرست

المقدمة

إن فلسطين رأسمال متناثر في شتى أنحاء العالم. وحيث أن مواردها البشرية وإمكانياتها الاقتصادية ظلت لفترة طويلة تمثل الجانب المهمل في ملف سياسيي في المقام الأول، لم يتم حتى يومنا هذا حصر هذه الموارد والإمكانيات بدقة رغم أن مدى نجاح عملية بناء الكيان القومي لفلسطين، وهي العملية التي بدأت بالفعل في غزة وأريحا، يتوقف على تجميع تلك العناصر المفككة. وبالتالي تعد معرفة الإمكانيات الفلسطينية المشتتة بمثابة هدف معرفي ولكن أيضا سياسي.

إثر الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني في سبتمبر،1993 أكد المراقبون على ضرورة تنمية الاقتصاد الفلسطيني ضمانا لإقرار السلام الدائم. ويتضمن هذا الاتفاق ملاحق اقتصادية مفصلة لا تخص الأطراف الموقعة عليه فحسب، بل تبرز أيضا البعد الدولي للاقتصاد الفلسطيني. وكان من شأن تعبئة الدول المانحة والممولة منذ شهر أكتوبر 1993، أي قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ. أن دفعت بالجانب الاقتصادي إلى الصدارة في هذه القضية بعد أن ظل غائبا عنها طيلة 50 عاما.

إن الموارد البشرية والاقتصادية للفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وغزة لم يتم حصرها بدقة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى تناثر الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم من جهة، والى أن البعد السياسي ظل لمدة طويلة يحتل مركز الصدارة في القضية الفلسطينية، فلم يشدد على أهمية تنمية الاقتصاد الفلسطيني من اجل تحقيق السلام الدائم إلا بعد إبرام الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني في سبتمبر 1993.

مشروع دراسة شامل بإدارة السيداج

إن الجهود التي بذلت، إثر بدء مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف حول قضية الشرق الأوسط، لمعرفة وضع الاقتصاد الفلسطيني تعد جهودا جزئية. وفي هذا المضمار تعتبر الدراسة التي قام بها البنك الدولي وتم تشرها في سبتمبر عام 1993 تحت عنوان Developing the Occupied Territories. An Investment in Peace هي أكثر الدراسات شمولا والمرجع الرئيسي في هذا الصدد. غير أن هذه الدراسة قد أغفلت بعض المسائل الهامة حيث أنها لم تتناول العلاقات الاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني، ويعود ذلك على الأرجح إلى أحد أبعاد هذه الدراسة وهو البعد الدبلوماسي.

بل إن هذا البعد الدبلوماسي تسبب أيضا في أكثر أوجه القصور وضوحاً، ألا وهو الاكتفاء بدراسة الأوضاع في الضفة الغربية وغزة دون غيرهما، علما بأن أغلبية السكان الفلسطينيين يقيمون خارج هذه الأراضي. ويكفي ذلك لكي تعتبر أي دراسة اقتصادية لا تأخذ في الحسبان هؤلاء الفلسطينيين دراسة ناقصة. ودراسة البنك الدولي ذاتها تعترف بهذا النقص ضمنيا إذ تشير إلى الفارق الكبير بين الناتج الداخلي والناتج القومي في الأراضي المحتلة حيث يمثل الأول اقل من ثلاثة أرباع الثاني بسبب تحويلات الشتات الفلسطيني. غير انه كان من الصعب على البنك الدولي بطبيعة الحال أن يقوم بمسح فلسطيني الشتات بينما يعتبر قيامه بتحليل الوضع في الأراضي المحتلة في حد ذاته إضافة جديدة بالنسبة إلى مجالات تدخله التقليدية حيث انه يقوم بنشاطه عادة على مستوى الدول فحسب.

وعلى حد معرفتنا لا توجد دراسة شاملة عن الحالة الاقتصادية لـــ "فلسطيني الخارج"، رغم أهمية البعد العالمي لهذا الاقتصاد في تحديد خصائص واحتياجات اقتصاديات الكيان الفلسطيني (المستقبل) ورغم انه من المرجح أن تنشأ أو تتوطد العلاقات بين هذا الكيان والقوى الاقتصادية الفاعلة الفلسطينية الخارجية. ومن المتوقع على وجه الخصوص أن تتجه مبالغ طائلة من رؤوس أموال فلسطينيي الشتات (التي تشكل أضعاف مضاعفة لإجمالي الناتج الداخلي للضفة الغربية وغزة) للاستثمار المباشر في فلسطين. وعليه فإن من المُلحْ مد تحليل البناء القومي الفلسطيني بمزيد من المعلومات عن القوى الاقتصادية الفاعلة في الشتات، أي رجال الأعمال.

يشكل الطابع الدولي للاقتصاد الفلسطيني، وهو الطابع الذي نتج عن التشتت الديمغرافي البعيد الأمد، نوع من التحدي وفرصة مواتية في آن واحد فهو يمثل تحدي لأن تعدد مصادر النفقات الاقتصادية ومراكز صنع القرار يحد من حرية تصرف السلطة المركزية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي ويجعل درها قاصرا –إذا ما أرادت الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها حتى الآن بشأن الانفتاح– على إدارة وتوجيه التدفقات بدلا من إدارة الاقتصاد ككل. غير أن هذا الطابع الدولي يمثل كذلك فرصة مواتية للدولة الفلسطينية إذ أن مدى استقلالها الذاتي وعدم تدخل الجهات المانحة في شؤونها وكذلك نجاحها في عملية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني يحددهما حجم التدفقات.

ويتوقف هذا النجاح في الواقع على تعبئة الإمكانيات والكفاءات الفلسطينية، فإذا كانت هذه الإمكانيات والكفاءات متوفرة بالفعل، إلا أنها متناثرة وتفتقر إلى التآزر. ومن جهة أخرى تأتي عملية البناء هذه في الوقت الذي تحاول فيه الدول العربية المجاورة اللحاق بعولمة

الاقتصاد التي تخلفت عنها كثيرا رغبة منها في تأكيد قوميتها، وفي الوقت الذي يسعى فيه الاقتصاد الإسرائيلي إلى تحقيق الانفتاح الإقليمي في ظل السلام. وبذلك قد تؤدي نهاية الصراع العربي- الإسرائيلي إلى حركتين متضادتين في الظاهر: تدويل اقتصاديات الشرق الأوسط من جهة، وعودة الإمكانيات الفلسطينية إلى التمركز في فلسطين من جهة أخرى.

في هذا الإطار العام يقوم *مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة (سيداج CEDEJ)* بتقييم الإمكانيات التي قد يوفرها رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج لدولة المستقبل ولبنيتها الاقتصادية وذلك بدراسة الوضع الحالي للمنشآت الفلسطينية وتحليل آفاقها المستقبلية ومشروعات إعادة توزيع نشاطاتها في ظل عملية السلام. وحيث أن قطاع رجال الأعمال الفلسطينيين تكون في ظل ظروف استثنائية بعد تشتت دام طويلا، فإن كل منشأة من المنشآت وراءها مسار إنساني خاص. وحتى يمكننا فهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني المتناثر، سيكون الهدف الأول للمشروع هو جمع البيانات الخاصة بحياة أهم رجال الأعمال الفلسطينيين المنتشرين في العالم.

كما أن القيام بدراسة ما حققه رجال الأعمال من اصل فلسطيني من إنجازات في الدول العربية وغير العربية يسمح بوضع صورة شاملة وفريدة لإمكانياتهم الاقتصادية والفنية، ولما يتميز به نجاحهم، ولعلاقاتهم العملية، ولتطلعاتهم سواء بالنسبة لبلد الاستقبال أو لفلسطين. وتمثل هذه الدراسات مادة تستطيع السلطات الفلسطينية الاسترشاد بها عند اتخاذ الخطوات اللازمة لتوجيه الاستثمارات الخارجية، وكذلك الاستفادة من الشبكات الاقتصادية الدولية التي يشكلها فلسطينيو الشتات، لصالح البناء القومي.

يرمي هذا المشروع إلى توفير معلومات منمطة (Information standardize) عن رجال الأعمال الفلسطينيين وتقديمها في شكل موسوعة رجال الأعمال (who's who) ثم استخدام هذه الموسوعة كأساس لبحث أكاديمي.

يتم إعداد دليل السيرة الذاتية لأهم رجال الأعمال نم أصل فلسطيني على مستوى العالم باستخدام منهج المقابلات المباشرة، مكملاً بتوزيع استمارة موحدة وتستهدف الأسئلة المطروحة تحديد ما يلي :

- الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمستجوبين.

- مساراتهم

- طبيعة نشاطهم والبيانات التي تسمح بالاتصال بهم (العنوان ورقم الهاتف..)

- نواياهم ومشروعاتهم المتعلقة ببنية الاقتصاد الفلسطيني.

والى جانب البيانات الخاصة برجال أعمال تضاف بيانات عن إنجازاتهم ومشروعات الشراكة التي ينوون القيام بها، وذلك بهدف تحديد وضعهم في الدوائر (الشبكات) (Roseau) الدولية التي تربط بينهم، أو تلك التي تربطهم بقوى اقتصادية فاعلة، عربية أو غير عربية.

وسوف يجرى المسح في البلدان التالية:

- الشرق الأوسط: السعودية، البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والكويت وقطر، سوريا، مصر، لبنان، الأردن.

- أوروبا: ألمانيا والمملكة المتحدة، فرنسا، سويسرا

- أمريكا الجنوبية شيلي والهندراوس و بيرو.

تعريف من هو الفلسطيني

تقوم فلسفة اتفاقيات أوسلو ومن قبلها واشنطن تجزيء وتفتيت كل مشكلة مستعصية إلى أجزاء أصغر بحيث تحل بعض الأجزاء وتترك الأجزاء الأخرى، ولقد اضطرت منظمة التحرير إلى تقسيم المشكلة الفلسطينية إلى جزئين أساسيين : الأول الأراضي المحتلة والثاني اللاجئين الفلسطينيين بحيث يكون بناء الكيان الوطني في الأراضي المحتلة قاعدة لحل مشكلة اللاجئين.

حتى الآن ورغم تشكيل مجموعة عمل اللاجئين (Refugees working Group)منذ اكثر من ثلاثة سنوات حيث تم عقد عده اجتماعات متعددة الأطراف، إلا أن إسرائيل لم تتزحزح كثيرا عن موقفها. ومازال هذا الموقف رهين اعتقادات أيديولوجية التي تعبر من جهة حسب التعبير المشهور للمؤرخ الإسرائيلي بين موريس (Benny Morris)) أن "مشكلة اللاجئين قد ولدت في الحرب بدون أي خطة مسبقة للتهجير"، مقيمين بذلك تناظرا في عقدة الذنب بين الطرفين الإسرائيلي والعربي، ومن جهة أخرى، لقد أفرغت هذه الأيديولوجيا مشكلة اللاجئين من

محتواها السياسي لتحويلها إلى اعتبارات إنسانية محضة (ايليا رزيق) (Elia ZUREIK,[1] . 1994)

هذا ويترنح الجانب الإسرائيلي بين التيار الليبرالي الذي يبني الحقوق على قواعد فردية والتيار الجماعي الذي يعطى أولوية للجماعة على الفرد. فعندما يتعلق الأمر بعودة اليهود، يختار النموذج الجماعي الوطني الذي يحمي بشكل افضل حقوق اليهود بصفتهم أعضاء في مجموعة بينما عندما يختص الأمر باللاجئين الفلسطينيين، يطبق الإسرائيليون بشكل محدود النموذج الليبرالي الذي يقبل فقط بحل مشكله عدد صغير من طالبي لم الشمل على أسس إنسانية وفردية، تاركاً حل الأشكال على المستوى الجماعي إلى ما بعد الحل السياسي على ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة.

اعتقد أن على المفاوض الفلسطيني التمسك بتعريف قانوني شامل (قاسم مشترك اعظم) الذي يأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات بحيث يعتبر الفلسطيني كل من ولد أو أقام في فلسطين قبل 1948 وكذلك أولادهم وأحفادهم بغض النظر عن البلد إلى يسكنه أو الجنسية التي يحملها. كون أن يكون بعض الفلسطينيين مندمجين أو حتى منصهرين في المجتمعات المستقبلة لا يمكن بأي حال من الأحوال حرمانهم من حقهم بالتمتع المستقبلي بالجنسية الفلسطينية ولعل التاريخ يقدم لنا درساً عن ما حصل للفلسطينيين المقيمين بالكويت الذين ظنوا أنفسهم الأكثر اندماجاً في المجتمع الكويتي وذلك من خلال نموذج حياتهم الخليجي ومن خلال ارتباطهم بهذه البلد وكيف أن هذه المجموعة قد اضطرت إلى اللجوء مرة أخرى في حياتها، بحيث أصبحت من الجاليات الأكثر هشاشة وضعف.

لكن، لدراسة الفلسطينيين في مختلف مجتمعات الشتات لا يمكن أن يرضينا هذا التعريف لعموميته وفضفاضيته، فنحن مضطرون لإدخال مفهوم الهوية بحيث نأخذ بعين الاعتبار من يعرف نفسه كفلسطيني.

هذا التعريف يدخلنا لتساؤلات معقدة :

هؤلاء الذين يسمون بـــ "عرب إسرائيل"، هل يمكن إعادة تعريفهم كفلسطينيين[2]؟

---

[1] – من أجل أخذ صورة أكثر شمولية عن الموقف الإسرائيلي من المفاهيم التى ولدت مع اتفاقية أوسلو : أنظر إلى الفصل الخامس من (عبد العليم محمد، 1994).

[2]– انظر الى تحليل عزمي بشارة للصيرويتين المتناقضتين التي يدخل بها عرب اسرائيل منذ مؤتمر مدريد: صيروره الاسرائلة وصيرورة الفلسطنة. (1996)

في بلد مثل الأردن حيث يوجد فيه قسم كبير من الأردنيين من أصل فلسطيني هل يمكن أن يعلن هؤلاء عن أَصولهم؟ في حالة أسرة فلسطينية تعيش في تشيلي منذ ثلاثة أجيال والتي أصابها زيجات مختلفة، في أي درجة يمكن أن يصيب الحت الهوية الفلسطينية للأبناء؟

ليس من أهدافنا تعيين من هو شرعيا فلسطيني ومن ليس هو ذلك (وبالتالي تحديد على أرضية سياسية من لهم الحق في العودة والتعويض ومن لا يستحق ذلك) ولكن لفهم كل احتمالات تشكلات الهوية، بحيث نأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المرتبطة بالمسار التاريخي والفردي والعائلي، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، ولكن كذلك الإطار السياسي الهام.

هذا يعني أن الهوية الفلسطينية لا يمكن التعبير عنها من قبل فلسطيني الشتات بنفس الطريقة ولا بنفس الشدة. نحن نرفض خلق ماهية للهوية الجماعية بغض النظر عن تاريخانياتها بحيث ينظر لها بأنه ثابتة رغم مرور الوقت. (جان نويل فرييه) (Jean Noel Ferié, 1991) يبقى هنا أن نحلل الجزء الذي يتعلق بالهوية الجماعية للفلسطينيين داخل صراع أو تنافس الهوية الجماعية والتفاضلية المتأثرة في المجتمع الجديد، وذلك لان لكل شعب يعيش في تشتته تاريخ، جزء منه مشترك- لجهة ارتباطه بالمعيوش الخاص أو بالموروث- وجزء منه مطبوع بطابع صيرورة المجمعات المضيفة. بكلام آخر نحن نتساءل فيما إذا حافظ فلسطينيو الخارج من مجتمع ما على حسهم الأثني (كجالية) بشكل كبير مع موضعهم الطبقي والتثاقف الحاصل مع المجتمع الشتاتي.

أوضح بشكل آخر، بان علينا أن لا نتساءل في تلاؤم أو عدم تلاؤم الشعور بهويتين، الهوية الفلسطينية والهوية الناتجة عن المجتمع المستقبل، رغم أن هذا الولاء المزدوج (double allegiance) قد انتقد من قبل كثير من الباحثين (على الأقل في فرنسا). تقوم العلوم الاجتماعية منذ عدة سنوات بإعادة الاعتبار لهذا المفهوم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمواطنين الذين ينتمون إلى جنسية وطنية وأقلية عرقية أو دينية، بحيث لا يعاني صاحب هذا الولاء المشترك. غالبا ما يمارس هؤلاء الولاء المشترك (للدين والوطن) بدون أي شعور بانفصام لشخصيتهم نجد حاليا مجموعة كبيرة من الدراسات حول هذا الموضوع ولعل دراسة ميشيل فوفيوركا عن يهود فرنسا لخير مثال (Michel Wieviorka, 1994). منذ الآن فصاعدا تتجه العلوم الاجتماعية عن رفض الحديث عن الانتماء الأحادي للإنسان ولا عن هوية واحدة له، وإنما إلى إدارة معقدة لعده مستويات من الهويات يقوم بها الإنسان.

لقد فرقت الأدبيات الاجتماعية الأمريكية[3] بين "المقيم"(Sojourner) " المهاجر"(Settler) ، أي بين ذلك المقيم بشكل مؤقت مع التخطيط للعودة المستقبلية للوطن الأم، وبين ذلك الذي لديه النية للبقاء بشكل دائم. لكن ما يمكن استقراءه في الواقع هو ديناميكية الانتقال من وضع إلى آخر حسب معطيات سياق المجتمع المستقبل. ناتان اورلي(Natan Uriely) باحث اجتماعي إسرائيل (1993) ادخل مفهوم "المقيم الدائم" الأخذ بعين الاعتبار هؤلاء الذين ليس لهم خطة عملية للعودة ويعلنون انهم لن يبقوا بشكل دائم في البلد المستقبل.

يعتبر هذا الإطار النظري صالحة للهجرة الاقتصادية اكثر منه للالتجاء لأسباب سياسية وذلك لأنه في هذه الحالة المهاجر ليس لدية الخيار في العودة إلى وطنه معتبرين ذلك الحالة الغالبة لفلسطيني الخارج، نقترح إطار آخر اكثر فعالية، وذلك بمحاولة تصنيفهم حسب مؤشرات اجتماعية واقتصادية بدون أن نفرغ ذلك من المحتوى السياسي المؤثر جداً في حالتهم.

للحديث عن فلسطيني الخارج، دخل مصطلح "لاجيء"(refugee) إلى اللغة الدارجة وكذلك بلغة الهيئات العالمية UNHCR(الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة) و UNRWA (هيئة الأمم المتحدة لتشغيل لاجيء الشرق الأوسط[4] لكن استخدام كلمة دياسبورا(Diaspora) شتات يطرح اشكالات كثيرة، ورغم أن التعريف اللغوي الإغريقي لمصطلح دياسبورا(dia+speirein) بسيط يشير الى حركة هجرة[5] فإن المعاني التقنية تتغير كثيراً.

فبحسب نانسي غونزاليس (Nancie Gonzalez, 1992 : 161) تثير كلمة " شتات" الى آلية الانتشار والى جماعات المهاجرين في بلدان الهجرة في الوقت نفسه. يضيف روبير فوسار (Robert Fossaert, 1989) الى ذلك شرطاً، وهو عدم ذوبان الشعب المعني في شعوب اخرى.

---

3 (par exemple: Susan Olzak & Elizabeth West, 1991, Gary Klein, 1990, Howard Stein & Hill Robert, 1977, Robert Park, 1928, Paul Siu, 1952).

4بالنسبة للاونروا، وبحسب التعريف الموضوع سنة 1954، يعتبر لاجئاً فلسطينيا " كل شخص كان يقيم اقامة طبيقية في فلسطين لمدة سنتين على الاقل قبل نزاع 1948 والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع ولجأ سنه 1948 الى احدى الدول التي تقدم فيها الاونروا المساعدة. فاللاجئون بحسب هذا التعريفن يستفيدون هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة اذا كانا محتاجين واذا كانوا مسجلين لديها، ويعيشون في احدى المناطق التي تعمل فيها اي لبنان والاردن وسوريا ومنذ 1967 الضفة الغربية وقطاع غزة (ب ديستبو)
(B.Destrama, 1993: 37)

5 انظر الى مقدمة مجلة *Herodot* Herodote, Paris, avril- Juin 1989, P31.

بالنسبة لنا ان المنفي لا يكفي لخلق الشتات. اذ يجب ان يكون هنالك شعور بالانتماء الى جماعة واحدة.

من جهتها تعتبر بسمة قضماني– درويش ان هذا المفهوم المناسب للشتات الارمني واليهودي لا ينطبق على الفلسطينيين لأنه يفترض في الواقع درجة معينة من التكيف والاندماج في البلدان المضيفة، والحصول بشكل عام على الجنسية في هذا ليس دائما حال الفلسطينيين (Bassma Kodmani - Darwish, 1994: 57).

من خلال هذا التحفظ الذي نتبناه، يمكن القول اننا لها يمكننا استعمال عبارة واحدة في تناولنا لفلسطيني الخارج، ويبدو من الضروري اجراء تصنيف يوافق تنوع الحالات التي يعيشها الجماعات الفلسطينية. وسوف نكتفي هنا بتمييز ثلاثة فئات آخذين بعين الاعتبار الاختلافات حسب الوضع القانوني في البلد المستقبل وحقهم في العودة: فلسطيني الشتات، فلسطيني الترانزيت، المهاجرين الاقتصاديين.[6]

1– فلسطينيو الشتات. وهم جزء من فلسطيني المنفى الذين اندمجوا بشكل جيد بواسطة حصولهم على الجنسية او تذكرة إقامة دائم. يمكن أن نجد مثل هذه الفئة بشكل خاص في الأمريكيتين وفي الأردن.

2– فلسطينو الترانزيت: وهم الذين لهم وضع قانوني هش ومؤقت. ولعل فلسطينو لبنان يشكلون خير مثال على تلك الفئة.

3– المهاجرون الاقتصاديون: وهم الذين يحق لهم العيش في الأراضي الفلسطينية او إسرائيل (حتي بعد قيام هذه الدولة)، على عكس الفئتين السابقتين، ولكنهم اختاروا العيش في الخارج لأسباب اقتصادية. ويعتبر هؤلاء من أصحاب الوضع القانوني الهش بصفتهم حاملين لتذكرة إقامة مؤقتة، وذلك لان من يحمل الجنسية الأجنبية او العربية تحرمه بشكل تلقائي السلطات الإسرائيلية من حق العودة والإقامة في الأراضي الفلسطينية. نجد مثل هذه الفئة في دول الخليج العربي. (انظر إلى الجدول التالي)

6– انظر إلى تصنيف قامت به بسمة قضماني–درويش لفلسطيني المنفى آخذة بعين الاعتبار مؤشر الاندماج في المجتمع المستقبلي (Bassma Kodmani - Darwish, 1994).

		الوضع القانوني	
		مستقر	هش
حق العودة	لا	فلسطينو الشتات	فلسطينيو الترانزت
	نعم	لايوجد	المهاجرون الاقتصاديون

من المفيد الإشارة إلى انه يمكن أن نجد في بلد واحد على اكثر نوع واحد من فلسطينيين المنفى : فكما إن هنالك في الولايات المتحدة مثلا فلسطينيو الشتات حاملي الجنسية الأمريكية فان هناك أيضا فلسطينيو الترانزيت الذين يعيشون حالة غير مستقرة على الإطلاق. وإذا كنا نعطي الأفضلية في تصنيفنا للجوانب القانونية فهذا لا يعني التقليل من أهمية الإطار السياسي (إي ارتباط الفلسطينيين بوطنهم المحتل) وهو عامل حاسم. فالاندماج القانوني في البلد المضيف لا يكفي لربط الشتات الفلسطينية فيه، و اللقاءات التي اجرينها في عدة دول من المنفى قد أظهرت أن جزءا هاما من رجال الأعمال يقاسون من الغربة بعيدا عن وطنهم وشعبهم وذلك بالرغم من ازدهار أعمالهم.

من هو رجل الأعمال؟

ليس من الصعب أن نجد تعريفا نظريا لهذه الفئة ولا حتى تعريفا إجرائيا عندما يتعلق الآمر بحقل جغرافي محدد، ولكن عندما يتعلق الأمر برجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات يطرح تعريفهم إشكالية: ذلك الفلسطيني الذي يملك منشأة اقتصادية في سوريا قيمتها مليون دولار يمكن اعتباره رجل الأعمال، لكن ذلك الذي يملك نفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نتخيله شخص من الطبقة الوسطى. وبذلك لا يمكن اعتبار لا رأس المال ولا حجم المبيعات ولا الأرباح على أنها تحدد وحدها انتماء شخص إلى شريحة رجال الأعمال، وخاصة انه معظمهم يخفي هذه الأرقام. و بالتالي، لا تعتبر هذه المؤشرات وحدها كافية، يبقى هناك عامل ذاتي في الحكم. لهذا لابد من إدخال مؤشر تعريف الشخص لنفسه وكيف يفعل ذلك أقرانه الذين يعرفونه. فهناك من يملك بقالة صغيرة كواجهة لأعمال أخرى تدر عليه أرباح كبيرة، وكذلك هنالك من لديه شركة كبيرة ولكنها مفلسة. في هذه الحالات

يدخل التعريف الذاتي وتعريف الآخرين دورا هاما في تحديد انتماء شخص ما لشريحة رجال الأعمال.

وهكذا نتبنى تعريفا فضفاضا وهو الذي يعتبر رجل الأعمال كل شخص يملك او يدير منشأة او اكثر، على الأقل من النوع المتوسط، في إحدى المجالات الاقتصادية (إن كان قطاعا خاصا او عاما) والذي يحاول تطويرها. وهكذا لا يمكن اعتبار بشكل تلقائي كل من له سجل صناعي او تجاري على انه رجل أعمال، فالتاجر الصغير لا يعتبر كذلك إلا إذا كانت لديه نشاطات اقتصادية أخرى تعطيه حجم معين.

ولعل التنوع الكبير في مواقف وأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين من بلد إلى أخر وفي داخل البلد الواحد يجعلنا لا نعتبرهم مجموعة متجانسة. فهم يشكلون أصناف مؤلفه من عدد كبير من الحالات الفردية إلا في بعض الحالات التي يدخل فيها البعض في تعبئه جماعية وفي إطار استراتيجية مشتركة.

<u>البحث الميداني</u>

يرتكز هذا الكتاب بشكل أساسي على أبحاث ميدانية التي تتناول العناصر التالية :

1- العنصر الاقتصادي والمالي: ما هي الإمكانيات المتوفرة لدى رجال الأعمال في هذين المجالين؟

2- العنصر التقني : ماذا يستطيع رجال الأعمال القيام به في مجال نقل التكنولوجيا؟

3- العنصر السياسي: ما هي طبيعة العلاقات التي يمكن تنميتها بين الكيان الفلسطيني والدولة التي يقيمون بها؟

4- العنصر السسيولوجي:

- من هم رجال أعمال الشتات الفلسطيني؟

- ما هي الشبكات التي كونوها لتربط بينهم، والشبكات التي تربطهم بنظرائهم في الضفة الغربية غزة؟

– ما هي طبيعة علاقاتهم برجال الأعمال في الشتات بالقوى الاقتصادية الفاعلة (العربية و غير العربية) في بلد إقامتهم؟

لقد أجريت من خلال هذه الأبحاث مقابلات بين 1994–1996 مع كل من : 33 رجل الأعمال فلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية، 25 في كندا، 62 في مصر، 25 في سوريا، 45 في الإمارات العربية المتحدة 15 في لبنان،24 في بريطانيا، 7 في فرنسا.

ولقد تجنبنا استخدام سجلات غرفة التجارة والصناعة لمسح وتقييم حجم المنشآت الاقتصادية لرجال العمال ذلك للأسباب التالية:

– كثير من الأعمال، خاصة في المشرق العربي، ما تكون في حالة عدم استقرار، و بذلك فإن الثروات يمكن أن تجمع او أن تتلاشى في وقت سريع.

– يجزئ بعض أصحاب الأعمال نشاطاتهم ويعتمدون استراتيجية متعددة الأشكال، مما يخفض قيمة عائداتهم المعلنة، متهربين بذلك من الضرائب.

– نجد لدى سجلات غرف التجارة والصناعة أسماء أشخاص بدون الإشارة إلى حجمهم مما يسمح ذلك بالخلط بين من هو رجل أعمال ومن ليس هو ذلك.

– نادرا ما نجد تصنيفا حسب جنسيات المسجلين، وبالتحديد لا نجد تقسيم حسب صنف "فلسطيني" كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال.

–لا يمكن تمييز من هم حاصلين على جنسية البلد المقيمين بها من أصحاب البلد الأصليين. في بعض الحالات، في دول مثل مصر وإمارات الخليج لا يستطيع الأجنبي أن يسجل المنشأة الاقتصادية باسمه وبالتالي غالبا ما يلجأ هذا إلى تسجيلها بأسماء مواطنين يعرفونهم.

لقد اعتمدت المقابلات على أسئلة نصف موجهة أي أن على الباحث اقتراح المواضيع وترك لمحدثه حرية الكلام حولها، ولقد تحاشيت حتى الأن استعمال الاستمارة لأنها قد تثير المشاكل بسبب طبيعتها المكتوبة. ولكن سوف استخدمها لاحقا لتعميق الأبحاث الميدانية من خلال إرسال استمارات بأسماء رجال أعمال عرفناهم ولم نستطع مقابلتهم، وهذا سيسمح لنا بتوسيع العينة وشمل مناطق جغرافية مبعثرة.(للإطلاع على الاستمارة انظر إلى الملحق رقم 4).

ولصعوبة الحصول على قائمة بأسماء رجال الأعمال الفلسطينيين بكل بلد تتواجد فيه جالية فلسطينية، حيث لا اعتقد أن هناك أي طرف يمكن أن يدعي امتلاكها، فقد خلق ذلك مشكلة منهجية عويصة تتعلق بمدى تمثيلية العينة للواقع. فالعشوائية في العينة تنطلق من فكرة أن لدينا الحجم الكلي ونختار حسب طرق كثيرة قسما بشكل غير مقصود. لكن في حال بحثنا لا هوية ولا عدد رجال الأعمال معروف ولهذا كان لابد من الالتفاف على هذه المشكلة. لقد بدأت أبحاثنا الميدانية في كل بلد نزوره بمفاتيح تعرفنا عليها في خلال خبرتنا بالحقل الفلسطيني وبمساعدة الأصدقاء فالمنظمات الفلسطينية الغير حكومية ومكاتب منظمة التحرير وسفارات فلسطين في الخارج. عندما أبدأ بزيارة رجال الأعمال، غالبا ما يدلني كل واحد منهم على منهم قريبين منهم من حيث العلاقات الاجتماعية أو المهنية. فرغم تنوع رجال الأعمال الذين قابلناهم في مختلف مجالات الاقتصاد وتنوع أعمالهم ووظائفهم وأصولهم الاجتماعية وأماكن إقامتهم وعملهم، فهذا لا يمنع من أنني أظل رهينة شبكات علاقات الأشخاص الذين أقابلهم (انظر إلى الملحق رقم 5). ولهذا فلابد من الاعتراف أن "العينة" تصبح ممثلة لهذه الشبكات وليس الحقل الكلي لرجال الأعمال الفلسطينيين في هذا البلد.[7]

في الواقع، تطرح قضية التعميم إشكالية مجال الصلاحية اكثر منه إشكالية تمثيلية "العينة". ولعلنا لا يمكن الوصول إلى التعميم بواسطة عمليات الجمع والضرب فلهذا أن البحث الدائم عن عينة شمولية (متأثرين غالبا بالنموذج الإحصائي للعلوم الاجتماعية) لا يمكن أن يعتبر افضل طريقة لطرح مشكلة التعميم. ولهذا فالسؤال الملائم هو معرفة أين يقع تفسيرنا الذي نقدمه لظاهرة ما بالنسبة لمجال الصلاحية، وغالبا ما يتعلق الأمر بموضوع مقياس الملاحظة الذي اخترناه (échelle d'obeservation) (برنار لوبتي) (Bernard LePetit, 1993 : 137) تماما مثل مقياس الخرائط فمن اجل مقياس صغير لا يمكن أن ندرس إلا مواقع المدن في بلد ما، ومن اجل مقياس كبير يمكننا دراسة توزع الأنهر والجداول الصغيرة في هذا البلد.

ولذا فسنتجنب عرض البيانات والجداول بكثير من التفاصيل التي تتعلق بتوزع العينة على أماكن الولادة أو الأصول الجغرافية أو العلاقة بين الدبلوم والمهنة أو العلاقة بين المستوي المادي وإمكانيات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، الخ. وبالتالي لن الخوض في تحليل ذلك لما يتنافي مع مجال صلاحية العينة.

سنقوم الأن بتوصيف شبكات رجال الأعمال التي غطاها بحثنا في كل بلد على حدة

---

7 – افضل أن استعمل كلمة عينة بين قوسين لأنه ليس من الدقيق استخدامها فى حالتنا حسب مفاهيم العلوم الاجتماعية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن التحدث عن شبكة المهاجرين الأوائل وشبكة الجيل الثاني وكذلك الجيل الثالث. كما يمكن أن نجد شبكة رجال الأعمال الذين حافظوا على روابط عائلية قوية وهؤلاء الذين لهم روابط ضعيفة وأخيرا هؤلاء الذين انصهروا في المجتمع المستقبل. كما يمكن تمييز بين شبكات مختلفة حسب بعدهم وقربهم من جمعيات التضامن والدعم للشعب الفلسطيني المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية. فيما يتعلق بعينتنا، فنعتقد أنها تتركز بشكل أساسي في تقاطع ثلاثة شبكات : تلك التي ينتمي لها المهاجرون الأوائل، والقريبين من جمعيات التضامن، واخيرا شبكة الذين حافظوا على علاقات (إن كانت قوية أم ضعيفة) مع الجالية الفلسطينية في أمريكا. إذن لا اعتبر العينة ممثلة للذين انصهروا في المجتمع الأمريكية، ولعل انصهارهم سببا لعدم إمكانية التعرف عليهم وغالبا ما يكون هؤلاء جزءا من أبناء الجيل الثاني أو الثالث من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية وبعضهم من أمهات غير عربية. جغرافيا، فقد تركزت عينتنا على هؤلاء المقيمين في شيكاغو، نيويورك ونيوجرسي (رغم وجود مجموعة هامة في مناطق أخري وخاصة ولاية كاليفورينا).

أما في كندا فيمكن الحديث عن مثل هذه الشبكات ولكن نتوقع أن عدد الذين انصهروا في المجتمع الكندي محدودة للغاية وذلك لحداثة الهجرة الفلسطينية في هذا البلد ولطبيعة نظام تركز الجاليات حول بعضها أيضا. جغرافيا، تنتمي العينة إلى مقاطعة أونطاريو وخاصة إلى مدينة تورنتو، مع العلم أن هذه المدينة تضم أغلب الفلسطينيين، ولكن يبقى هناك تجمع فلسطيني آخر، في مدينة مونتريال التي هاجر إليها فلسطينيون من لبنان والتي لم نستطع إجراء أبحاث فيها.

في مصر، فقد استطعنا التعرف على الشبكات التالية : شبكة من هاجر إلى مصر قبل نكبة 1948، وغالبا ما انصهروا في الحياة المصرية وحصل بعضهم على الجنسية، وشبكة لاجئي 1948 حيث وصلوا من يافا، وشبكة نازحي ما بعد 1956 و 1967 وهم بالغالبية من قطاع غزة. وهناك أيضا شبكة من هم قريبين من منظمة التحرير.ونظرا لحجم العينة الكبير نسبيا في مصر (63 رجل أعمال) فلقد استطعنا "مسح" أغلب الشبكات، ماعدا تلك التي ينتمي لها المنصهرون في المجتمع المصري الذين هاجروا قبل عام 1948. فقد رفض بعضهم أن يدون اسمه في أية موسوعة لرجال الأعمال الفلسطينيين أو حتى مقابلتي. (انظر إلى الفصل الثاني). ورغم وجود جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، فبسبب حداثتها

فهي تضم فقط 25 شخص ويتركز هؤلاء في شبكة من نازحي 1956 ومن لهم علاقات مميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في الإمارات العربية المتحدة فيمكن التحدث عن شبكات متنوعة بتنوع الأصل الجغرافي وبلد الهجرة وبالتالي نجد شبكة فلسطيني سوريا وكذلك فلسطيني لبنان، وكلاهما ينتمي على الأغلب لفئة نازحي 1948، وشبكة فلسطيني غزة وشبكة فلسطيني نابلس، الخ. ولندرة وجود متجنسين أو منصهرين في المجتمع الإماراتي هناك، فقد استطاع بحثنا تمثيل كل هذه الشبكات وخاصة بفضل وجود عدد كبير من المعارف لنا في هذا البلد. وقد تركز بحثنا جغرافيا على أبو ظبي، العين ودبي حيث يتواجد معظم الجالية الفلسطينية.

هذا ولم تكن المقابلات دائما سهلة، رغم أن هناك الكثير من الإتصالات التمهيدية التي جرت بمساعدة أصدقاء. فمن جهة لقد عانينا كثيرا من عدم احترام المواعيد من قبل رجال الأعمال أو عدم تحمل السكرتارية مسئولياتها في تنظيم ذلك، وخاصة في سوريا ومصر وعلى مستوي أقل في الإمارات وهذا يعكس بالتأكيد تأثير السياق المجتمعي على التنظيم والإدارة لدي رجال الأعمال. ومن جهة أخرى لم يجب كثير من رجال الأعمال على الأسئلة المتعلقة بأرقام حجم أعمالهم وبدا الأمر وكأنه محظور!

و تطرح محاولتنا لدراسة رجال الأعمال الفلسطينيين المشتتين في كل أصقاع العالم تحدي حقيقي يتعلق بموضوع المقارنة وتراكم المعرفة. فالمشكلة هي مشكلة طرق ومناهج تحليلية اكثر منها مشكلة نتائج البحث الذي سنتوصل له. ولهذا ينبغي في مثل هذا البحث الذي يعتمد على مقارنات بين الدول، أن نكون في غاية الحذر المنهجي والمفاهيمي، وخاصة انه ليس هناك تصنيفا واحدا لرجال الأعمال في كل البلدان المدروسة. علينا إذن أن نوفر بين الرغبة بالنتائج العامة وبين تنوع الملاحظات الدقيقة التي تعكس تعقيد السلوك الفردي والاختلافات التي يمكن أن تظهر من سياق مجتمعي من بلد إلى آخر.

وقد يصيب القارئ في بعض اللحظات نوع من خيبة الأمل لتركنا بعض دون تحليل كافي، ولذا لابد من التنويه إلى نقطتين أساسيتين. الأولى أن هذا الكتاب هو جزء من عمل كبير نقوم به وأنه يعكس النتائج الأولية والمرحلية لأبحاثنا. وسيكون هناك كتاب آخر سيكون أكثر تحليليا، نصدره عندما تنتهي الأبحاث الميدانية التي نجريها. والنقطة الثانية أننا نعتقد أن الضبابية والبلبلة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الداخل

تجعل لتأثير الظروف الآنية كبيرا على خطابه وسلوكه الاقتصادي. لهذا فنحن نفضل التريث وعدم إطلاق الأحكام السريعة.

وسيقوم هذا الكتاب بالاعتماد بشكل أساسي على نتائج أبحاثنا في كل من الإمارات العربية المتحدة، مصر، الولايات المتحدة، كندا وسوريا. أما باقي الأبحاث التي أجريناها في كل من إنجلترا ولبنان وفرنسا فلم يكن لدينا الوقت الكافي لتحليل معطياتها أو أننا غير راضين عن حجم العمل الميداني الذي قمنا به كما هو الحال في لبنان. سنقدم في الفصول الثلاثة الأولى ثلاثة دراسات حالة عن كلا من رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ومصر وسوريا. وقد اخترنا هذه الحالات لأنها تعكس اختلافا شديدا لوضعيات الجاليات الفلسطينية في كلا منها. وفي أمريكا الشمالية نجد نموذج لفلسطيني الشتات الذين يعيشون حالة استقرار في مجتمعهم الجديد حيث يلعب البعد الجغرافي دورا هاما في التأثير على مواقفهم وسلوكهم الاقتصادي الجديد. بينما تمثل الجالية الفلسطينية في مصر حالة نقيضية حيث نجد فلسطيني الترانزيت الذين لا يتمتعون بوضع قانوني ثابت، إضافة إلى أن للوصال العائلية والقرب الجغرافي مع غزة حافزا هام لاستمرار العلاقات الاقتصاديه. أما الجالية الفلسطينية في سوريا فرغم قربها من الأراضي الفلسطينية فإن السياق السياسي السوري إضافة إلى عودة الأصول الفلسطينية إلى مدن 1948، قد جعل من مواقف فلسطيني هذا البلد سمات مميزة مما يبرر افراد فصل خاص بهم. ولتجنب الوقوع في تحليل يعزل رجال الأعمال الفلسطينيين عن السياق العام للجالية الفلسطينية في مكان الإقامة ويتعامل معهم وكأنهم يعملون في فراغ، فإننا سنحاول عكس تأثيرات الجوانب الديموجرافية والقانونية وكذلك الوضع الاقتصادي الاجتماعي للجالية في كل بلد مذكور. ثم بعد ذلك سنحاول إجراء مقارنة بين مواقف والسلوك الاقتصادي للفلسطينيين في البلدان التي درسناها وسيكون ذلك في الفصل الرابع. أما الفصل الخامس سيتناول محاولات رجال الأعمال لإنشاء تجمعات وبالتالي في لعب دور يتخطى الاقتصاد سواءا في الكيان الفلسطيني أو في المجتمع المضيف.

الفصل الأول

رجال الأعمال الفلسطينيون في أمريكا الشمالية

لمحه سريعة عن تطورات الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية

الأحداث التي ترتب عليها الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية معقدة للغاية ويمكن تصنيفها تحت أبواب متنوعة للغاية: الترحيل، الاستبعاد، النزوح الجماعي، النفي، الهجرة.. الخ وبوسعنا أن نتساءل ما إذا كان اختيار أمريكا قرارا متبصرا. وعلى غرار ما لاحظه موريس غولدرينغ وبياراس ماكينزي (Maurice Goldring & Piaras Mac Einri, 1989)، فيما يتعلق بالمهاجرين الايرلنديين، فإن ما كان يهم الفلسطينيين في المقام الأول لم يكن المكان الذي سينتقلون اليه، ولكن ما يتركونه خلفهم: لقهر الاحتلال الاسرائيلي ولتمييز العنصري في المدن الاسرائيلية الحياة في القرية، وفي مخيم اللاجئين في البلدان المجاورة، كان الرحيل أهم من محطة الوصول.

والواقع ان اختيار المهجر لا يتقرر على صعيد الفرد وحده، بل عن طريق نوع من الوعي الجماعي، كما كان الحال بالنسبة للهجرة الايرلندية (المرجع السابق، ص 183). فالمسألة تتعلق بثقافة حقيقية مكتسبة في مجال الهجرة. وهكذا يصبح الاختيار تلقائيا ومرتبطا بسلوكيات العائلات والجماعات. وفي حالة امريكا قامت الاواصر العائلية وعلاقات الجوار بدور رئيسي بتوفير فرص عمل ومسكن للقادمين الجدد. وتحقيق الثروة متاح هناك كما ان الطبقات الاجتماعية تبدو اقل جمودا. غير ان اختيار هذه المنطقة يتضمن الافلات من نظام سياسي عربي متسلط، وايضا التخلص من الاوضاع الاجتماعية المحافظة. ويكن الانتقال إلى امريكا للحصول على مجرد جواز سفر هو بمثابة رمز للحرية أو على أي وثيقة امريكية أخرى (رخصة قيادة، تصريح اقامة) تسمح باستخدام طرق ملتوية بالانتقال بين الاراضي المحتلة من جهة والقدس أو اسرائيل من جهة أخرى. ولا يتردد الفلسطينيون الاغنياء في شبه الجزيرة العربية في السفر إلى كندا والولايات المتحدة، حتى قبل حرب الخليج سعيا وراء مغامرة اقتصادية قد تتوج أو لا تتوج بالنجاح، ولكن للتمتع بالحرية وبالكرامة الإنسانية المفتقدة.

وتعود الموجة الاولى للهجرة الفلسطينية للولايات المتحدة إلى أواخر القرن التاسع عشر، ومع ان هذه الموجة كانت ترجع إلى المجاعة والازمة الاقتصادية في فلسطين في ظل الحكم العثماني، الا ان الموجات التالية ارتبطت بشكل مباشر بالوضع السياسي في هذا البلد، ونجمت الموجة الثانية في عام 1948 عن ترحيل فلسطيني المدن الكبيرة، مثل حيفا وعكا ويافا، بالجملة إلى البلدان العربية المتاخمة. غير ان عائلات عديدة لها اقرباء في الولايات المتحدة كانت تستطيع الحاق بهم هناك. اما الموجة الثالثة، قد بلغت اوجها على اثر حرب

يونيو/ حزيران 1967 لأنها لم تشمل فقط فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزه بل وايضا فلسطينيي اسرائيل والخارج الذين احسوا بخيبة الامل ولم يعودوا يؤمنون بتحرير فلسطين. واشتد النزيف بشكل لم يعهد من قبل، إذ هاجرت قرى بأسرها[1] خاصة في منطقة رام الله (ترمسعيا[8] وبيتين). وأخيرا تسببت حرب الخليج الثانية في موجه الهجرة الرابعة حيث توجه قسم من الفلسطينيين الذين ابعدوا من المنطقة إلى امريكا الشمالية كمهاجرين (نظرا لتواجد ابنائهم هناك لتلقيهم الدراسة في الجامعات الامريكية) أو كمستثمرين، خاصة في كندا.

كل ما سبق ذكره سابقاً من موجات للهجرة يتم تعميمها على كندا أيضا الا فيما يتعلق بالموجه الاولى، حيث اكتشفها الفلسطينيون في وقت متأخر. وفضلا عن ذلك، فإن هناك موجه هجره خاصه في كندا (خاصة في مقاطعه الكيبيك)، حيث توجه اليها قسما من فلسطينيي لبنان الذين افلتوا من مذابح 1982.

ويتبين من التبويب المقترح هنا ان دوافع الهجرة سياسية على الأرجح. فحتى فيما يتعلق بفلسطينيي اسرائيل لا تحتل المبررات الاقتصادية المركز الأول: فهم يعانون من الاجراءات التمييزية والنبذ الاجتماعي والعنصرية المقننة أو السافرة. وقد ادت زلزلات عديدة إلى تشتت الفلسطينيين في كافة ارجاء امريكا. وعليه فان "الحلم الامريكي" لا يعني بالنسبة لهم مكانا للاثراء بقدر ما هو بالأخص مقام للبقاء بعيدا عن الشرق الأوسط الذي يعوزه الاستقرار.

بعض ارقام الديموغرافيا الفلسطينية

عمدت اغلب البلدان الغربية إلى جعل احصاء عدد الفلسطينيين امرا مستحيل. وبصفة عامة فإن خلو السجلات الاحصائية من فئة الفلسطينيين يخفي وراءه دوافع سياسية صرفه

---

1 –وفقا للتقديرات هاجر 90% من أهالي بيت لحم. ورحل ستون الف فلسطيني من بيت جالا إلى امريكا اللاتينية، حيث توجه نصفهم إلى تشيلي (نبيل علقم ووليد ربيع، 1990 ص 50).

8– وفقا لعملية تقصي شاملة خاصة بقرية ترمسعيا (عدد سكانها 5140) اجراها في 1989 نبيل علقم ووليد ربيع لم يبق منهم سوى 40.2%، إذ هاجر 59.8% منهم : 15% إلى البلدان العربية 44.8% إلى بلدان أخرى، اغلبهم إلى الولايات المتحدة (1990، ص 110).

تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة.[9] وعلى سبيل المثال تعمد السلطات الفرنسية إلى ذكر صفة "جنسية غير محددة" على تصاريح الاقامة الخاصة بالفلسطينيين المزودين بوثيقة سفر ممنوحة من جانب أي بلد. وكان لا بد من الانتظار حتى عام 1992 لكي يتم اعتبار الفلسطينيين لاجئين. ويتضح من تجربة فلسطينيين مقيمين في بلدان مثل المانيا أو كندا، ان لدى اجهزة الاستخبارات العامة في هذين البلدين معلومات للتمييز بين الفلسطينيين المزودين بجوازات سفر اردنية أو اسرائيلية، وبين الاردنيين أو اليهود الاسرائيليين "الحقيقيين". إذا يمكن القول إنه ليس من المستحيل تمييز الفلسطينيين عن الجنسيات العربية الاخرى.

ومن الممكن ان نسوق بعض الاحصاءات بالرغم من ذلك التجهيل المتعمد، ومن جوانب التشكك في ديموغرافيا تعوزها الاحصائيات، ومن مصاعب تبين الهوية الفلسطينية وسط تنوع الجنسيات.

فيما يتعلق بكندا، يسوق مكتب التعداد السكاني (Census Canada) لعام 1991 رقمين بخصوص العرب الكنديين: 151.125 عربي على اساس مؤشر واحد و 203.950 حسب عدة مؤشرات غير ان بحثا أجراه فريد اوهان وابراهيم حياني (Farid Ohan & Ibrahim Hayani {1993}) يفيد بأن يبلغ عدد العرب 248.500 وفقا لحساب يتمثل في اضافة إلى سنة اساسية (1946) اعداد المهاجرين العرب لكل سنه حتى 1993 مع التغاضي عن حركة العودة نظرا لطابعها الهامشي.

والواقع ان السلطات الكندية لم تجر تعدادا آخذا بالاعتبار فئة الفلسطينيين الا في عام 1991. ومن بين الـــ 151 الف عربي الذين تم احصاؤهم يبلغ عدد الفلسطينيين 4050. وإذا وضعنا في الاعتبار عدد العرب الذي يقدمه اوهان وحياني، وهو في اعتقادي الأقرب إلى الصواب، فإن تقدير عدد الفلسطينيين يمكن ان يبلغ 6700 ويعيش هؤلاء اساسا في اونتاريو 68% (وهو ما يبرر اختيار تورونتو والنواحي المحيطة بها لاجراء بحثنا) وأيضا كيبيك (وبالاخص مونتريال). ومع ذلك لا يتضمن هذا العدد الفلسطينيين الحاصلين على جواز سفر عربي أو غيره. ويقدر بهاء ابو لبن العدد بـــ 20 الف فلسطيني (Baha Abn Laban 1980).

9- من النوادر مثلا أن الملف الخاص ببطاقه إقامه فلسطيني يحمل وثيقه سفر سوريه جاء إلى فرنسا قد تعثر طوال ستة شهور في ادارة مدينه رويان الصغيرة، حيث يبدو انهم لم يواجهوا من قبل شخصا من هذا النوع لم يأت من أي بلد !! ويحمل مثل هذه الوثيقة. وأخيرا منحوه "الجنسية السورية " في تصريح الاقامة من "باب الشفقة".

اما في الولايات المتحدة الأمريكيه، كانت سنة 1957 العام الاخير الذي حرص فيه مكتب الولايات المتحدة لتعدادالسكان و شئون الجنسية (United States Census Burean and Nationalistiz service) على تحديد نوع الجنسية، وبلد المولد، أو آخر بلد إقامة دائمة بالنسبة لفلسطين والفلسطينيين. (لويز كينكار) (Louise Cainkar, 1988: 58) ومع ذلك فقد كلف القسم الدولي بمكتب الولايات المتحدة لتعداد السكان في عام 1985 روف وكينسيلا (Roof & Kinsella 1985) بإجراء دراسة لتقدير عدد الفلسطينيين في 17 بلد من المعروف أنهم يقيمون بها. و قدر المؤلفان عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة في عام 1984 بـــ 87.700. ويتأسس هذا التقدير على تعداد الفلسطينيين وجزء من الاردنيين الذين هاجروا منذ 1942 وهو يبدو قليلا إلى حد كبير عن حقيقة الوضع نظرا لانه أغفل الفلسطينيين اللاجئين إلى بلدان عربية أخرى خلاف الاردن، كما انه استبعد الفلسطينيين الذين هاجروا قبل 1942[10]وذريتهم. ويبلغ عددهم في 1988 115 الفا حسب التقدير الاستقرائي للويز كينكار (1988: 58)[11] ويقدر جانيت ابو لغد (Janet Abou Loghod, 1986) عددهم بـــ 130 ألفا في عام 1986، مع استبعاد من تركوا بلدهم قبل 1940. ولو اخذنا بهذا العدد، لأمكننا ان نتصور ببساطة ما يتراوح بين 150 – 200 الف فلسطيني في الولايات المتحدة في عام 1994. وجدير بالملاحظة ان غالبية الفلسطينيين وافدون من الضفة الغربية.

---

10 – منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى 1920 بلغ عد الفلسطينيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة 3000 سنويا، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى ما يتراوح بين 1400 و 2000 في السنة. ونتيجة لتضافر عدة عوامل مع قيام الحرب العالية الثانية، والازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والعمل بنظام الحصص هبط العدد في عام 1941 إلى 790 (جمال عدوي، 1993 : 121).

11 – يقدر المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاء عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة في عام 1979 ب 100 الف. المصدر Statistical Abtract, 1979

عناصر من سوسيولوجيا للأجيال

رغم ان الجيل الثاني تعرض لأقلمة ثقافية متزايدة مقارنة بذويهم، الا انه استفاد من تيسيرات لم تكن موجودة من قبل، ساعدته على توثيق علاقاته من جديد من المشرق العربي: اذاعة خاصة بالجالية، وأطباق لالتقاط الارسال بالأقمار الصناعية، والسفر بأسعار مناسبة، والهاتف والبرق، و الفاكس..

ومن الممكن ان نحاول تحديد الخطوط العامة لسوسيولوجيا اجيال الشتات، فالجيل الذي هاجر قبل 1967، خاصة من بين اللاجئين، ولد اصلا في فلسطين وقد تعرض للعديد من عمليات الترحيل قبل ان تطئ أقدامه العالم الجديد. وجلب معه عاداته وتقاليده العربية. وقد استؤصل هذا الجيل من بيئته بالمعني الحرفي للكلمة، فهو لا يجيد استخدام اللغة الانجليزية أو يجهلها تماما، وتحول إلى بروليتاريا شغلها الشاغل حل مشاكل احتياجات الحياة اليومية. ويعيش الفلسطينيون في هذا الجيل كأجانب عابرين، وقد تركوا الاسرة في قريتهم في الكثير من الاحوال إلى ان يتمكنوا من الاستقرار. ومع ان اقامتهم تستمر طويلاً إلا انهم غير مهيئين نفسيا للبقاء، على أمل العودة ذات يوم خاصة بعد التقاعد.

وقد شب جيل ما بعد 1967، وكذلك ابناء الجيل السابق بعيدا عن بلدهم، وهم لا يزالون محتفظين بلغة وطنهم الأصلي ويجيدون التحدث بالانجليزية إلى حد كبير. والنزاع العربي – الاسرائيلي وكذلك علاقات القوى الاقليمية والدولية اوضح في اذهان هذا الجيل بالمقارنة مع الجيل السابق. وقد تشبع فلسطينيو هذا الجيل بحكايات الحياة في الريف، وأنباء الاحتلال الاسرائيلي، واستوعبوا ذكريات عائلاتهم ومن يكبرونهم سنا. ولما كانوا يدركون ان اقامتهم قد تدوم طوال حياتهم فقد اندمجوا على نحو جيد في سوق العمل الامريكي، وكذلك في الحياة الاجتماعية بل والسياسية.

أما الأجيال التالية التي ولدت في الكثير من الأحوال في امريكا الشمالية فتختلف بشكل جذري عن الجيلين السابقين، وهي اجيال الشتات "الحقيقية". فهم حاصلون على الجنسية الامريكية، (بل ان اسماءهم امريكية احيانا) ولا يجيدون التحدث باللغة العربية. وكثيرا ما يكونون انصاف –فلسطينيين نشأوا عن زيجات مختلطة وفي طريقهم إلى التكيف الكامل. غير ان ما سترعى الانتباه حقا هو ان تعلقهم بالقضية الفلسطينية وارتباطهم بجماعتهم لا يتلاشيان. ويكتشف بعضهم، بعد سنوات الطفولة الطويلة التي قضوها في وسط امريكي صرف، هويتهم الفلسطينية أو العربية في الجامعة أو مجالات العمل ذات البنية الطائفية في امريكا.

وهناك ظاهرة ملحوظة لدى اجيال ما بعد 1967، وهي ان بعضهم "يؤمرك" اسمه أو يغيره صراحة خاصة في اوساط رجال الأعمال. فهل هي ظاهرة امتنان صرف (convivialité) بالنسبة للبلد المضيف أو ضرورة اقتصادية لضمان النجاح في أعمالهم؟ والاسم المؤامرك بالنسبة لبعضهم اسم مستعار وليس تخليا عن اسم الاسرة. وفي هذه الحالة تكون لدي صاحب الشأن بطاقتي تعارف بالاسمين المختلفين. ومع ذلك فقد لوحظ احساس بعضهم بالحرج أمام ابناء جلدتهم لان اسمهم اصبح مايك بدلا من محمد وتيري بدلا من طارق. وفيما يتعلق بالمسيحيين يتم الانتقال بشكل شبه آلي في الجيل الثاني إلى الاسماء غير العربية التي كان من المعتاد استخدامها في فلسطين (مثل جورج، ميشيل، سيلفي، سونيا.. الخ) دون ان يثير ذلك ريبة الجالية وايا كان سبب تغير الاسم الا انه يمكن اعتباره دليلا على التكيف مع الواقع الامريكي.

حراك اجتماعي (لا) يقاوم

كثيرا ما تكون النظرة لفلسطيني امريكا الشمالية شبه اسطورية، إذ يعتبرون أحد أغنى الشتاتات الفلسطينية. فعندما يرى الفلسطيني المعاني من البؤس رام الله وقد حولها "السياح" **الذين** يقضون عطلتهم الصيفية إلى شيكاغو، فإنه يتصور ان جميع الفلسطينيين – الامريكان[12] على هذا الحال. وهو لا يعلم ان قسما منهم رقيق الحال، ولا تتوفر له حتى امكانية قضاء عطلته وسط عائلته في الاراضي المحتلة[13].

في بداية هذا القرن كان وضع المهاجرين الفلسطينيين مأساويا فقد كانوا في درك ادنى من البروليتاري، بلا موارد أو كفاءات، ويجهلون اللغة الانجليزية وكان يتعين عليهم ان يقنعوا بأداء الاعمال الشاقة والخطرة والزهيدة الأجر في مختلف المجالات الصناعية. وسواء تعلق الأمر بالأحياء العشوائية حول المدن الصناعية أو بالمخيمات أو اكواخ ديترويت أو شيكاغو أو نيويورك أو عنابر النوم في المصانع حيث تكدس العزاب والعائلات فإن مسكن

---

12 – نستخدم هنا اصطلاح الفلسطينيين – الامريكان Palestinian Americans للتعبير عن نوع من الهوية تضع في الاعتبار وتشكل في آن واحد إشارة إلى الاصل والي البلد المضيف دون ان تكون هناك علاقة تدرج (عامودية) بينهما. ولذا يختلف هذا الاصطلاح عن ذلك المستخدم عادة في أوروبا مثل الفرنسيين من اصل فلسطيني. كما يستخدم أيضا اصطلاحا عرب – امريكيون أو فلسطينيون – كنديون.

13 – قالت لي فلسطينية من شيكاغو قابلتها ان اخوتها في القدسي يرسلون لها بطاقة سفر بالطائرة حتي تتمكن من الحضور لرؤيتها.

اللاجئين الفلسطينيين يتميز شأنه شأن مسكن اللاجئين الأرمن بالصفات التالية: عدم الاستقراء، وانعدام الشروط الصحية، والاختلاط غير اللائق (Promiscuté) (Anahide Term Minassian, 1989 : 135)(إناهيد تيرم ميناسيان)

ويؤدى الفلسطينيون اعمالا متنوعة للغاية، بدءا بالعمال البسطاء حتى كبار الاساتذة، مرورا بسائقي سيارة الأجرة والبقالين في شارع الثالث والستين، بحي "السود" في جنوب شيكاغو، و بمسيسوغا في تورونتو، وتجار البقالات الراقية في اتلانتيك في بروكلين، وكبار رجال المال وأرباب العمل في الصناعة. واذا كانوا يبدءون جميعاً حياتهم بـــ "الفردوس" الامريكي[14] كعمال وبقالين وطلاب، الا انهم لا يظلون في وضعهم هذا : فقد تبين لنا من خلال مسارات من قالبناهم ان الحراك الاجتماعي شديد للغاية في اوساطهم وقد حال ذلك الواقع دون نشأة احياء فلسطينية مغلقة (غيتوهات) وهم يقيمون في اماكن تعتبر بمثابة مناطق حاجزة بين السود والبيض (ماركت بارك {Marquette Park} في شيكاغو) (Cainkar, 1988: 155).

وعلى صعيد شيكاغو يوجد 1500 متجر عربي، أغلبها لفلسطينيين، و 400 طبيب وطبيبة اسنان منهم حوالي 150 فلسطينيا و 60 محاميا من بينهم 50 فلسطينيا[15].

ويمكننا ان نعتبر ان الجالية الفلسطينية قد نجحت اجتماعيا واقتصادية في كندا، إذا ما قارناها بالجاليات الأخرى المغتربة ذات نفس الاقدمية. ويبدو عدد رجال الأعمال والمهنيون اكبر[16]. أم اللذين يتلقون اعانة (Welfare) فعددهم محدود نسبيا، وعنهم اللاجئون السياسيون القادمون من لبنان والكويت (الذين ينتظرون طويلا في الكثير من الاحوال قبل ان تفحص حالتهم).

وهناك ثلاثة نماذج للحراك الاقتصادي والاجتماعي تبدو غالبة، وان كان ذلك التصنيف غير نهائي.

لما كان العمال الفلسطينيون محدودي الكفاءة فقد تعرضوا بشكل مباشر لمساوئ اتمته الصناعة، وبالاخص صناعة السيارات في ديترويت. وقد تحولوا إلى مختلف اشكال النشاط، خاصة في مجال النشاط التجاري الصغير. وتعين على بعضهم اداء عمل ما حتى وان كان

14- النعت "الامريكي" يقصد به في هذه الدراسة امريكا الشمالية احيانا والولايات المتحدة احيان أخرى حسب السياق.

15 مقابلة مع مستشار عمدة شيكاغو لشئون الجالية العربية.

16 مقابلة مع رشاد صالح، رئيس البيت الفلسطيني في تورونتو.

اجره زهيدا. ولما كان رأسمالهم محدودا فقد افتتحوا متاجر (للبقالة أو الأغذية والمشروبات) في الاحياء الصعبة مثل احياء الافارقة الامريكيين. ويعمل هؤلاء التجار الصغار اثنتي عشرة ساعة في اليوم وسبعة أيام في الاسبوع لتوفير احتياجات اسرهم. والامهات اللاتي يقبعن في الكثير من الاحوال في البيت أو يعملن في البقالة لا يتكلمن الانجليزية الا لما. ولما كان الاطفال مضطرين إلى مساعدة اولياء امورهم فإنهم يصادفون عقبات في التعليم، ولا يمكنهم بالتالي إلا مواصلة الوضع الاجتماعي لعائلاتهم.

والبقالة التي لا تحتاج الا لقدر بسيط من الخبرة والكفاءة، تشكل مرحلة لا مفر منها بالنسبة للعاطلين السابقين عن العمل والمهاجرين الجدد. ويكتفي بعض البقالين بهذا العمل الذي يوفر لهم الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ولكن الآخرين يعتبرونه مرحلة مؤقتة تمكنهم من ادخار الرأسمال الكافي للتحول إلى أعمال اخرى. وفي هذه الحالة اتاح البحث التعرف على *نموذج كلاسيكي* للارتقاء إلى وضع رجل الاعمال: فيتم شراء بقالة أخرى (أو اضافية) يكلف بادارتها شخص من العائلة في الكثير من الأحوال. واذا ازدهر النشاط، بدأ تنويع المجالات : شراء محطة وقود للسيارات أو سوبر ماركت متوسط الحجم (أغذية ومشروبات) أو حانوت (بوتيك)، وأخيرا يتم التخلي عن ادارة البقالة للانتقال إلى أعمال اخرى اكثر تعقيدا مثل العقارات أو غيرها.

ويخص هذا النموذج المذكور اعلاه على وجه الخصوص من لا تتوفر لديهم كفاءات مهنية أو شهادات دراسية عالية. وبناء على ذلك فإنه لا يسري على كندا حيث الغالبية الساحقة من رجال الاعمال الفلسطينيين الذي قابلناهم حاصلون على مؤهلات عالية.

وهناك *نموذج آخر* للارتقاء الاجتماعي يتحقق عن طريق الدراسات الجامعية فالفلسطينيون ذو رأس مال ثقافي ثمين (مؤهلات عالية تم الحصول عليها في امريكا) يتمتعون بوجود رفيع الشأن في الجامعات الامريكية. وكثيرا ما يواصل هؤلاء دراساتهم الجامعية في ظروف صعبة إذ يضطرون إلى العمل جزءا من الوقت لسد احتياجاتهم المعيشية ودفع رسوم الدراسة السنوية المرتفعة للغاية. ويصبح العديد من هؤلاء الطلبة معلمين واساتذة في جامعات امريكا الشمالية. و الامثلة وفيرة في هذا المجال، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: مجيد كاظمي، رئيس قسم الهندسة النووية في معهد ما ساشوستس للتكنولوجيا، ورمزي قطران، الاستاذ المتخصص في الباثولوجيا (أسباب وأعراض الأمراض) بجامعة بوسطن، وادوارد سعيد المفكر ذو الشهرة العالمية (كتابة المعنون الاستشراق ترجم إلى 19 لغة) وهو استاذ كرسي الادب الانجليزي والادب المقارن بجامعة كولوبيا بنيويورك؛ وإليا زريق، ونصير

اروري، وهشام شرابي، ونديم روهانا، ورشيد خالدي أساتذة (أو مدرسون) للعلوم الاجتماعية. وتشهد غادة تلحمي، استاذة العلوم السياسية بجامعة ليك فورست Lake Forest (College) في شيكاغو على تطور له مغزاه في أغلب الاقسام الخاصة بدراسات الشرق الأوسط في جامعات الولايات المتحدة حيث تم الانتقال من غالبية من الاساتذة ذوي الاصول اليهودية– الامريكية أو الاسرائيلية إلى أغلبية عربية، وفلسطينية اساسا.

والنموذج الثالث يخص هذه المرة رجال الاعمال ذوي المؤهلات في المقام الأول 64 % من المجموع في الولايات المتحدة، و 94 % في كندا17. وتكمن خطوط القوى للارتقاء الاجتماعي في تعبئة رأسمال تقني وعلمي وخبرة مكتسبة في القطاع الخاص في الكثير من الاحوال. أي انه يتم التحول تدريجيا في مستخدم بسيط في منشأة إلى مدير يتولى مسئولية اعماله الخاصة.

وباختصار تجتذب الفلسطينيين بعض ميادين العمل المتفتحة الخاصة بالعالم الحديث والتي تشكل جزءا من الفئة المتميزة في النظام الامريكي، أي فئة المال وكل ما يتعلق بالفكر، والمحاماة.. الخ. انه نجاح في مجال الاندماج ومعه اضافة إلى ذلك الحافز الغريزي الناجم عن القلق والحاجة إلى تأكيد الذات والتواجد. على ان الامر لا يتعلق هنا بتغذية اسطورة جالية كلها غنية ومؤلفة من رجال الاعمال ولكن بالاشارة إلى تنوع ميادين العمل ونماذج الارتقاء. فمن الواضح ان نسبة رجال الاعمال الفلسطينيين قليلة بين السكان الفلسطينيين المهاجرين. فالتجار الصغار مثلا، يسارعون بارسال المال القليل الذي يتبقى لديهم ذويهم المقيمين في الاراضي الفلسطينية دون ان يفكروا في استثماره في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود الاقتصادية وحول دون تراكم رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات الكبيرة.

وسنتوقف عند النموذج الأخير للارتقاء، الخاص برجال الأعمال نظرا لاهميته لموضوع كتابنا ولنقوم بعد ذلك بدراسة احتمالات قيام هؤلاء بدور اقتصادي في الشرق الأوسط في ظل ظروف السلام الجديدة.

---

17 – نذكر هنا ان كافة النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة في "عينات" رجال الاعمال الفلسطينيين الذي قابلناهم، فيما عدا ما يرد ذكره خلاف ذلك.

السمات المميزة لرجال الاعمال الفلسطينيين

من الممكن اعتبار الانتماء إلى الجيل الأول عاملا اساسيا يفسر الطابع العصامي لرجال الاعمال هؤلاء.[18] فقد بدءوا نشاطهم من الصفر وبلا مساعدة عائلية. ويفسر لنا ذلك سنهم المتقدمة (52 سنة في المتوسط)، ذلك لأن انطلاق اعمالهم كان في الكثير من الاحوال في غاية الصعوبة بل ومؤلم احيانا. ومساراتهم التي تشهد على ما صادفوه من مصاعب وبذلوه من جهود، تطلبت قدرا كبيرا من الجلد والتقشف والتواضع. على ان مصاعب الارتقاء الاجتماعي لم تدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل خفيه تعتمد على النفوذ. واستغرقت المدة اللازمة لتثبيت اقدامهم وقتا طويلا: فقد تبين من البحث ان 75% ممن وجهت اليهم الاسئلة في الولايات المتحدة يقيمون فيها منذ أكثر من عشرين سنة، في مقابل 45% في كندا، مما يدل على ان الحراك الاجتماعي كان اسرع في هذا البلد الاخير.

ولنستعرض بعض الأمثلة التي تدل عي مسارات الجلد التي تعين على رجال الأعمال هؤلاء إلى قطعها:

عاطف رشدي، الوافد من بيت حنين بالقرب من رام الله في الضفة الغربية، وصل إلى شيكاغو وهو في الخامسة عشرة من عمره. وقد عمل على التوالي في حانوت للملابس مع والده وفي مختلف المطاعم. وباع والده المتجر وعاد إلى اسرته نهائيا في الضفة الغربية، فاشترى محل بقالة وترك مسئولية ادارته لأخيه، وقرر تأسيس رابطة تقدم خدماتها للتجار العرب في شيكاغو (المقدر عددهم 1500 شخص). وتنطلق هذه الرابطه من فكرة ان يفيد العربي في (ويستفيد من) الجاليه العربيه: والتاجر الذي يحتاج إلى كهربائي، تعرض عليه الرابطة عربيا (أو اكثر ليختار من بينهم) يؤدي له هذه الخدمة بسعر يقل عن سعر السوق. وتقدم هذه الخدمات للتاجر لقاء مبلغ سنوي يدفع للرابطة. ويقول رشدي ان العقلية الفردية عند العرب الحقت الفشل بتلك الفكرة. وقد فقد الكثير من المال والوقت، فافتتح من جديد بقالة وألحق وافدا جديدا من قريته للعمل فيها. وبعد ستة اشهر هاجم "أسود" (حسب تعبيره) البقالة وسرق العامل ثم قتله. وقد انفق ثروة (سبعة آلاف دولار) لحماية المكان (زجاج مضاد لطلقات الرصاص وجهاز للامن)، فحقق عجزا وقد اعاد الكرة بفكرة جديدة. فقام بعد ذلك بعام بطبع اوراق يانصيب ليبيعها للتجار العرب الذين يعرضونها بدورهم على زبائنهم، كنوع من الدعاية. غير انه ادرك ان العملية ليست مربحة جدا، فأصدر صحيفة (البستان) بالانجليزية

18- لابد ان تذكر هنا ان "عينتنا" تركزت على الجيل الأول من رجال الاعمال وبالتالي يمكن تخيل ان هناك من هو غير عصامي من الاجيال الثانية والثالثة.

والعربية لينشر فيها اعلانات التجار. وسارت الامور على نحو طيب في البداية، ولكن اصبحت الصحيفة عبئا بسبب منافسة صحف أخرى فباعها. وقد اشترى مع اخيه في نهاية الأمر مخزنا كبيرا لبيع المواد الغذائيه بالجملة. ويبلغ حجم اعمالهما حاليا (مائة مليون دولار) ثلاثة امثال تقديراتهما عندما بدأ هذا النشاط.

وإليكم حاله أخرى من كندا :

موريس زكاك، يافاي الاصل، قد ولد في مخيم للاجئين في غزة وعمل تباعا في ستة بلدان عربية: لبنان، وليبيا، والكويت، والاردن، وسوريا، والعربية السعودية. وقد اضطر إلى ترك كل هذه البلدان "عنوة". ووصل إلى كندا في 1984 واقسم على ألا يذهب إلى أي بلد آخر لأنه "أحس لأول مرة انه في بلده". ومع انه حاصل على شهادة في المحاسبة من الجامعة اللبنانية الا ان السلطات الكندية لا تعترف بهذا المؤهل فاضطر إلى العمل كمستخدم في شركة خاصة. وبعد ذلك بسنوات ست اصبح عاطلا عن العمل. وقد استغل نجاحه في آخر الأمر في مسابقة يعترف فيها بشهادته ففتح مكتب خبير محاسب. ويمر نشاطه بحالات يسر وعسر ولكنها ازدهر في نهاية المطاف. وهو يستثمر جزءا من رأسماله في مصنع ادوية كندي ينتج الفيتامينات.

يشكل رجال الأعمال الفلسطينيين فريقا غير متجانس بمعنى انهم سلكوا خطوط سير متعددة. وقد كشف البحث عن غلبة النشاطات التجارية بين رجال الأعمال الفلسطينيين (41 % في كلا البلدين). والفلسطينيون الوافدون في رام الله وبيت لحم والقدس لديهم تقاليد تجارية في مدنهم حيث كانت السياحة وزيارة الاماكن المقدسة مزدهرة في الماضي. اما النشاطات الصناعية فتختلف حسب البلدين، فهي هامشية في الولايات المتحدة (11 %) وأكبر حجما في كندا (17%). وينقلب الاتجاه فيما يتعلق بقطاع الخدمات (محاسبه، تأمين، الخ): 21% في كندا في مقابل 26% في الولايات المتحدة (وهو ازدهار يعود اساسا إلى احتياجات الجالية العربية التجارية إلى خدمات المحاسبة).

وكثيرا ما تتجه استراتيجية الاستثمار نحو مجال مرتبط بالخبرة التقنية المتوفرة اصلا لدي المستثمر مما يساعد في تراكم الخبرة، وتلك احدى السمات الهامة السائدة وسط رجال الأعمال الفلسطينيين في امريكا،على عكس اقرانهم في الشرق الأوسط. والواقع ان الاخيرين يميلون إلى تبني استراتيجية استكشاف فرص والى تنويع مصادر الدخل باللجوء بانتظام إلى الاستثمارات العقارية المربحة في الاجل القصير (لوي بلان، ساري حنفي، سعيد طنجاوي)

_(Louis Blin, 1994, Sari Hanafi, 1994, Said Tangeaoui, 1993). وفي الملاحظ في الواقع في امريكا أيضا تكاثر الاستثمارات العقارية، وان كانت المضاربة اقل حجما. واذا كان رجال الاعمال الفلسطينيون يحققون ثروتهم في هذا المجال فإنهم يفقدونها أيضا فيه. فعندما هزت الازمة الاقتصادية المجتمع في الولايات المتحدة خلال العقد الماضين خاصة في كاليفورنيا، كانت الخسائر المالية ضخمة نظرا لان العديد من الاوروبيين واليابانيين انسحبوا من سوق العقارات. وفي المقابل، ادى الجهل بالسوق في كندا لدى بعض الفلسطينيين الوافدين حديثا من الخليج إلى وقوع تلك الخسائر.

واستفاد اغلب رجال الاعمال الفلسطينيين من اوضاع "الديمقراطية والليبرالية" في امريكا، فتعلموا ادارة اعمالهم بعيدا عن منطق الاعيان والوجاهة والمركز والاعتبار. لا يخلو ذلك من صعوبات وعقبات، خاصة في بلد يتكتل كل جالية منه على حدى ولهذا فقد لاحظنا ما يعيش العديد من رجال الاعمال حالة صراع نفسي بين الفضاء الاجتماعى للجالية التي ينتمون اليها وبين تطلعاتهم الفردية.

على أي حال فإن رجال الصناعة يميلون إلى تجنب تجمع أبناء الجالية في منشآتهم. ولنأخذ مثال حسن الخطيب، وهو صناعي فلسطيني بارز، وصاحب ومدير دينا كوروبوريشن وميتا انترناشيونال انكوربورتيد. وهو رابع موزع لمنتجات التجميل على صعيد هذه السوق في الولايات المتحدة، وهو يقول "حسب تجربتي مع ابناء بلدي الذين استخدمتهم فإنهم يخلطون بين المجالين الخاص والعام. وهم يعتقدون انه يتعين على ترقيتهم بسرعة لأنهم من أفراد جاليتي. بل اني فصلت من العمل ابن اخي لأنه لم يكن يعمل بقدر كاف. وعندما الحق احدا بالعمل عندي، ولا انظر إلى اصله او دينه، فالامر الذي يهمني هو كفاءته" وقد لاحظنا خلال زيارتنا المصنعة تنوع اصول العاملين لديه، والفلسطيني الوحيد بينهم هو المحاسب، هذا من جهة، والتنظيم الرشيد لمؤسسته من جهة اخرى. ولابد وان تستهدي الزائر نظافة المصنع المثالية وكذلك تواضع مكتبه.

النخبة الاقتصادية الفلسطينية في المجتمع المضيف

"وجودي هنا كرجل أعمال يخدم فلسطين أكثر من عودتى اليها". هذا الموقف الذي كثيرا ما يردده البرجوازيون الفلسطينيون- الكنديون[19] يلقي معارضة قسم من اقرانهم في الولايات المتحدة (24%). وقد تحدث هؤلاء الاخيرون عن مشاريع للعودة قريبا وبشكل نهائي، وهم يقومون حاليا بتصفية أعمالهم في الولايات المتحدة او يعهدون بها إلى شريك او قريب. وتتفق تلك الحالة المفترضة مع عقلية قسم من الفلسطينيين الذين يبقون من جهة على علاقات مالية واجتماعية واقتصادية مع وطنهم (تحويل رؤوس اموال، شراء بيت، زواج، إرسال الأطفال ليتعلموا اللغة العربية.. الخ) كما لو كانت عودتهم وشيكة أو ستتم عما قريب، ولكنهم يوثقون من جهة اخرى تمسكهم بمكان اقامتهم (تأسيس أعمال، شراء منزل.. الخ) وعلى غرار المهاجرين الاسرائيليين في شيكاغو الذين درسهم ناتان اورلي (Natan Uriely, 1993) فلا يمكن فهم هذا النوع من المقيم الدائم الا بالرجوع إلى واقع العلاقات المعقدة مع المجتمع المضيف والمجتمع الاصلي. ولذا فإننا سنتعرض لنظام الاندماج في المجتمع الجديد.

بل ان التفكير يدور حول معاصرة الثقافتين معا. وفي هذا الوضع فإن الانسان، مثلما المهاجر، يمكن ان ينتمي إلى عالمين ثقافيين مختلفين وذلك بفضل ما يقوم به في انتخاب بعض العناصر من كلاهما دون ان يؤدي ذلك الي انفصام الشخص. والوضع هنا مختلف تماما عما نرى في اوروبا عموما، حيث هناك علاقة عمودية بين ثقافتين إحداهما "بدائية" خاضعة وأخرى" كونية" مهيمنة. وتقدم الدولة الكندية دعما لروابط الجاليات حتى فيما يتعلق بمشاريع الحفاظ على الثقافة واللغة الاصلية. ويشكل ذلك نموذجاً فعالا في دمج الجاليات، وان كان له حدود.[20] وفضلا عن ذلك فقد صدر قانونا يعطي الاولوية في التشغيل لست اقليات عرفية، بما في ذلك العرب.

---

19 آن الاوان لاعادة التفكير في الخطاب العربي حول "هجرة العقول". في الواقع اليس من المفيد أن تبقى هذه العقول في موقعها في الدول المتقدمة. مستخدمة خبرتها المكتسبه هناك، بانتظار أن ترجع يوما من الايام كخبراء في بلدانهم الاصلية، بدلامن الطلب منها العودة الجماعية مواجهة بذلك البطالة المقنعة او التحول إلى مجالات لا علاقة لها بكفاءتها.

20– لا نستطيع هنا ان نخفي تقديرنا الايجابي للنموذج الكندي لادماج المهاجرين فيه، ولكن لسنا هنا في صدد الانتصار الكلي له. فمقارنته مع نماذج اخرى تخرجنا من موضوع بحثنا، فنحن نعرف حدود5 وخصوصية الناتجة عن حداثة الدولة الكندية وعدم وجود علاقات صراعية سياسية تاريخيا مع المجتمعات العربية.

يمكن القول ان هذا طبيعي جدا في مجتمع حديث العهد والتسامح[21] غير ان ما يثير الدهشة ان من قابلناهم يعتبرون انفسهم كنديين اولا ثم فلسطينيين او عربا بعد ذلك. ووفقا للبحث الذي اجراه اوهان وحياتي وسط السكان العرب في كندا (Ohan & Hayati, 1993) فإن 9.1 % من الفلسطينيين من الجيل الاول يعتبرون انفسهم كنديين فقط، و 26.3 % كعرب – كنديين[22] و 15.2% كفلسطينيين– كنديين، أي النصف، بينما يعتبر انفسهم عربا 37,4 % او فلسطينيين (12.1 %). اما العرب الذين ولدوا في كندا. فإن الاغلبية الساحقة من بينهم (89.9 %) تعتبر نفسها كندية، او عربا – كنديين او فلسطينيين– كنديين (بنسة 32.9 % و 17.2 % على التوالي)، مما يدل على تسارع اندماج الجيل الثاني.

وعندما يتكلم رجال الاعمال عن الاستثمارات المزمع اقامتها في الشرق الاوسط فهي تتعلق في اذهانهم بتحقيق مصلحة المنطقتين. وهم يفضلون المشاريع المشتركة "التي يمكن ان تنمي الاقتصاد الكندي وتحقق للاراضي المحتلة الاستفادة من التقنيات المتقدمة" وقد نظم معرض للمنتجات والتقنيات الكندية في عمان في مارس/ آذار 1995 بمبادرة من *المنظمة العربية الكندية لرجال الاعمال والمهنيين.*

والتقينا برجال اعمال ينتقلون بين كندا والمملكة العربية السعودية. وقد حافظ هؤلاء على أعمالهم في الخليج ولكنهم استثمروا رؤوس اموال في كندا حيث الحياة انسب بالنسبة لاسرهم ويقول احدهم: "اردت ان استثمر في كندا لان هذا البلد ديمقراطي ومتسامح. يمكنك ان تستيقظ لقراءة صحفية تكاد تخلو من الغوغائية. وأبناءك وبناتك يترددون على جامعات مرموقة، ويقضون حياة طيبة (...)، بينما تعيش بالسعودية في مناخ عنصري موجه ضدك بصفتك فلسطينيا ولا يتمتع ابناؤك بالتعليم العالي، ولا حتى بالابتدائي". وقد ادلى بشهادات مماثلة من هاجروا طواعية من الخليج الي كندا، على رغم ان انطلاقهم الاقتصادية تظل غير مؤكد هناك.

---

[21] يجب ان نلاحظ مع ذلك ان الفلسطينيين تعرضوا قبل عملية السلام لنوع من العنصرية خاصة من جانب وسائل الاعلام الكنيدية التي صورتهم كإرهابيين. انظر الى (نائله دانييل) (Naila Danial, 1994)

[22] من الجدير بالملاحظة تمسك العرب– الامريكيين عموما بهويتهم كعرب وليس كفلسطينيين او سوريين. وأبرز مثال على ذلك يقدمه اللبنانيون الموازنة في الولايات المتحدة. فقد ادت الاشارة اليهم كعرب من جانب الجاليات غير العربية، او كأتراك (Turcos) تاريخيا، بمعنى التحقير من شأنهم، الي تعزيز انتمائهم الحماسي للعروبة، كما لاحظ بعض من قابلناهم. وعلاوة على ذلك تتجلى وحدة لبنانيين الشتات بشكل عجيب، اذ يبدو انهم يغضون النظر عن اختلافاتهم ونزاعاتهم الداخلية.

وينشط الفلسطينيون- الكنديون في المنظمات والأحزاب السياسية الكندية. ويبدو هذا الواقع حديثا بفضل عملية التأقلم الثقافي، حيث يعتبر الفلسطينيون انفسهم يعتبرهم الكنديون مواطنين كنديين لا مهاجرين مؤقتين. ويوجد من بينهم اعضاء قياديون في الحزبين الرئيسيين: الحزب الليبرالي وحزب المحافظين، وإن كانوا يميلون على الارجح الى الحزب الاول. ويمكننا ان نذكر هنا ثلاث شخصيات:

شوقي جوزيف فحل، مقاول أنتقل الي كندا وهو في الثامنة عشرة من عمره. وينتمي اصلا الي الناصرة: وهو السكرتير العام للحزب الليبرالي في مدينته واترلو- في مقاطعه اونتاريو، ورئيس وراعي مشروعين غير ريعيين للاسكان في المدينة، ورئيس لجنة الجماعات المتنوعة الثقافات المؤيدة لاتفاقية شالوتاون، وجمعية الصداقة العربية الكندية، ورابطة رجال الاعمال العرب. كما انه عضو في حوالي عشرين رابطة ولجنة. والثاني هو جورج فركوح، وكيل لشركتي السيارات كريزلر ورودج، من عكا اصلا، ولكنه لجأ مع أسرته الي لبنان. وقد قدم الي كندا في 1959 وهو في الثانية عشرة من عمره، واصبح في عام 1989 عمدة، لإليوت ليك (Eliot Lake)، وهي مدينة صغيرة بمقاطعه اونتاريو. وناخبوه يعرفون اصله لان والدته تقوم بنشاط واسع النطاق في رابطة للدفاع عن حقوق المغتربين. واخيرا س. دباني، وهو فلسطيني-كيبيكي، كان وزيرا من قبل وهو الآن عضو في مجلس الشيوخ، وتعتبر تلك الامثلة بمثابة مؤشرات على اندماج الفلسطينيين في المجتمع الموزايكي الكندي (المتعدد الاصول)

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة تغطي الهيمنة الثقافية البيضاء والانجلوسكسونية على اهمية التعددية الثقافية (multiculturalisme)، التي تبدو وهما اكثر مما هي واقع (Emmanaul Todd, 1994) لكن رغم ذلك فإن الدمج (melting-pot) يتم من خلال تبين القيم الثقافية لاسلوب الحياة الامريكي (American way of life) مع احترام للجاليات العرقية والدينية، وهو الامر المغاير للنظام الفرنسي الذي يسعى الي استيعاب وصهر المغتربين عن طريق المدرسة الجمهورية العلمانية الرامية الي محو جوانب الاختلاف.

ومع نشوب حرب الخليج الثانية تعرض العرب الامريكيون لتصعيد عنصري لم يسبق له مثيل. واصبح تنظيم الصفوف امرا ملحا للغاية. وانتشرت منظمات الدفاع بمختلف انواعها: اقليمية، عربية او اسلامية.[23] بيد ان عربيا واحدا من بين كل ثلاثين يناضل في منظمة،

---

23 - اللجنة العربية الامريكية المناهضة للتمييز (Arab- American Anti-discrimination committees)، اهم هذه المنظمات وقد تأسست على اثر حرب 1967. وهناك ايضا على سبيل المثال الرابطة القومية للعرب الامريكيين (National

بينما تبلغ النسبة واحدا من بين كل ثلاثة عند اليهود الامريكيين (برنار لالان) (Bennard Lalanne, 1992: 107). اما الجالية الفلسطينية فقد خرجت من صمتها منذ قيام الانتفاضة. واستفاد التحرك السياسي الفلسطيني من الصور الدامغة التي بثتها وسائل الاعلام الأمريكية بخصوص القمع الاسرائيلي، فلم يعد ينظر اليه كأعمال ارهابية. وقد اثارت شهادات المهاجرين الجدد القادمين من الاراضي المحتلة هذه الجالية التي عبأت قواها من خلال عمال تضامن مع اخوتهم في الوطن. كانت هذه التعبئة فرصة لارساء بنية للجالية. ومن خلال دراسة مختلف التحركات التي اقدم عليها رجال الاعمال الفلسطينيون في شيكاغو، وهي المدنية الاولى لتواجه الفلسطينى، استخلصنا ثلاثة انواع من التحركات المرتقبة او المنفذة.

يعطي **النوع الاول** من التحركات الاولوية لتعبئة العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة حتى يمكن تأسيس مجموعة ضغط (لوبي) عربي فيما بعد. ويقوم غسان بركات، رئيس تحرير صحيفة البستان القريب من اوساط رجال الاعمال، بتحركات في هذا الاطار على صعيد شيكاغو.

يتولى امر **النوع الثاني** من التحركات رجال اعمال فلسطينيون واعون "باستحالة جمع الجالية العربية المنقسمة للغاية سياسيا وايديولوجيا"، ولذا فهم يفضلون القيام بتحركات فردية: مساندة مرشح او مجلس المحافظة او للبيت الابيض، وذلك بإقامة حفل استقبال ينظمه رجل اعمال ويدعو فيه اقرانه لكي يساندوا المرشح ماديا وبالقاء خطاب. وطلعت عثمان[24] وحسن الخطيب، سبق ذكره، هما خير ممثلين لهذا النوع من التحركات. بيد ان مساندة مرشح ديمقراطي او جمهوري لا يحول دون مساندة منافسة. ثلاثة ارباع من يقدمون اموالا، يمنحونها للمرشحين الخصمين، لان المهم بالنسبة لهم هو ان يكونا "ظاهرين" في كل مكان، كما اشار الي ذك احد رجال الاعمال. وفضلا عن ذلك فإنهم يسعون الي التواجد في الروابط الوطنية الرياضية والاجتماعية والصحية برعاية نشاطاتها، ويشهد على ذلك على نطاق واسع ما يقوم به طلعت عثمان وحسن الخطيب وروبين زهران[25].

(Association of Arab Americains NAAA، ومجلس العلاقات الامريكية الاسلامية (Council of American - Islamic Relation CAIR)

24 – طلعت عثمان، من ابرز رجال الاعمال الفلسطيني في الولايات المتحدة هو رئيس مجلس ادارة ومدير عام ديربورن فايننشيال Dearborn Financial، وهي شركة دولية للاستثمارات والادارة، مقرها في ضواحي شيكاغو.

25 على سبيل المثال، قدم روبين زهران، رئيس Oak Brook Associatites Financial Services مبلغ 50 الف دولار لتمويل برنامج التأهيل المسمى "التحسين المتواصل للنوعية" والتابع للمؤسسة الانجيلية للصحة (Evangetical Health Foundation)

ويتم **النوع الثالث** من التحركات على الصعيد الإسلامى حيث تسجل الاسماء على قوائم التصويت عن طريق المساجد والمراكز الإسلامية. ويبدو ان هذا التحرك فعال نظرا للتعبئة الشعبية التي يحققها. وقد تم جمع عدة آلاف من الاسماء في سبتمبر/ ايلول 1994. كما جرت لقاءات أيضا مع اعضاء في مجلس الشيوخ (جوهن سونونو مثلا) وبعض العمد. كما نظمت نشاطات اجتماعية من أجل هذه الجالية ومنها مثلا موائد الافطار في شهر رمضان وهذه النشاطات مخصصة للمسلمين –الامريكيين فقط، أي انه لا يتم جمع اموال لخارج الولايات المتحدة. ورجل الأعمال الفلسطينيين طلعت عثمان، وهو مسلم معتدل جدا، يترأس أيضا هذا النوع من التحركات بوصفه رئيس المركز الإسلامي بشيكاغو.

وتظل انواع التحرك الثلاثة هذه ضعيفة للغاية بالنسبة لحجم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة والتي تقدر بما يتراوح بين 150و 200 الف شخص، كما أنها هزيلة بالنسبة لقدم الجالية العربية وثقلها. فالذين نجحوا في ان يصبحوا شخصيات عامة لا يتجاوزون عدد اصابع يد واحدة. ويمكننا ان نذكر على سبيل المثال شخصيتين: جوهن سونونو، السكرتير العام السابق للبيت الابيض وجورج سالم الذي عينه ريجان وهو في الثانية والثلاثين من عمره المسئول الأعلى عن قوانين العمل في الولايات المتحدة (Solliciter of Laber)، ويعمل تحت أشرافه 850 من رجال القانون .(B. Lalanne, 1992: 105)

ولا يزال التوصل الي استراتيجية تجمع تلك التحركات وتنظمها بعيد المنال. فهي مشتتة وتتخذ شكل رد فعل أكثر من ان تكون تحركا، ولنضرب مثلا هذه القصة التي رواها لنا رجل اعمل فلسطيني تروى الا انه يعبر عن ذلك الواقع ما جاء على لسان رجل اعمال:

علي اثر وفاة فلسطيني في بيترسون–نيو جرسي، تحركت سيارات عديدة من أجل الجنازة وقد ظلت طوال ساعة مصطفة امام منزل المتوفى، معيقة بذلك المرور في الشارع. واستدعى جار للمتوفى، ضاق ذرعاً بهذا التعطيل، الشرطة التي حررت محاضرا لأغلب تلك السيارات. وقابل الفلسطيني عوني ابو هادي، مدير شركة للتأمينات ويعمل في العقار، العمدة للاحتجاج على فرض تلك الغرامات. ورد عليه العمدة بصلف قائلا له ان جار الفقيد يدلي بصوته، بينما لا تصوت الجالية العربية كلها. وكانت تلك المناقشة دافعا لابو هادي، على حد قوله، لتنظيم صفوف جاليته الفلسطينية في نيو جرسي التي تضم 15 الف شخص في كل عمليات الاقتراع ويسجل اسماءهم في القوائم الانتخابية (توصل فى عام 1984 الي تسجيل 3 آلاف من بينهم). وقد اصبح من النشطاء على صعيد جاليته ومدينته، وهو يرأس الآن احدى لجان البلدية ورشح نفسه في عام 1984 في انتخابات مجلس الشيوخ ولكنه لم يفز. وحسب

قوله فلقد اصبح اليوم للجالية الفلسطينية في نيوجرسي كلمة مسموعة في البلدية وباتت اكثر احتراماً.

تتسم انواع التحرك الثلاثة هذه، على الرغم من اختلافها، بكونها محاولات ذات طابع دفاعي لتشكيل لوبي عربي او اسلامي بغية التأثير على سياسة الولايات المتحدة الداخلية والخارجية. وينتقد من قابلناهم احيانا بحدة محاباة الولايات المتحدة لاسرائيل وعدم اكتراثها بمطالب جاليتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن التحرك السياسي لأقرانهم في كندا لا يتخذ عموما شكل تحرك جالية، فعلى سبيل المثال فإن شوقي جوزيف فحل وجورج فركوح، المذكورين من قبل، اصبحا من الشخصيات العامة على صعيد مدينتهما، وليس على صعيد الجالية فقط. فهما لم ينتخبان على التوالي سكرتيرا عاما للحزب الليبرالي وعمدة، بفضل أصوات الجالية ولكن بفضل أصوات الناخبين الكنديين عموما.[26]

الخاتـــــمة

من الملاحظ اولا فيما يتعلق بأمريكا الشمالية، تعدد الطبقات الاجتماعية التي ينتمي اليها الفلسطينيون: تجار، ورجال صناعة، وصيارفة يشكلون نواة نخبوية صلبة يحيط بها عالم اقل شأنا من اصحاب الحوانيت والحرف والباعة الجائلين والحمالين البؤساء.

والفلسطينيون، وبالأخص من جاءوا بعد عام 1967، ليسوا من المهاجرين بمحض ارادتهم. فقد تعرضوا للاحتلال العسكري ومصادرة اراضيهم فلم يعودا يطيقون الحياة في الاراضي المحتلة، غير انهم يدركون، على عكس المهاجرين الايطاليين والايرلنديين، ان تركهم ارضهم تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولذا فإنهم يتصرفون كمقيمين مؤقتين رغم عدم توفر خطة لديهم للعودة.

وحياة المنفى هي السلوك المألوف، إذ ان غالبية الفلسطينيين تضع نصب عينيها دائما التجربة المعاشة لأسرهم أو اصدقائهم الذين هاجروا وعليه فإن "الشتات" يعني هنا اكثر من مجرد موقف سياسي أو ثقافي، بل سلسلة من الوشائح العائلية المتينة مع الفلسطينيين المشتتين في كافة ارجاء العالم ومن النادر ان يقابل المرء فلسطينيا لا يحدثك عن شقيقة له في امريكا، وابن اخ في سوريا أو لبنان، وابن أو بنت في أحد بلدان الخليج.

---

26 وعلي أي حال لا يوجد عدد كبير من العرب في مدينتيهما.

وفي ظل الوضع القائم في الولايات المتحدة، عززت العنصرية المناهضة للعرب والسياسة الخارجية الامريكية الاحساس بالاغتراب واسفرت عن قيام جالية فلسطينية منسلخة إلى حد ما عن المجتمع المضيف، ومتوجهة بقدر اكبر نحو وطنها الاصلي (Louise Cainker, 1988) وفي وجهة النظر هذه نجد ان وضع الفلسطينيين في كندا مختلف تماما، كما سبق ان اشرنا إلى ذلك.

ويتبين لبحثنا الخاص بالشتات الفلسطيني في العالم الجديد بأن التفاعل بين "الداخل" "والخارج" يظل قويا للغاية، ولكن ليس لدرجه أقامه مشاريع استثماريه، ويبدو انه هنا تتدخل مشكلة البعد الجغرافي. وقام الشتات الفلسطيني كما لا يزال يقوم بدور رجع الصدى للمطالب الفلسطينية فالخارج يبحث عن هويته في المرآة التي يقدمها له الداخل. وفي هذا الاطار ما هو دور فريق كبير، مثل رجال الاعمال الفلسطينيين في امريكا الشمالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسوية السياسية الوطني وايضا في ادراه الشئون العامة؟ هذا ما سنحاول الإجابه عليه في الفصل الخامس.

وفي ظل تلك البلبلة العامة المتعلقة بالتحولات الوطنية للكيان الفلسطيني، سيتعرض الاختيار بين البقاء في البلد المضيف أو العودة إلى الاراضي المستقلة ذاتيا لتذبذبات طويلة المدى. وعلى أي حال فلن تتم العودة غدا. فشروط الاستقرار الداخلي والخارجي غير متوفرة كلها لتشجيع حركة العودة. وموجة التفاؤل والارتياح التي لاحت مع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اتفاق المبادئ لم تحجب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الاراضي المستقلة ذاتيا وما الذين يخططون للعودة فانهم واعين ان عليهم ان يقبلوا "الوردة بأشواكها".

الفصل الثاني

رجال الأعمال الفلسطينيون في مصر

موجات الهجرة إلى مصر

مع أن التبادل السكاني بين فلسطين ومصر يعود، هو والاتصالات، إلى حقبة تسبق إلى حد كبير ترحيل الفلسطينيين، ويمكن الحديث عن علاقات متميزه إلا أنها تظل أقل امتيازا مما هي عليه بين سوريا الكبري والأقليم الفلسطينى. اما الأقلية الفلسطينية في مصر فقد تشكلت أساسا بدءا بعام 1948، وفي موجات متتالية ارتبطت بالحروب العربية–الإسرائيلية.

لقد أصبح الأزهر بمثابة منارة للعديد من الطلبة الفلسطينيين الذين استهوتهم الحياة الاجتماعية والثقافية في القاهرة ذات الحيوية الغامرة فاستقروا فيها ثم راحوا يبحثون عن عمل بها. وغذت محافظة الشرقية بالنسبة لتجار الخليل نقطة استراحة مثل وصولهم إلى القاهرة حيث أقاموا فيها مؤقتا وتزاوجوا من عائلات المنطقة. ويتذكر رجل الأعمال محمد الشريف (وهو أصلا من الخليل) أنه دفع 48 قرشا مصريا للسفر من القدس إلى القاهرة (والمسافة بين الخليل والقاهرة 550 كيلومترا)، بينما كان المرء يدفع 110 قروش للانتقال من القاهرة إلى أسوان (1048 كم)[27]. ويزيد محمد الشريف أيضا أن البريطانيين كانوا يشجعون على هجرة الفلسطينيين في الثلاثينيات والأربعينيات بأن يعطوا المهاجرين الذين تنازلوا عن أراضيهم الزراعية ضعف مساحتها في مصر، وهي وسيلة لتفريغ جزء من فلسطين من سكانها.

وعلى العكس، انتقلت عائلات مصرية عديدة إلى فلسطين في عهد محمد علي. وفي رأي المفكر الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني أن ما يمكن تقديره بثلث قاطني ساحل فلسطين المتوسطي هو من أصل مصري [28]. وكثيرا ما يجد المرء في فلسطين عائلات تحمل ألقاب مثل البلبيسي، والدمياطي، والمصري.

ويعود التواجد الفلسطيني إلى ما يسبق 1948 بزمن طويل: فقد أقام تجار الخليل في مصر في مستهل القرن العشرين سعيا وراء سوق لحنكتهم في المجال التجاري.

ونجد في مصر أسماء عائلات فلسطينية معروفة في عالم الأعمال، ومنها على سبيل المثال الشلودي، وعصفور، والعجيلي.. الخ. وفيما يخص الأسرة الأخيرة حكي لنا محمد العجيلي، وهو صاحب متجر في وسط القاهرة أن جده من طرف أبيه جاء من الخليل في حوالي عام 1960 لكي يستقر في مصر، البلد الذي كان يتاجر معه. ورغم قدم تلك الهجرة إلا أن الصلات لم تنقطع. فعمته لا تزال تعيش في الخليل والأخبار التي تصله من آن لآخر تبقي على الروابط حية. ومع ذلك فإن محمد الذي يتمتع بالجنسية المصرية هو وجميع أفراد عائلته يعلن أنه يشعر بمصريته 100%، ولكن علاقاته القوية للغاية مع فلسطين ترجع لمشاعره إلى القومية العربية التي أججها زعيمه المفضل جمال عبد الناصر. ومن النوادر ذات المغزي أنني عندما بحثت بين التجار عن من يحملون لقب العجيلي لكي أعقد لقاءات معهم، فإن البعض قد أعلن أنهم مصريون وأشاروا إلى تاجر آخر بنفس الاسم من أصل فلسطيني. وعندما قابلت الأخير فإنه نفي تماما أصله ودلني على عجيلي آخر. وبعد عدة محاولات قبل أحدهم أن يحدثني عن أصله الفلسطيني. ويبدو لي أن الإحجام عن ذكر ذلك يرجع إلى طبيعة المجتمع المصري الذي يعتبر "الأشقاء العرب" أجانب. (سأعود إلى هذه المسألة بالتفصيل).

وفي عام 1948 وصل لاجئون إلى بور سعيد أو الإسكندرية قادمين من السواحل الفلسطينية، خاصة من يافا، وفد آخرون من داخل البلاد بالطريق البري إلى الزقازيق أو فاقوس (محافظة الشرقية) بالأخص على ظهور الجمال. ونزل 11 ألف لاجئ في مخيمات أقيمت على وجه الاستعجال. ثم جاء غيرهم بعد ذلك في عام 1967. على أثر حرب 6 حزيران..

ومع موجة المبعدين الفلسطينيين عن وطنهم في عام 1948، شكلت وزارة الشئون الاجتماعية "اللجنة العليا للاجئين الفلسطينيين " التي مولتها الدولة المصرية وجامعة الدول العربية [29]، لتنظيم وصول اللاجئين [30]. وأقيم مخيم في العباسية، بشمال القاهرة على وجه الاستعجال، غير أن تدفق اللاجئين استدعى فتح مخيم آخر في القنطرة على قناة السويس.

---

[27] لقاء مع محمد الشريف في فبراير 1995.

[28] لقاء مع أحمد صدقي الدجاني في فبراير 1995.

وقد أثار تشتت الأسرة بين غزة والقاهرة والبلدان العربية الأخري مشاكل إنسانية حقيقية تتعلق بإعادة تجميع العائلات. وساعدت السلطة المصرية ماديا الأسرة على الالتقاء، وفقا لتوجيهات الجامعة العربية. وتم فتح مخيم العباسية لتنظيم الرحيل فانتقل 184 لاجئا إلى غزة وانتقل 516 آخرون إلى القدس.

إن تعدد الأوضاع يكشف عن مسارات معقدة تمتد لتشمل حقبة تبدأ بالحرب الإسرائيلية – العربية الأولى وتستمر حتى منتصف السبعينات وفي بعض الأحيان جاء تدفق اللاجئين على مصر، إثر سلسلة من التنقلات قبل الاستقرار في ربوعها. فقد هاجر بعض الفلسطينيين إلى مصر في تلك الحقبة هربا من الوضع المزعزع للغاية في المخيمات الفلسطينية بقطاع غزة التي أعدت للاجيء عام 1948، بينما التجأ إليها العديد من العاملين في بلدان الخليج أو ليبيا الذين اسهموا بخدماتهم هناك والذين لم يستطيعوا العودة إلى غزة بسبب منع السلطات الإسرائيلية لهم بصفتهم غائبين وقت الحصر السكاني عام 1967.

التقدير الديموغرافي

وفقا لأحد تقديرات عام 1982، كان 60 ألف فلسطيني موجودين في مصر في هذا التاريخ (هيلينا كوبان Helana Cobban, 1984). ووفقا لمصادر منظمة التحرير الفلسطينية، تزايد عدد الفلسطينيين في الأراضي المصرية على أثر الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، وتقدر المنظمة عددهم بـــ 75 ألفا في عام 1984 (المرجع السابق). أما وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، فتقدر عددهم بـــ 35 ألفا في 1982 (ب. دستريمو) (B.Destremreau,1993:59). وأخيرا، هناك تقدير آخر في عام 1985 يذكر وجود 68 ألف فلسطيني في مصر.

وهناك استحالة لمعرفة عدد الفلسطينيين بدقة نظرا لأن مجال الحالات التي تشملها هذه "الهوية" واسع النطاق، غير أن التقدير الأخير يعزز العدد الذي أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام 1995 أجرت السلطات المصرية إحصاءا للفلسطينيين في مصر[31]. ووفقا للنتائج المؤقتة لتلك الدراسة التي لم تنشر بعد، يعيش في مصر ما يربو على 90 ألف فلسطيني. غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا الرقم لا يضع في اعتباره الفلسطينيين الذين يحملون جواز سفر أردني إذ يمثل هؤلاء عددا كبيرا للغاية، باعتبارهم طلبة سابقين ظلوا في مصر أو فلسطينيين اختاروا مصر لقربهم من غزة، أو لما تمثله مصر من فرص اقتصادية عريضة بالمقارنة مع الأردن.

وضع قانوني معقد

الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر متعدد الأشكال. وهو يتوقف على تاريخهم وأصلهم والمسارات التي سلكوها. كما أن هذا الوضع رهن "شريحة" هويتهم الموضوعة في عين الاعتبار، حسب كونهم من اللاجئين، أو المبعدين، أو الأجانب أو المتمتعين ببعض الحقوق. وتمنح السلطات المصرية ثلاث فئات من وثيقة السفر تتوقف على تاريخ الإقامة في مصر (1956،1948، ومنذ 1967)[32].

---

[29] وضعت مصر مبلغ 300 ألف جنيه مصري تحت تصرف اللجنة واستكملت الجامعة العربة الاحتياجات بمبلغ 400 الف جنيه مصرى.

[30] اللجنة مشكلة من ممثلين لوزارة الداخلية والشئون الاجتماعية، والصحة، والزراعة، والدفاعه والخارجية وهيئات أخري معينة.

[31] والواقع أن الأمر لا يتعلق "باحصاء" ولكن بحساب يقوم على دفقات الهجرة. (L Hebdo, Le Caire, 12 mars 1995)

[32] الفئتان "ب" و"ج" تمنحان للفلسطينيين المقيمين في مصر منذ 1948، والفئة "د" للمقيمين منذ 1956 وأخيرا فإن الفئة ه، لمن يقيمون منذ 1967. غير أنه يجب أن نلاحظ أن الفلسطينيين حاملي جواز سفر أردني لمدة خمس يعبرون أردنيين من جانب السلطات المصرية، مما يجنبهم التعرض للذبذبات التي تعتري العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر. (يصدر الأردن

وقد شهدت الجالية الفلسطينية منذ نشأتها في مصر مرحلتين متميزتين:

العصر الذهبي للفلسطينيين في مصر : 1962 – 1978

رغم التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية وتوصيات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بتشغيل اللاجئين[33] كانت وثائق السفر الصادرة من مصر تنص من عام 1948 حتى 1962 على منع العمل. غير أن عبد الناصر سمح للعديد من الفلسطينيين بشكل غير رسمي بالعمل منذ 1954 خاصة كمعلمين.

وكان يتعين الانتظار حتى العاشر من آذار 1962 حتى تتحسن أوضاع الفلسطينيين وتطبق مصر توصيات جامعة الدول العربية. وقد صدر قانون يجيز استخدام الدولة للفلسطينيين [34]. ويبدو لي أن هذا التأخير يرجع أساسا إلى النظرة المؤقتة والانتقالية التي أملت على القادة العرب سلوكهم وقرارهم.

وفي 10 آيار 1963 أعفى وزير العمل اللاجئين من ضرورة الحصول على بطاقة عمل. وإلى جانب حق التشغيل استثني النظام الناصري الفلسطيني فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية، المحظورة عموما على الأجانب (القانون رقم 51 لعام 1963).

معاملة الفلسطينيين كأجانب : نهاية "شهر العسل"

يتوقف وضع الفلسطينيين في مصر إلى حد كبير على العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات المصرية. وقد تدهورت تلك العلاقات فجأة إثر زيارة السادات للقدس في تشرين ثاني / نوفمبر 1977، واغتيال يوسف السباعي في قبرص في شباط 1978 مع تحميل منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية مقتله. ومنذ ذلك الوقت تم اعتبار الفلسطينيين أجانب لا لاجئين يتمتعون بوضع خاص. وفي تموز/ يوليو 1978، والغيت كافة الاستثناءات الممنوحة للفلسطينيين في مجال التشغيل بمقتضي مراسيم أصدرها رئيس الجمهورية. وتدهور الوضع في منتصف الثمانينات، إذ صدر مرسومان حكوميان (رقم 47 لعام 1983 ورقم 75 لعام 1984) يلغيان الامتيازات التي يتمتع بها الفلسطينيون الذين كانوا يعاملون كمواطنين مصريين خاصة في مجال التعليم.(لميا الراعي) (Lamia Saleh Raei, 1995)

وفي عام 1984 صدر مرسوم جديد عنوانه "تنمية موارد الدولة" غير الأجانب (وبالتالي الفلسطينيين عن المصريين في حصولهم على الخدمات العامة والأجانب [35]. وفي عام 1985 الغى القانون رقم 104 القانون 51 لعام 1963 الذي يجيز

نوعين من جوازات السفر، أحدهما يسري مفعوله لمدة خمس سنوات ويمنح للأردنيين والفلسطينيين الاجئين قبل 1967، وثانيهما صالح لمدة سنتين، وهو مخصص للفلسطينيين للفلسطينيين الاجئين بعد 1967).

33 أوصت جامعة الدول العربية، في دورتها الحادية عشرة المنعقدة في 9 آذار 1959، الدول العربية الأعضاء في الجامعة بأن تولي اهتمامها إلى إيجاد فرص عمل للاجئين الفلسطينيين المقيمين في بلد كل منها، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام.

34 تنص المادة الأولى من القانون رقم 66 لعام 1962 على أنه " يسمح باستخدام العرب الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية التابعة للقطاع العام مع معاملتهم مثل مواطني الجمهورية العربية المتحدة"، علما بأن الفلسطينيين اللاجئين في 1967 لا يشملهم هذا القانون نظرا لعدم الاعتراف بوضعهم كلاجئين. وقد ألغت هذا القانون المادة 2 من قانون العمل في القطاع العام لعام 1978 (القانون رقم 48). ويسمح للفلسطينيين بممارسة المهن الحرة.

35 على سبيل المثال فرضت السلطات فرضت السلطات المصرية رسما قدره 42.5 جنيه مصري للحصول على تصريح الإقامة الذي يتعين تجديده كل عشرة شهور بالنسبة للاجئين بعد عام 1967، وهو مبلغ باهظ بالنسبة لأسرة متوسطة الحال تتكون من ستة أفراد، ويتجاوز إلى حد كبير إمكاناتها.

للفلسطينيين امتلاك أراضي زراعية مما أجبر العديد منهم إلى التنازل عن أراضيهم بأثمان زهيدة (مها دجاني، Maha Dajani, 1986).

وكانت العواقب المباشرة لتلك الإجراءات وخيمة حتى وإن كانت هناك دائما تحايلات عليها:[36]

– الحرمان من العمل في القطاع العام. ومع ذلك فإن الفلسطينيين الوحيدين المسموح لهم بالعمل هم الموظفون بإدارة حكومة غزة (Blandine Destermau,1993) ؛

– العمل في القطاع الخاص يتطلب الحصول على تصريح عمل، مما ينطوي على خطر العمل في قطاعات معينة، ورفض إعطاء تصاريح عمل لأسباب سياسية ؛

– حظر الالتحاق بالمدارس الحكومية، فيما عدا في القرى التي لا توجد بها مدارس من نوع آخر، وفي هذه الحالة يتعين دفع رسوم الدراسة بالعملات الصعبة.

– منع مزاولة العمل في مجال الاستيراد والتصدير أو تأسيس شركة يكون ما يزيد على 50% من رأس مالها مملوكا لأجانب؛

– حظر الانتساب للأندية الرياضية، إلا بصدور استثناء من وزارة الداخلية ولقاء دفع رسم سنوي مرتفع ؛

– صعوبة حصول بعض الفئات على تصريح إقامة. ومدة تصريح الإقامة في مصر تتوقف على تاريخ هجرة الفلسطينيين : عشر سنوات للاجئي ما بعد 1967، وعشرة شهور للاجئي مخيم كندا ؛

– إقامة أبناء اللاجئين في مصر يجب أن تستند عند بلوغهم سن الرشد (18 سنة) إلى شهادة تفيد بالتحاقهم بالدراسة في الجامعة أو حصولهم على تصريح عمل [37] ؛

– حظر فتح عيادة طبية خاصة، حتى ولو كان المعني بالأمر عضوا في نقابة الأطباء.

وعلى أساس تلك الإجراءات التي نالت بشكل مباشر من وضع الجالية الفلسطينية الاقتصادي والاجتماعي، سنكتفي بمعالجة سوق العمالة، لننقل بعدها لأهم سمات الشريحة التي تهمنا هنا في هذا الكتاب (رجال الأعمال).

سوق العمالة

يعيش الفلسطينيون في مختلف مناطق القطر المصري حيث تتنوع إلى حد كبير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد افتتح العديد من بينهم محلات تجارية صغيرة خلال الخمسينات، ومنها بالأخص بقالات وغيرها من النشاطات التي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، فحلوا بذلك جزئيا محل اليونانيين واليهود الذين غادروا مصر.

بيد أن النشاطات الفلسطينية في مجال القطاع الخاص تتجاوز إلى حد كبير ذلك الإطار. وتقول مها دجاني بهذا الخصوص : " على أثر العدوان الثلاثي في تشرين ثاني 1956 ترك 25 ألف يهودي مصر (...) وصودرت أملاكهم وخضعت لإشراف الدولة. وفي الوقت نفسه فإن العديد من فلسطينيي غزه (...) وسوريا، خلال السنوات الثلاث للجمهورية العربية المتحدة (1958 –

---

36 – لمزيد من التفصيل في هذه الإجراءات أنظر إلى (محمد خالد الأزعر، 1986).

37 مما يضطر العديد من الفلسطينيين دفع رسوم الالتحاق بأي جامعة أو معهد عالي بعملة صعبة لمجرد الحصول على شهادة تفيد بأنه ملتحق بالدراسة.

1961)، راحوا يمارسون نشاطاتهم في مصر. وهكذا اتجه عدد من هؤلاء القادمين الجدد نحو المجالات التي كان اليهود يحتكرونها جزئيا، ومنها المصانع وتجارة الجملة والمفرق، والفنادق الصغيرة، والمطاعم. وعلى سبيل المثال فإن ثلاث شركات يهودية كبيرة – سورناجا وسيجورات وكيلاتوس – حلت محلها شركة أبو لبن الفلسطينية لصناعة الطوب الحراري والمواسير وفي نهاية الخمسينيات، كانت هذه المنشأة توفر 50 % من احتياجات القاهرة (Dajani,1986, p55).

كما يصادف المرء أيضا العديد من الفلسطينيين في مجال الخدمات (الحلاقة، المطاعم...) الذين هيأت لهم مهاراتهم ميزة لا يستهان بها عند انطلاق نشاطهم. غير أن التجارة تظل مجال النشاط الأثير لدي الفلسطينيين. كما أن التواصل الحدودي مع غزة التي ينتمي إليها أغلب فلسطينيي مصر ساهم في تيسير حركة رؤوس الأموال وتداول السلع.. وظلت مصر حتى عام 1967 السوق الرئيسية للنشاطات التجارية الغزوية، وهو الوضع الذي انقضى على أثر الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ولجوء مصر إلى الحد من تدفق الهجرة الفلسطينية إليها.

ومنذ الخمسينيات أصبح قطاع غزة الذي تولت مصر إدارته، مركزا تجاريا هاما. فالوضع الخاص بالقطاع، والفراغ القانوني الناجم عن الإدارة العسكرية كانا لا يخضعانه لقوانين الحد من الاستيراد الذي شمل مصر منذ عام 1952. ورغم الوضع العسكري، عند مراكز المواجهة، مارس الغزاوية تجارة المنتجات "الكمالية " التي حظرت الثورة الاشتراكية استيرادها في مصر. وعمدت الزوارق المنطلقة من سوريا أو لبنان إلى تزويد غزة بالعديد من السلع التي يقبل المصريون على شرائها (المنسوجات، المنتجات الغذائية، المعدات..الخ).

ويتذكر الفلسطينيون هؤلاء الشباب المتزوجون حديثا الذين كانوا يأتون إلى غزة من القاهرة أو غيرها، بالسكك الحديدية بالأخص ليجهزوا بيوتهم. وقد أدى ذلك إلى انطلاقة هائلة عمت النشاط التجاري، وتكونت ثروات، مما مكن بعد ذلك العديد من التجار الفلسطينيين من مد نشاطاتهم إلى القاهرة حيث يوجد لديهم العملاء، واستقر بعضهم فيما بعد 1967.

على أن الهجرة الفلسطينية إلى مصر لا تقتصر على التجار وحدهم. فعندما تدهور الوضع الاقتصادي في غزة المكتظة بالسكان خلال السنوات التي أعقبت حرب 1967، قرر اللجوء إلى مصر للبحث عن عمل ولو مؤقت. واستغل العديد منهم كعمال في المجمعات الصناعية بحلوان والمحلة الكبرى.

والتوظف في القطاع االعام الذي بات الأن مجالا هامشيا، كان لفترة طويلة احد مؤشرات الاندماج داخل سوق العمل المصريه، على الأقل لعدد ليس قليل من الفلسطينيين (انظر الفصل الرابع).

ومع أن الهجرة الفلسطينية تتميز بطابعها الحضري شبه العام، إلا أننا نجد في مصر أهالي ريفيين متمركزين بالأخص في فاقوس بمحافظة الشرقية وإن كانوا لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من اللاجئين. وقد وفد هؤلاء على دلتا النيل الخصبة من بئر السبع على ظهور الجمال، واشتغلوا كعمال زراعيين موسميين، وهم حاليا الأهالي الفلسطينيون الأرق حالا.

ويضم الاتحاد العام لعمال فلسطين في صفوفه في الشرقية 1500 شخص [38]. وهم يعملون عشر ساعات في اليوم لقاء ما يتراوح بين 4 و 7 جنيهات مصرية، بمتوسط 15 إلى 20 يوما في الشهر [39]. ويتضح للمرء عند مدخل قرية أبو كبير الفارق بين مسكن المصريين والفلسطينيين : فالأول مبني بالأسمنت المسلح والآخر من الطين، وبلا مرفق صحي [40]. ويعاني هؤلاء السكان من الإجراءات المناهضة للفلسطينيين التي تصيبهم بشكل مباشر : فأطفالهم يقطعون أحيانا 10 كيلومترا للتردد على مدرسة تابعة للأزهر نظرا لأن إمكاناتهم المادية لا تسمح بدفع مصاريف المدارس الحكومية.

---

[38] هناك 10700 عضو على نطاق مصر.

[39] لقاء مع حسن عيد مسئول الشرقية بالاتحاد العام لعمال فلسطين.

[40] من الممكن مد هذه المساكن بالمياه منذ عام 1994ولكن العلمية تتكلف حوالي ثلاثة آلاف جنيه مصري تقريبا، وهو مبلغ يتجاوز إلى حد كبير إمكانات السكان.

والفلسطينيون متواجدون أيضا في مجال المهن الحرة وفي وسط المثقفين، حيث يستكملون النطاق العريض لتشكيلة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجالية. وفيما عدا تلك النجاحات، يتعين أن نؤكد على أن القاسم المشترك يظل الهشاشة بالنسبة للعديد من فلسطينيي مصر. ووفقا للنتائج الأولية لبحث أجراه اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة) متمحور حول الطفولة والأمومة وسط السكان الفلسطينيين في القاهرة فإن الفقر الذي لم يعهد من قبل أصبح من الآن فصاعدا سمة مميزة لقسم من هؤلاء السكان 41.

السمات المميزة لرجال الأعمال

إذا كان أغلب رجال الأعمال الذين أجريت الدراسة بخصوصهم في أمريكا وسوريا عصاميين، إلا أن أحوال هؤلاء الرجال في مصر أكثر تعقيدا. والواقع أن التواصل الحدودي بين مصر وغزة، وهي المدينة التي تنتمي إليها أغلبية عينتنا (55%)، ساعد على تصدير رؤوس الأموال والمهارة المهنية. ويتواجد ذلك التواصل بالأخص في المجال التجارى.

وينشط رجال العمال الفلسطينيين في مصر في مختلف القطاعات، وحسب عينة بحثنا الميداني يمتلك 28% منشآت صناعية، 41% في التجارة (بالجملة أو الاستيراد والتصدير) و 31% موزع في الزراعة والسياحة والبناء والخدمات.

ومن سماتهم أيضا أن أغلبهم (74%) حاصلون على شهادات جامعية، ثلثهم في الاقتصاد والتجارة و 13% مهندسون. وليس هناك من بين عينتي من يقل مستواه عن شهادة الدراسة الثانوية. والواقع أن فلسطيني مصر حظوا (حتى 1982) بمعاملة متساوية مثل المواطنين المصريين فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعات المصرية، والتمتع بالتالي بالتعليم العالي شبه المجانى.

ومنذ كامب ديفيد ونهاية عهد مراعاة الخواطر، أعاقت القوانين الجديدة بشدة تطور أعمال الفلسطينيين : فكما ذكرنا سابقا فقد حظر الاستيراد والتصدير أو تأسيس شركات يكون رأسمالها أجنبيا بنسبة تربو على 50%. وفي بلد يتميز بقصور نظام الاقتراض من المصارف، وحيث النشاطات الاقتصادية عائلية الطابع في الكثير من الأحوال، تكون المشاركة مع المصريين مسألة نادرة. ويتم اللجوء في بعض الحالات إلى شركاء صوريين، أي يتم تسجيل 51% من رأس المال باسم قريب مصري الجنسية. وكثيرا ما يكون هؤلاء الشركاء نساء مصريات متزوجات من فلسطينيين.

ان مجالات تحرك رجال الأعمال الفلسطينيين في البلاد العربية أقل مما يتوفر منها لزملائهم في البلدان الغربية. وفي حالة مصر، لم يتمكن هؤلاء من تجميع قواهم إلا مؤخرا. وقد فشلت محاولتان لتأسيس تجمع لرجال الأعمال، الأولي في عام 1985 تحت مسمي لجنة العمل الاجتماعي والثانية في عام 1989 واسمها اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين[42]، وذلك لأسباب سياسية، وتم رفع الحصار في عام 1994 بتأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر. وقد شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية ذلك التجمع لشعورها أخيرا بالحاجة إلى مثل تلك الرابطة لتشجيع الاستثمار من جانب رجال الأعمال في غزة نظرا لأن أغلبهم منها أصلا.

---

41 وفقا لرقم يعود إلأي عام 1966، يحصل 9243 فلسطيني مقيم في مصر على معونة (من بينهم 4288 في القاهرة). (لوري أ. براند Laurie A. Brand, 1988 p.50).

42 بمبادرة من رجل الأعمال فايز الترك عقدت اجتماعات تحضيرية لذلك الاتحاد في القاهرة برعاية الطيب عبد الرحيم، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.

رجال الأعمال ومسيرة السلام : مواقف ملتبسة

لقد أعلن 65% من رجال الأعمال الذين وجهت إليهم الأسئلة، شأنهم شأن مواطنيهم،[43] أنهم يؤيدون بالأحرى (35%)، أو بحزم (25%) اتفاقية أوسلو في مقابل 17% يرفضون الاتفاقية بشدة و 18% يتخذون موقفا غير حسام (متذبذب). ويمكن تفسير مواقفهم المؤيدة للنتائج العلمية المترتبة عليها والتي تمسهم بشكل مباشر. فسيكون بوسعهم من حيث المبدأ العودة إلى مسقط رأسهم أو زيارته. ولكن ذلك ناتج عن انهم يعاملون من قبل السلطات المصريه كأجانب.

وقد سارعت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر بتوجيه رسالة تأييد لياسر عرفات عن طريق صفحة في جريدة الأهرام بمجرد وصوله إلى غزة [44].

غير أن هذه الأغلبية المؤيدة لاتفاقية أوسلو لم يكن لها مع ذلك تأثير مباشر على الاستثمارات في الأراضي المستقلة ذاتيا المحتلة، كما تبين معنا في دراستنا لأقرانهم في دول أخرى. ويتضح لنا أن 25% من رجال الأعمال في مصر وضعوا مشاريع في طريقها إلى التنفيذ ولكن القليل من هذه المشاريع منتجة فعلا، بحيث توفر ما يكفي من فرص العمل بعد فترة تنفيذها.

وفيما عدا ثلاثة مشاريع صناعية خاصة بمصنع لقضبان أكسجين للحام ومطحنة للقمح (محمود الفرا) ومشروع مصنع للأحذية البلاستيكية (يوسف الشنطى) فإن الكثير من المشاريع يخص البناء (مساكن، فنادق، مستشفيات) وتسويق منتجات مصرية أو واردة عن طريق مصر، في الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة.

وقد استفاد رجال الأعمال الفلسطينيون في مصر من حماس المصريين لعملية السلام سواء في القطاع الخاص أو العام، للاتفاق على مشاريع مشتركة مع بعض الشركات. فعلى سبيل المثال عقد الفرا العديد من الاتفاقات مع شركات مصرية كبرى مثل المقاولون العرب – عثمان أحمد عثمان وشركة محمد حسين صبور. وبوسعنا أن نذكر أيضا مثال فهمي الحسيني الذي شارك في تأسيس شركة " المهندسون العرب الفلسطينيون / محرم – باخوم، وهي مؤسسة مشتركة مع أولي الشركات المصرية في مجال الاستشارات الهندسية (محرم – باخوم). مقتنعا في عملية السلام، أسس صلاح الريس في غزة شركة غير اسميه للأشغال العامة مع شريك مصري (كمال الزهيرى) لديه خبرة تقنية، وآخر سويدي لكي يستفيد من المشاريع المالية للحكومة السويدية. وقد وقع في نيسان 1995 على عقد لبناء مستشفى للأطفال تقدر تكلفته بـــ 200 مليون دولار. وهناك مشروع آخر يجري التفاوض حوله لإقامة فندق خمس نجوم. وأخيرا أسس خليل صراف هو أيضا شركة فلسطينية – مصرية للبناء بمشاركة شركة النصر للمقاولات – حسن علام (وهي شركة مصرية تابعة لقطاع الأعمال خاصة بالمقاولات والأشغال العامة. كما كون كذلك شركة لتسويق الأدوية المصرية في الأراضي المحتلة.

هل تعتبر مصر هي مركز استقبال واعادة توزيع لرؤوس الأموال الفلسطينية ؟

تتسم مصر بأهميتها للاستثمارات بالنسبة لرجال الأعمال الفلسطينيين حتى قبل عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد قرر العديد من الغزاويين الاستثمار في مصر منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للقطاع. وهناك مثلا من بين التجار عائلة

---

43 – لقد قمنا بمجموعة كبيرة من المقابلات لأبناء الجالية الفلسطينية في مصر تبين لنا عدم الإختلاف الكبير بين مواقف رجال الأعمال وبقية الشرائح الأخرى، ولو أنه تميز رجال الأعمال بالرضا من اتفاقية السلام أكثر من الباقي.

44 الأهرام، عدد 23 أيلول 1995.

الحلو (تحسين ومحمد الحلو) ورجال صناعة مثل جمال ووليد الشوا مرورا بمقاولي البناء (خليل مهنا). ولنأخذ مثل وليد الشوا، صاحب شركة البلاستيك المتحدة للري الحديث.

لقد ولد في غزة في عام 1952 وتخرج من المعهد الزراعي بها، كما تلقي دورات تدريبية في إسرائيل. وكان ممثلا في غزة لشركات إسرائيلية متخصصة في المعدات اللازمة لشبكات الرى. وقرر ذات يوم أن ينتج بنفسه تلك المعدات، ولكن تحقيق ذلك مستحيل في الأراضي المحتلة نظرا لعدم الاستقرار السياسي المرتبط بالاحتلال ومشكلة التسويق. ولكن الانفتاح الاقتصادي في مصر شجعه على الاستقرار فيها في عام 1977. وقد اشتغل في بداية الأمر في مجال الري (دراسة، وبيع معدات، وتنفيذ علميات) ثم انتقل إلى الإنتاج. وهو رئيس مجلس الإدارة منذ 1986 وحتى الآن، ويمتلك هو وأخوه جمال الشوا 65% من أسهم شركة البلاستيك المتحدة للري الحديث (80 مستخدما). وبلغ حجم أعماله 194 مليون دولار في عام 1994،. وهي شركة رائدة في إنتاج الأنابيب وشبكات الري بالرش والتنقيط في مصر كما أنها الشركة الوحيدة في العالم العربي التي تنتج كامل المعدات البلاستيكية لعمليات الري.

وإذا كان الاستثمار في مصر اختيارا بالنسبة للبعض، فهو يعود بالنسبة للبعض الآخر إلى استحالة العودة إلى الأراضي المحتلة. ويأتي الاستثمار في مصر بعد قضاء سنوات طوال في أحد بلدان الخليج، بغية الاستفادة من القرب من قطاع غزة ومن انخفاض تكلفة اليد العاملة. وتقدم عائلة الفرا المستقرة في لوس أنجلوس نموذجا لمن جاءوا من جهات أخرى غير الجزيرة العربية. ويقول محمود الفرا : " أنا من أوائل الأجانب الذين استثمروا في مصر منذ إجراءات الانفتاح الأولي التي اتخذها السادات". والواقع أن شركة صفا(SAFA)، الشركة الأم التابعة لمحمود الفرا، قد أسست مع شركاء مصريين شركة مكة التي تدير مصنعا لصنع السجاد في العيمرية بالقرب من القاهرة.

بيد أن سياسة الانفتاح لم تكن موجهة إلى الفلسطينيين، فقد ظلت مصر بلدا مغلقا لمن لا يحملون أصلا وثيقة سفر مصرية ويتمتعون بوضع المقيم. وعلى أثر أزمة الخليج أغلقت الحدود بإحكام في وجه الفلسطينيين الوافدين من الكويت ومن دول النفط الأخرى. وأبدي بعض رجال الأعمال الفلسطينيون الذين هاجروا إلى كندا كمستثمرين أسفهم لعدم تمكنهم من دخول مصر والاستثمار فيها. ويقول أحدهم : " لقد فوتت مصر فرصتها العظيمة لامتصاص رؤوس الأموال الفلسطينية عند الخروج من الكويت. لا أفهم هذا البلد الذي بذل كل ما في وسعه لجذب رؤوس الأموال العربية والغربية، ولكنه يرفضها عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين (...) أنا شخصيا عندي جواز سفر كندي، ولكنني أعرف أنهم لن يسمحوا لي بالدخول عندما يجدون أني من مواليد نابلس".

غير أن العديد ممن التقينا بهم أمكنهم الإقامة في مصر بعد الغزو العراقي للكويت، إما بتقديم رشوة، وهي وسيلة شائعة في هذا البلد، أو بالتستر خلف جواز سفر أردني أو لبناني أو أمريكي. فهناك مثلا خليل صراف المقيم في مصر منذ 1991 لإدارة شركته المسجلة في الكويت (المجموعة الدولية للمقاولات) المؤسسة في عام 1986، مع بقائه مدير لهذه الشركة.

وهو أيضا نائب رئيس، وعضو مجلس إدارة شركة التكنولوجيا المتقدمة بالقاهرة لتجارة وصناعة منتجات كورية وبالأخص لوازم الحمامات (المؤسسة في عام 1985) ومالك لنصيب فيها. وهو في الوقت نفسه رئيس ومساهم في شركة نورث ستار – سويسرا، وهي شركة استيراد وصناعة في الشرق الأوسط (الموزعة الوحيدة لمنتجات ديبون الكورية في مصر والكويت). وبوسعنا أن نذكر أيضا فاروق أبو غزاله الذي أسس مع أخيه محمود في عام 1982 في الكويت شركة طيبة الزراعية، المتخصصة في استيراد المنتجات البيولوجية المستخدمة في الزراعة. ولكنه انتقل إلى القاهرة على أثر حرب الكويت، وأسس المجموعة العربية للاستثمار والتنمية التي يرأسها ويملك نصف أسهمها. وهذه الشركة متخصصة في التكنولوجيا الحيوية.

ومنذ بداية علمية السلام، وبالرغم من المصاعب المذكورة آنفا، احتلت مصر مركزا مزدهرا في انتقال رؤوس الأموال والأعمال إليها. فالاستقرار السياسي فيها مؤكد إلى حد ما، واليد العاملة رخيصة، والتشريعات مشجعة فيما يتعلق بالاستثمار، وسوقها ضخم بسكانها البالغ عددهم 60 مليون نسمة، ولكن هناك بالأخص قربها من غزة. وقد اقنعت مصر العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين بأن يستثمروا أموالهم فيها: فقد أسس محمود الفرا، مرة أخرى شركة سيمكو – مصر للمنتجات الطبية في عام 1992، وهي شركة تنتج إبر الحقن والعدسات اللاصقة والسوائل الخاصة بها وكذلك الأجهزة الطبية لتقويم الأعضاء.

ويستثمر زهير عماشة في العقارات وفي مطعم كبير (Fast Food) (برستد تشيكن).. الخ. واستقرار رجال الأعمال هؤلاء في القاهرة يساعدهم على تنمية نشاطهم في غزة.

وتقوم مصر بدور في نقل رؤوس الأموال فقد تعرف محمد أبو غزالة، وهو من عمالقة تجارة الفاكهة في تشيلي على منير مسعود، وهو من رجال الصناعة الفلسطينيين ويمتلك منشأة مصر كافيه، وذلك بمناسبة لقاء عقد في القاهرة لرجال أعمال من الشرق الأوسط. وقد عقدا اتفاق مشاركة مالية من أجل بضع مشروعات، من بينها مصنع للقهوة القابل للذوبان في الأردن. وهذا المصنع يعمل حاليا.

العلاقات مع إسرائيل

بدأت أسطورة تولي القطاع العام وحده التطبيع الاقتصادي بدون مشاركه فيها للقطاع الخاص بين مصر وإسرائيل تنهار مع مرور الزمن. في ظل الأوضاع السياسية الجديدة التي تهيمن عليها علمية السلام، تضاعف تقريبا حجم التبادل التجاري (بدون البترول) بين عامي 1993 و 1994 و ارتفع من 20.5 مليون دولار (9.5 مليون دولار استيرادات مصرية من إسرائيل و 11 مليون دولار تصدير) إلى 40 مليون دولار (21 و 23 مليون دولار على التوالى) (Ariel Dayan, 1995). وكانت المواد المتبادلة خلال عدة سنوات قابلة للعد بأصابع يد واحدة، ولكنها تتجاوز حاليا 40 منتجا [45]. وتتضمن الوفود المصرية أعدادا متزايدة من رجال الأعمال : وقد انتهت زيارتهم لتل أبيب بإقامة معرض تجاري مصري. ومن الجانب الإسرائيلي، شارك رجال أعمالها رسميا في المعرض الصناعي الدولي في القاهرة لعام 1995. وقد استثمروا رؤوس أموال لأول مرة في مجالات أخري غير المشاريع المعروفة السياحية في سيناء (بناء قري سياحية وفنادق). وشارك أيضا رجل أعمال إسرائيلي في بناء محطات تكرير في مصر.

وفي ظل تلك الأوضاع، لم يحرم أنفسهم بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر من الاستفادة من إمكانية القيام بتبادل تجاري مع إسرائيل، ولكن بتكتم. ومن المفارقات أن خطابهم مناهض تماما للتطبيع وهم يحاولون أن يشرحوا لنا الأسباب " الخاصة للغاية " التي دفعتهم إلى إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. فالشركة التي تصنع القهوة تسوق سُبع إنتاجها في إسرائيل. وحسب قول صاحب هذه الشركة، وهو فلسطيني من يافا أصلا لجأ إلى مصر منذ عام 1948، فإن خطوط التجارة الدولية للقهوة في أيدي اليهود وعلاقاته التجارية مع إسرائيل وسيلة لكي يتوسع في سوقه الدولية. وهو يؤكد في اللقاء الذي أجري معه على أن التجارة يجب أن تكون باتجاه إسرائيل، لا العكس. وهو يوضح أن موقفه مناهض بشكل قاطع لاتفاق أوسلو ولفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية. وعلى العكس يشير رجل أعمال فلسطيني آخر إلى ضرورة شراء التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين "لأنها لا غنى عنهما لتنمية الاقتصاد العربي، خاصة في المجال الزراعي ".

لنتناول في التفصيل مسار رجل الأعمال هذا نظرا لاهميته. ولد على مقربة من طولكرم في داخل الخط الاخضر، من أسرة معروفة بدورها في النضال الوطني. وقد حصل على الثانوية العامة ثم عكف على دراسته الجامعية في مجال الزراعة، ولكنه لم يتمكن من مواصلتها بسبب نشاطه السياسي، وهرب إلى مصر في عام 1964. وقد استفاد من خبرته في إسرائيل في مجال الزراعة وخاصة الزراعة المغطاة، فعمل من 1972 حتى 1975 في وزارة الزراعة العراقية، وهو أول من أدخل هذا النمط من الزراعة في العراق. وقد استقر في القاهرة في عام 1975 حيث أسس شركة تجارية متخصصة في الزراعة ومعداتها، واشتري في عام 1982، 6800 دونم من الأراضي الزراعية التي تستصلحها الدولة المصرية وقد استغلها في زراعة أصناف من الخضراوات لم تكن معروفة في مصر من قبل، وأسس في عام 1993 تشو – كولتور (تطوير أنسجة النباتات)، وهي من المشاريع الرائدة في مصر التي تستخدم التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين في الزراعة باستخدام التحكم الوراثي. وقد تردد طويلا قبل أن يجري اتصالا مع شركة إسرائيلية متخصصة في مجال تشو – كولتور. وانتظر حتى تم التوقيع على معاهدة السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن لكي يحزم أمره. وهو يرى أن : "الإسرائيليين لم يعودوا يتمسكون بالموقف الأيديولوجي المعادي للعرب الذي

45– جريدة الشعب،القاهره، 23 نيسان 1995.

يرفض التعاون معهم. ويمكن الحصول بالمال على كل معرفة مفيدة". ويعطي مثالا على ذلك قائلا : "عندما طلبت تكنولوجيا وراثية في الزراعة، طالب الكيبوتز المتخصص في هذا المجال ثمن باهظ قدره مليون دولار. وقد رفضته. وبعد ذلك بأسبوع اتصل بي كبير مهندسي هذا الكيبوتز هاتفيا، وفي تكتم، وعرض على تنفيذ العمل المطلوب بصفة شخصية في مقابل 100 ألف دولار فقط ".

ولا يمكننا أن نستخلص من هذا المثل الأخير أن الفلسطينيين سيكون الجسر الذي سيعبر عليه الإسرائيليون لتطبيع علاقاتهم الاقتصادية مع العرب بالقيام بتسويق المنتجات العربية في إسرائيل أو بنقل التكنولوجيات والمعرفة الإسرائيلية في هذه البلاد، غير أنه يتعين أن نضع مثل هذا المثل في الاعتبار. فهل يمكننا أن نقول مع ذلك أن بعض الفلسطينيين المجاورين للإسرائيليين في ظل الاحتلال ليست لديهم عُقد في التحدث معهم بل وإقامة علاقات اقتصادية؟ دراستنا ما زالت في طور لايمكن الأجابه على مثل هذا السؤال. ولكن يمكن القول انه لا تزال الجالية الفلسطينية في مصر لا تستسيغ أبدا التعامل الاقتصادي مع إسرائيل. وتظل الحالات الثلاث التي توصلنا إليها من خلال بحثنا شبه سرية، ورأى صاحبا حالتين من الحالات الثلاث الذين تعاملوا إقتصاديا مع اسرائيل أنه من الضروري أن يحافظ على علاقات طيبة مع منظمة التحرير الفلسطينية (مثلا عن طريق توجيه رسالة ولاء لياسر عرفات عن طريق جريدة الأهرام)، وهي طريقة لتعويض علاقتهما مع " عدو الشعب الفلسطيني " ولإثبات إخلاصهما لقوميتهما ووطنيتهما.

<u>خاتمه : البحث عن هوية</u>

لا يمكن أن نتعامل مع الهوية الفلسطينية بالنسبة لفلسطينيي الشتات كغريزة طبيعية، فهي معرضة للتغيير بفعل التطور الاجتماعي والتاريخي الذي يمكن أن يخمد أنفاسها أو يزودها بانطلاقة جديدة. وفي حالتنا هذه فإن العلاقة مع المجتمع المضيف تعتبر عاملا حاسما في ذلك.

فكما سبق أن رأينا يشكل الفلسطينيون، بما في ذلك من لديهم جواز سفر أردني، أقلية يبلغ تعدادها حوالي 120 ألف نسمة وسط 60 مليونا من السكان، أي ما يقل قليلا عن 2% في مجموعهم، وهم مشتتون جغرافيا ويكونون، حسب هجراتهم وأصولهم الجغرافية والاجتماعية، مجموعات منفتحة ومؤسسة بقدر بسيط. وفيما عدا مخيم اللاجئين في رفح (كندا) (Sari Hanafi, Olivier Sanmartin, 1996أوليفيه سانمارتن، ساري حنفي (فإن التواجد الفلسطيني موزع بين القاهرة والمدن الكبرى في شمال البلاد. وقد يسر تماثل البني الاجتماعية والعائلية الفلسطينية والمصرية اندماجهم الاجتماعي مما حد من العلاقات النزاعية وفي إخضاع العلاقات الاجتماعية للاعتبارات العرقية. وعلاوة على ذلك فإن العديد من الفلسطينيين الذين هزهم النفي و الاغتراب لجأو إلى الاندماج في وقت كانت التصورات التي تروج لها ايديولوجيا القومية العربية تخلط معا استدلالاتهم.

ونادرا ما أشار من التقينا بهم [46] إلى عدد من الزملاء الفلسطينيين، كما أن القليلين من بينهم يميزون في اختيار صداقاتهم بين المصريين والفلسطينيين : فالأغلبية لا تفرق في اختياراتها. كما يجدر بنا أن نلاحظ أيضا أن أغلبية أصحاب المنشآت من الفلسطينيين لا تضع في اعتبارها جنسية المستخدمين لديها عند إلحاقهم بالعمل.

بيد أن الاندماج لا يعني الاستيعاب والانصهار، فعندما يتعلق الأمر بالزواج فإن الأصل الفلسطيني للقرين تكون له الغلبة إلى حد كبير، مما يدل على قدر من مقاومة الذوبان. وتختلف التفسيرات هنا : فالبعض يؤكد تفضيله للزواج من قرين أو قرينة فلسطينية، ولكن البعض الآخر يري أن المصري هو الذي لا يحب أن يتزوج أجنبية. وإذا كان من المتعذر التأكد من مسئولية أي من الطرفين، إلا أنه من الواضح أن الطرفين يتحملانها.

والواقع أن دماثة شخصية الشعب المصري ساعدت بقدر كبير في اندماج الفلسطينيين، ولكن هناك عوامل أخرى كان تأثيرها مناقض. فلا يزال الفلسطينيون عرضة لتذبذبات السياسة وانعكاساتها على أوضاعهم القانونية: فقد تبدلت أوضاعهم منذ السبعينات من جراء الإجراءات التمييزية المترتبة على تدهور العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما عرض جزء

---

[46] بحثنا الميداني ضم، إضافة إلى مقابلات مع رجال أعمال، مجموعة من 35 فلسطيني من كافة الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية.

هام منهم إلى نوع من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. لقد تحولوا من جديد إلى أجانب بعد أن كانوا يتمتعون حتى ذلك الوقت بأغلب حقوق المواطنين ومنها تقلد الوظائف العمومية، والالتحاق شبه المجاني بالمدارس العامة وبالدراسات العليا... الخ. ومع ذلك فإن اندماجهم لم يتأثر بذلك.

وهكذا انبثقت هوية فلسطينية، من خلال التهميش والاندماج. وهي ضعيفة بالطبع بالمقارنة مع هوية أقرانهم في الامارات الخليجية، ومتواجدة مع ذلك خاصة في أشكال مادية ورمزية. ومن الأمور اللافتة حقا للنظر أن العديد ممن التقيت بهم يحملون أسماء ذات مغزى يرتبط بالقضية الفلسطينية : نضال، كفاح، جهاد، عائد، عائدة، عوده، تحرير، استشهاد، ثائر، فداء...الخ.

ومنذ أن بدأت عملية السلام، راج العديد من الإشاعات حول إمكانية عودة لاجئي 1967 إلى الأراضي المستقلة ذاتيا، وحول تعويضات تدفع للاجئي 1948، أو إعادة توطينهم. ويسود القلق في صفوف الجالية الفلسطينية منذ أن أعلنت السلطات المصرية نتائج ما أسمته "إحصاء" للفلسطينيين في مصر. وقد تجلي هذا الخوف لدي من التقيت بهم إن وجهوا إلى الكثير من الأسئلة حول الهدف من البحث الذي أقوم به حول الشتات[47].. وهم يخشون أن تقرر الدول الكبرى مصير اللاجئين دون أن تستشيرهم. والخطاب حول العودة يسوده اللبس التام. وهنا أيضا يتجلي فارق كبير بين موقف اللاجئين في عام 1948، والنازحين أصلا من غزة. فالقليلون من بين الأول أبدوا رغبتهم " في التغرب مرة أخرى في أراضي، فلسطينية بالطبع، ولكن بعيدة عن أرضهم المغتصبة"، بينما أبدي لنا 60% من اللاجئين الغزويين رغبتهم في العودة إلى مدنهم الأصلة. وعندما طلبت من هؤلاء المزيد من التفاصيل حول مشاريعهم في المستقبل، لاحظت انهم ينتظرون أن يستقر الوضع السياسي والاقتصادي قبل أن يعودوات نهائيا إلى الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة. وبقي أن نقول أن العودة بغية إعادة جمع شمل العائلات لا يزال صعبا للغاية حتى الأن ويظل في أيدي الإسرائيليين. ومع ذلك، فقد سافر فلسطينيون مقيمون في مصر سافروا إلى غزة بتأشيرة للزيارة وفي نيتهم البقاء هناك نهائيا ويرفضون الخروج منها. ووفقا لما جاء على لسان بركات الفرا، المستشار الاقتصادي لسفارة فلسطين في القاهرة فإن حوالي عشرة آلاف فلسطيني غادروا مصر نهائيا وعادوا إلى غزة (حتى تاريخ شباط 1995).

---

47 أشار لنا إلى نفس هذه الملاحظة الباحث الفلسطيني خالد الأزعر، أحد مسؤولي البحث الميداني التي مولته اليونيسيف حول الطفولة والأمومة، أجري في شتاء 1995 بين السكان الفلسطينيين في القاهرة، ولم تنشر نتائجه حتى الأن.

الفصل الثالث

رجال الاعمال الفلسطينيون في سوريا

"وطني ليس حقيبة وانا لست مسافر"، تلك هي الصورة الشهيرة التي يرسمها الشاعر محمود درويش عن حلم فلسطيني الخارج، وهي صورة شاخصة في خسائر هؤلاء اللاجئين في بلدان الشرق الأوسط. فان انتظار يوم العودة البعيد يخلق نوعاً من "سكولوجيا المؤقت" أو الاحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها الياس صنبر (Elias Sanbar, 1989 : 73)، والملفت للنظر في الدراسة الميدانية التي اجريناها في اوساط الفلسطينيين في سوريا ان هؤلاء يزالون ضمن لك الدائرة النفسية بالرغم من اندماجهم في المجتمع السوري.**48**

الواقع ان لكل شعب يعيش في تشتته، جزء منه مشترك– لجهة ارتباطها بالمعيوش الخاص أو بالموروث– وجزء منه مطبوع بطابع صيرورة المجتمعات المضيفة. وبما ان الفلسطينيين في سوريا لا يشذون عن هذه القاعدة فان اسئلة تطرح حول ما يعود إلى الهوية المشتركة، للشعب الفلسطيني وما يعود إلى تداخل الهويات الجماعية والتفاضلية في المجتمع السوري نفسه. بكلام آخر يمكن التساؤل حول كيفية احتفاظ الفلسطينيين في سوريا بشعورهم بالانتماء إلى هوية خاصة، وكيفية تطويرهم لهذا الشعور رغم اندراجهم في مواقع طبقية واجتماعية وتطبعهم بثقافة البيئة السورية.

<u>التواجد الفلسطيني في سوريا</u>

لقد وصلت الموجة الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين سنة 1984 إلى سوريا بشكل اساسي من صفد وحيفا وطبريا وقضائهم (انظر الى جدول رقم 1) اثر طردهم بعد النكبة، وبلغ عددهم 75 الفاً في سوريا سنة 1949. لكن الاستقرار الذي عرفته سوريا قياسا بباقي الدول العربية، جعل منها محطة نزوح مفضلة، فانتقلت اليها موجة ثانية من اللاجئين بعد احداث ايلول الاسود سنة 1970 في الاردن مكونة من بضعة آلاف من عناصر المقاومة مع عائلاتهم. اخيراً تسبب الاجتياح الاسرائيلي للبنان بموجة نزوح جديدة، خاصة بعد سقوط بيروت. من جهة اخرى تسببت حرب الخليج الثانية بموجة أخيرة مؤلفة من الفلسطينيين المهاجرين من الامارات النفطية، وخاصة الكويت.

مع وصول الموجة الاولى سنة 1948 تمت اقامة مخيمات في المدن الرئيسية الكبرى (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، درعا). وقد باشرت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) بالتعاون مع الحكومة السورية بتقديم العون وبشراء الاراضي وتوزيعها من ثم على العائلات

48 – سنشر هذا الفصل مع كثير من التعديلات في مجلة دراسات فلسطينية، بيروت.

الفلسطينية. وقد بدأت ابنية الاسمنت تظهر تدريجيا لتكون الشكل الحالي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وقد تلقى الفلسطينيون المسجلون في الاونروا حتى سنة 1985 حصصاً غذائية تشتمل على الطحين بشكل خاص[49] لكن خدمات الوكالة تتركز عموماً في المجال التربوي (مدارس ابتدائية وثانوية بالاضاف إلى معهد تدريب مهني وتقني) وفي المجال الصحي (تأمين الضمان الصحي). وتسري الان شائعات عن امكانية انسحاب كامل للاونروا من سوريا، رغم نفي الإداره لها.

في سنة 1986 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا 276.183 نسمة[50]. وقد احصت الاونروا سنة 1992 اللاجئين المسجلين لديها فوصل العدد إلى 229.207. والفرق بين الرقمين هو ناتج عن ان وجود فلسطينيين غير مسجلين لدى الوكالة. والواقع انه لم يتم احصاء الغائبين في فترة للمسح إلى اجرته الاونروا، بالاضافة إلى عدم احتساب موظفي الدولة السورية. فتأتي هذه الارقام دون الواقع الديموغرافي للفلسطينيين في سوريا إذا ما اخذنا بعين الاعتار النمو السكاني والاضطرابات التي تسبب بها الاجتياح الاسرائيلي للبنان[51] وحرب الخليج.

وحسب الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فان عدد اللاجئين الفلسطينين في سوريا في نهاية 1994 هو 329.878 نسمة موزعين على المدن السورية ولكن بشكل اساسي في مدينة دمشق (67%) (انظر إلى جدول رقم 1في آخر هذا الفصل)، يقطن القسم الأكبر منهم في المخيمات العشرة التي عرفت تحسناً كبيرا في وضعهم السكني، وهي تضم أيضا سوريين في الطبقات الوسطى بسبب وجودها على اطراف المدن. وتبقى ادارة هذه المخيمات من صلاحية السلطة السورية بالرغم من ان بعض المنظمات الفلسطينية تلعب فيها دوراً ثانوياً. والواقع ان هنالك تساهل تجاه هذه المنظمات الموضوعة تحت الرقابة، بشرط عدم ممارسة نشاطات عسكرية.

---

49 – قبل 1975 كانت الوحدات الغذائية تشتمل على الطحين والصابون الزيت.

50 –المصدر: الدليل الاحصائي الفلسطيني لعام 1986، المكتب المركز للاحصاء الفلسطينيين، دمشق. لكن هامش الخطأ كبير في هذه المعلومات.

51 – بقي قسم من الفلسطينيين اللاجئين إلى سوريا والقادمين من لبنان بدون تسجيل.

الهوية والوضع القانوني

هنالك في سوريا اربعة شرائح من اللاجئين الفلسطينيين:

أ- القسم الاكبر في الوجود الفلسطيني في سوريا ناتج عن نزوح 1948، ويحمل هؤلاء الفلسطينيون "بطاقة هوية مؤقتة" (ولو أنها غير محددة المدة)، ووثيقة سفر صادرة عن مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين التابعه لوزارة الداخلية. وتحمل الوثيقة عبارة "لاجيء فلسطيني" أو الهوية "فلسطيني".

ان شروط الحصول على هذه الوثائق وعلى تأشيرة الخروج هي الشروط نفسها التي يخضع لها السوريون. والفلسطينيون الذين- شملهم هذا الوضع لايحتاجون إلى تاشيرة دخول مهما طالت اقامتهم في الخارج، وهذا الاعفاء مهم، لانه يسمح للعاملين في الخليج أو في دول اخرى بالعودة إلى سوريا عند انتهاء فترة عملهم هذا الاجراء غير معمول به مثلاً بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في مصر ولبنان، أو في امارات الخليج في حال غياب الفلسطيني لمدة تتجاوز الستة اشهر.

ب- النازحون إلى سوريا نتيجة الحرب الاهلية في لبنان والذين حصلوا على وثائق مماثلة للفئة الاولى (مع الشروط نفسها). ولكن هؤلاء يتمتعون بوضع قانوني خاص، إذ لا يؤدون الخدمة العسكرية ولا يدخلون الوظائف العامة المفتوحة مثلاً امام المهندسين والاطباء المتخرجين من الجامعات السورية.

ج- الحائزون على وثائق سفر مصرية أو لبنانيه وهؤلاء يعتبرون اجانب ويتعين عليهم تجديد اقامتهم سنويا بعد العودة إلى مكاتب الأمن العام. إذا كان الرعايا العرب يستفيدون من تبني السلطات السورية الايديولوجية القومية العربيةن الامر الذي يسمح لهم بدخول سوريا بدون تأشيرة، والحصول على وثائق اقامة ورخصة عمل، فان الفلسطينيين الحاملين وثيقة لبنانية أو مصرية يشذون عن القاعده. ويسمح لهم احياناً الدخول بواسطة تاشيرة ترانزيت لمدة ثلاثة ايام غير قابلة للتجديد، كما حصل عند اقفال مطار بيروت. ويطرح هذا الوضع مشاكل كبيرة نظراً للروابط العائلية بين فلسطينيي لبنان وأقرانهم في سوريا.

د- الفلسطينيون المنضوون في صفوف المقاومة وعائلاتهم. وهؤلاء حصلوا على الاقامة بقوة الامر الواقع، ولكن بعد تدهور العلاقات بين منظمة التحرير والسلطات السورية وطرد مسؤولي فتح سنة 1983، اصبح الفلسطينيون القادمون من البلدان التي تجمعت فيها

الوحدات العسكرية الفلسطينية (أي تونس واليمن والجزائر والسودان) يخضعون للاستجواب إذا ما ثبتت علاقاتهم مع منظمة التحرير.

عملاً بتوصيات جامعة الدول العربية الهادفة إلى المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية، لا تمنح السلطات السوريه الفلسطينيين الجنسية السورية، باستثناء المرأة المتزوجة من سوري. وفي بعض الحالات تمنح جوازات سفر سورية لشخصيات فلسطينية لاعتبارات سياسيه.

وتمنع سوريا الفلسطينيين المقيمين على اراضيها من زيارة اقاربهم في اسرائيل أو الاراضي المحتلة، كما يمنع الفلسطينيون الحاملون جواز سفر اسرائيلي من دخول سوريا. فالاتصالات العائلية تحصل عاده في بلد ثالث.

نظام تشجيع الاندماج في سوريا

إن التوجه القومي العربي لدى حزب البعث العربي الاشتراكي ذي فد جعل السلطات السوريه تعلق اهمية خاصة على انخراط الفلسطينيين في المجتمع السوري، إذ انهم يخضعون لحقوق وواجبات المواطن السوري نفسها. فهم يحملون بطاقة اقامة "دائمة" تسمح لهم بالتقدم إلى الوظائف في القطاعين العام والخاص، وبالانتساب إلى المدارس والجامعات. وهم يؤدون الخدمة العسكرية لمدة سنتين داخل وحدات خاصة تابعة لـــ "جيش التحرير الفلسطيني"،[52] باستثناء المهندسين والاطباء منهم، والذين يؤدون خدمتهم في الجيش السوري. ولا يسمح للفلسطينيين في المقابل من ممارسه بعض الحقوق المدنية مثل الترشيح والانتخاب، وبالاضافة إلى ذلك فهم نظرياً ممنوعون من تملك اراضٍ زراعية أو اكثر من شقة سكنية واحدة، وذلك بهدف معلن، وهو منعهم من التجذر نهائياً في المجتمع المضيف. لكن يتم في الواقع تخطي هذه العقبة بتسجيل الملكية باسماء اقارب واصدقاء يحملون الجنسية السورية.

على الصعيد الشعبي هنالك مجموعة من الأفكار المسبقة والجاهزة تحكم العلاقة بين السوريين والفلسطينيين، وهي مماثلة لصفات نظام العصبية (بحسب ابن خلدون) السائد بين المناطق السورية نفسها، بمعنى ان التصامن و الزواج و المعاشره التي يمارسها أهل مدينة ما مع بعضهم البعض لايضمر بالضروره كرها لاهل المدينه أخرى. على سبيل المثال،لا

52 – يخضع "جيش التحرير الفلسطيني" في سوريا لوزارة الدفاع على غرار الجيش السوري.

تتوافق بعض العائلات الشامية على زواج ابنائها أو بناتها من فلسطينيين أو فلسطينيات، وهي تتخذ الموقف نفسه ازاء زيجات مع سوريين من اللاذقية أو درعا. و على الرغم أن بعض من تحادثنا معهم قد اشتكوا من نزعه الكره للاجانب التي تطال الفلسطينيين إلى حد ما، الا أننا نعتقد ان الكره للفلسطينيين يبقى شعوراً هامشياً جداً في المجتمع السوري.

واذا كان الفلسطينيون قد انخرطوا في هذا المجتمع فهذا لا يعني انهم بلغوا درجة الانصهارية، ولا انهم اكتسبوا الشعور بالانتماء إلى سوريا، كما تدل على ذلك بعض اقوالهم: "بالرغم من اني متزوج من أمرأة سورية، ولم اقيم يوما في مخيم للاجئين، فاني لا اشعر باني سوري، كما ان السوريين لا يشعرون اني كذلك (...). وما دمت احمل مجرد وثيقة سفر تعيق حركتي لحضور المعارض الصناعية والتجارية في اوروبا، على غرار رجال الاعمال السوريين، فانا لست سورياً"

إن مرور 47 عاماً على النكبة، و 28 عاماً على احتلال الضفة وغزة، و13 عاماً على مجازر صبرا وشاتيلا، وغيرها غيرها، لايحول دون الاحتفال بهذه المناسبات في جميع المخيمات الفلسطينية، والقاء خطب بليغة ورصينة تؤكد حضور الذكرى. كذلك فان المخيمات تقدم في كل مكان اشارات إلى القضية الفلسطينية، حيث تغطي صور الشهداءالجدران واليافطات مذكره بالمبادىء الكبرى للثورة الفلسطينية. اما اسماء الشوارع والحوانيت، وحتى البضائع، فمستعارة من اسماء المدن والقرى الفلسطينية، والجيل الجديد الذي لم يعش مرحلة النزوح يعرف في أي حي بالتحديد ولد اهله ي فلسطين. وتعتبر هذه الفورة الفلسطينية قبل كل شيء تعبيراً عن جماعة تبحث عن هويتها وتقاوم الذوبان.

بعض عناصر الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في سوريا

يبلغ معدل دخل العائلة الفلسطينية 3620 ليرة سورية، حسب احصاءات بحث دخل ونفقات العائلة الفلسطينية المقيمة في المخيمات الفلسطينية سنة 1986، أي ما نسبته 532 ليرة للفرد الواحد على اساس ان معدل حجم العائلة يوازي 6.8 فردا.[53] لايغطي هذا الدخل

53 - هذا الرقم والارقام التالية ماخوذه من البحث المذكور. انظر (احمد يونس، 1989، ص5).

الحاجات الاساسية[54] ويبقى مستوى معيشة الفلسطينيين ادنى من مستوى معيشة السوريين[55].

وتختلف موارد الفلسطينيين بحسب المخيم الذي يقيمون فيه، فالفرق ظاهر بين مخيم اليرموك المعتبر "بورجوزياً" وبين مخيم درعا الاكثر فقراً ويمكن تقسيم المخيمات الفلسطينية إلى اربعة فئات بحسب مستوى معيشة ساكنيها: مستوى مرتفع[56] (اكثر من 635 ليرة سورية للفرد): اليرموك، مستوى مرتفع نسبيا (511– 524 ليرة): حمص واللاذقية، مستوى متوسط (447– 467 ليرة سورية): خان دنون، السيدة زينب، النيرب، وحماه، مستوى منخفض (344–410 ليرات): خان الشيخ، جرمانة، السبينة ودرعا[57].

لدى الفلسطينيين مصدران للدخل، الأول منهما ليس بمتناول السوريين. فهم يستفيدون من نظام التوفير الخاص بالاونروا، الذي يتيح لموظفي الوكالة[58] ان يدخروا معاشهم كاملاً، أو قسماً منه، على ان يستردوه لاحقاً مضافة اليه الفوائد، وهذا التوفير غير خاضع لسعر الصرف الرسمي المنخفض كثيراً. ان قسماً كبيراً ممن تحاثنا معهم كانوا مدرسين قبل ان يتقاضوا تعويضهم التقاعدي بالدولار ويدخلوا عالم الاعمال وخاصة التجارة. اما المصدر الثاني فهو المال المرسل من قبل المهاجريين إلى دول الخليج.

سنتناول فيما يلي موضوع رجال الاعمال الفلسطينيين ومساهمتهم في الاقتصاد السوري اضافة إلى امكانية مساهمتهم في الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي الخاضعة للحكم الذاتي.

---

54 – يقدر الحد الادني المطلوب لعائلة من 6 أشخاص في سوريا، بحسب دراسة لفهد الخطيين بـــ 5400 ليرة سورية، نصفها يذهب إلى الحد الادني من السعرات الحرارية المطلوبة، انظر (احمد يونس، 1989، ص7).

55 – نقارن وضع الفلسطينيين بوضع السوريين في المدن وليس بجميع السوريين، لان الفلسطينيين يعيشون في المدن. وفي المقابل مداخيلهم اعلي من مداخيل السوريين القاطنين في الريف.

56 – المقارنة تتم دائما بالنسبة لبقية المخيمات الفلسطينية في سوريا.

57– هذه الارقام ليست دقيقة تماماً لانها لا تاخذ في عين الاعتبار المداخيل غير المصرح عنها والناتجة عن اقتصاد "خفي" الذي يشكل متنفساً للعديد من العائلات.

58– الموظفون هم غالباً فلسطينيون يدرسون في مدارس الاونروا.

مميزات رجال الاعمال الفلسطينيين في سوريا

سندرس من خلال خطاب رجال الاعمال الفلسطينيين الدور الذي من الممكن ان يقوموا به خلال مرحلة اقامة الحكم الذاتي، يطرح هذا الموضوع السؤال فيما إذا يحكم هؤلاء الفئة فقط المنطق الفردي أو انه يحكمهم أيضا منطق المسؤولية الجماعية المنبثق من الايمان بفكرة "التحرر الوطني" أو بفكرة التنمية.

إذا أخذنا توزع قوه العمل على القطاعات الإقتصاديه لعام 1988 فإننا نجد ان 27% من السكان البالغين سن العمل قد توجهوا نحو الصناعة و 21.2% نحو الخدمات، بينما احتلت التجارة مكان أقل أهميه (5.8%) وكذلك الزراعة (2.4%) (حامد مصطفى ابو جمران، 1989، ص 16). ولعل ذلك لايعكس تماما توجهات رجال الأعمال حسب ما بدى ذلك من خلال عينتنا ولكن يمكن القول ان الصناعه و التجاره يعتبران المجالين الرئيسين. هذا و لقد كانت اعمالهم مزدهره قبل الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينات. اما اهم التوظيفات فتتم في قطاع النسيج، إذ نجد مثلاً ان اكبر معمل لصناعة الجوارب في سوريا تعود ملكيته إلى الفلسطيني جبر. وفي قطاع الالبسة الجاهزة هنالك فلسطينيون من بين التجار الأكثر شهرة وعراقة في سوقي الحميدية (فريج) والصالحية (آسيا) في دمشق.

وقد ادت اجراءات الانفتاح الاقتصادي إلى قيام صناعات تعتمد على مشاركات تكنولوجيه غربيه، لتواكب المرحله الجديده التي تتسم بالمنافسة الشديده على مستوى السوق المحلي والعربي والعالمي. يملك الفلسطيني عوض عموره اهم مصانع زيت المحركات وقضبان الالمنيوم في الشرق الاوسط، وهو يدير مؤسساته بطريقة حديثة : مجموعة من السكرتيرات من اجل تنظيم برنامج عمله اليومي، كوادر ومهندسين ثم اختيارهم بسبب كفاءاتهم ويتقاضون رواتب تفوق خمسة أو سبعة اضعاف رواتب زملائهم في القطاع العام، تجهيزات رياضية موضوعة في تصرف الموظفين الخ...

لكن عوض عموره يبقى حالة استثنائية، لان رجال الاعمال الفلسطينيين، على غرار زملائهم السوريين، يتحاشون الاقدام على مشاريع صناعية كبرى. فهم يفضلون البدء بمشاريع عقارية (حيث الارباح مضمونة ومرتفعة في فترة زمنية قصية) أو تجارية، لان الاجراءات الاقتصادية الجديده من شأنها ان تشجع رجال الاعمال على التوجه نحو نشاطات "غير منتجة" وذات مردود سريع، كقطاعات النقل والعقارات والبناء الخ.. (Sari Hanafi, 1996)

ان التقشف الذي عاشه رجال الاعمال الفلسطينيون ملفت للنظر، إذ ان اغلبهم من العصاميين المتحددين من اصول متواضعة، الذين رحلوا إلى سوريا سنة 1948 وهم لا يملكون شيئاً، وبدأوا حياتهم المهنية كعمال عاديين ليرتقوا فيما بعد السلم الاجتماعي والاقتصادي تدريجيا : رئيس عمال، مشرف، شريك في معمل صغير، الخ... وقد اشار الذين تحدثنا معهم إلى هشاشة وصعوبة ظروف عملهم بائعين على الرصيف أو عمال نسيج أو عمال في صناعة الملابس الجاهزة.. الخ قبل ان يعملوا لحسابهم الخاص. وهنالك بالطبع بعض الاستثناءات، إذ ان بعض الفلسطينيين قد جلب معه من فلسطين رأسمالاً (غياث سعد الدين) أو خبرة (عائلة عيسى اصحاب محلات "اسيا") أو الاثنين معا (عيسى فريج).

ان عصامية رجال الاعمال هؤلاء يمكن ان تفسر سلوكهم الرصين، فهم يتحاشون اظهار ثروتهم أو سلطتهم، ولا يبحثون عن المظاهر الخارجية للثراء ولا يعتمدون البذخ في الانفاق.

فيما يتعلق بمميزات اعمالهم، فيمكن الاشارة إلى انتظامها وشرعيتها وهو كررون القول ان النجاح والارباح رهن بالجهد المبذول. لكن هامش عملهم يبقى، شاؤوا أم أبوا، محدودا داخل النظام الاقتصادي السوري حيث للتضامن المناطقي وللعلاقات السياسية اهمية كبرى. وهذا لا يمنع بروز بعض رجال الاعمال الفلسطينيين الذين يرتكزون على شبكات من التنفيعات المتبادلة والولائيه (clentalisme)، بما فيها اشتراك البيروقراطية السورية. ولكنهم لا يصلون في هذا المضمار إلى ما يصل اليه زملاؤهم السوريون[59] المتجذرون في آلية عمل النظام السياسي والاقتصادي

يمتاز نشاط رجال الاعمال الفلسطينيين في سوريا ايضاً بأنه قليل الانفتاح على الاسواق العربية. والواقع ان من تحدثنا اليهم اشتكوا في الغالب من المشاكل التي يعانونها من جراء وثائق السفر. فالحصول على تأشيرة دخول إلى الاردن، البلد الجار لسوريا، يتطلب شهرين على الاقل، ويمكن ان تنتهي المعاملة بالرفض. اما امارات الخليج النفطية فلم تكن تعطي عمليا أية تأشيرة دخول للفلسطينيين غير الحاصلين على عقد عمل، وذلك حتى قبل حرب الخليج الثانية. لذلك فان غالبية رجال الاعمال يملكون جواز سفر سوري لكي يتمكنوا من ملاحقة اعمالهم خارج سوريا. وقد اخبرنا أحد رجال الاعمال انه وظف مواطناً سورياً خصيصاً لجلب قطع الغيار من لبنان منذ بدأ هذا البلد يطالب الفلسطينيين بتأشيرة دخول.

59- انظر في هذا الخصوص: جوزيف باحوت (J. Bahout, 1992) و ساري حنفي (Sari Hanafi, 1996)

ويلجأ آخر إلى بيع الملابس الجاهزة في بلدان الخليج عبر وسطاء عرب آخرين، وذلك خشية تعرضه لمشاكل في الانتقال من دولة إلى اخرى.

ان غالبية رجال الاعمال الفلسطينيين الذين التقيناهم اعلمونا ان لديهم اقارب في جميع الدول العربية وخاصة في لبنان والاردن وبلدان الخليج، وقد حاول البعض توسيع نشاطاته بمساعدة هؤلاء الاقارب في البلدان التي يقيمون فيها. ومهما يكن من أمر، فان هذه المشاريع تصطدم بالعقبة نفسها، وهي الحصول على تاشيرة دخول. وتجدر الملاحظة هنا إلى ان من لديهم اشقاء يمكن الاتكال عليهم استطاعوا مد نشاطهم إلى دول عربية اخرى.

ولكن بشكل عام يمكن القول ان تشتت العائلات الفلسطينية الذي كان يمكن ان يشكل دفعاً للمبادلات التجارية في المنطقة لا يلعب هذه الدور بسبب الحواجز الجمركية والادارية.

بعد حرب الخليج شهدنا نزوحاً جديداً للفلسطينيين نحو سوريا، وقد قام قسم منهم بعد استرداد امواله من الكويت باطلاق مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم في المجالين العقاري والتجاري ونادرا في القطاع الصناعي.

رجال الاعمال الفلسطينيون واحتمالات السلام: موقف الترقب

تساؤلات جديدة تطرح حول مستقبل الشتات الفلسطيني ودوره الاقتصادي والسياسي منذ انطلقت عملية السلام بين العرب واسرائيل. وتختلط هنا العوامل الذاتية النابعة من رغبة رجال الاعمال في المساهمة في بناء اراضي الحكم الذاتي، والعوامل الموضوعية القانونية والسياسية. وبمعني آخر، فان عودة رجال الاعمال الفلسطينيين وتوظيفاتهم مرهونة بقدرة المفاوضين الفلسطينيين على تأمين قاعدة سياسية وادارية توحي بالثقة وتسهل بالتالي اقامة بنية اقتصادية وطنية.

ان الفلسطينيين في سوريا، وخاصة رجال الاعمال، يشككون في اتفاق السلام الفلسطيني– الاسرائيلي. وهم يعبرون عن قلقهم وترددهم، وحتي ارتيابهم من عملية السلام التي جعلتهم يعيدون النظر، حسب قولهم، بالانتصار المؤكد والعودة المحتومة التي ترعرعوا على فكرتها. لقد انكسرت ساعة الحلم الرملية، ويمكن ايجاد تفسيرين لهذا الموقف السلبي لعمية السلام. الأول هو ان فلسطيني الشتات (يقدرون بـــثلاثة مليون ونصف نسمة) يشكلون ثلثي الشعب الفلسطيني، ويشعرون انهم لم يؤخذوا في الاعتبار ضمن اتفاق لا يلحظ التفاوض حول موضوع اللاجئين الا في المرحلة الثالثة. فهم، مع انهم لا يريدون الالتحاق بالجزء

المحرر من فلسطين، كانوا يأملون في ان ترك الخيار لهم بالبقاء أو العودة أي ان تكون فلسطين بالنسبة اليهم اشبه باسرائيل بالنسبة لليهود المنتشرين في العالم. اما التفسير الثاني فيأتي من كون حاجتهم المادية إلى وطن ضعفت بسبب اندماج الفلسطينيين في المجتمع السوري. يضاف إلى ذلك كله انهم تربوا منذ زمن طويل على "ثقافة المواجهة" في سوريا اكثر من تأثرهم بمواقف منظمة التحرير. فمنذ طرد الكوادر من سوريا سنة 1982 لايقيم الفلسطينيون الكثير من العلاقات مع المنظمة، ولم يستفيدا من الخدمات التي تقدمها للفلسطينيين في الضفة وغزة مثلاً.

اما بخصوص التطبيع المحتمل للعلاقات السياسيه، وحتى الاقتصادية، بين الدول العربية وبين اسرائيل في إطار مفهوم السلام الشامل كما يحدده الاميريكيون والاسرائيليون، فان لرجال الاعمال موقفاً رافضاً تجاهه، نابعاً من نوع من "الهوس" ضد التطبيع، كما يقول غسان سلامة، اكثر منه من تفكير رصين. فالبعض يتصور ان البضائع الاسرائيلية سوف تغرق الاسواق العربية.

قلة هم رجال الاعمال الذي ابدوا حماسة لتوظيف الاموال في مناطق الحكم الذاتي أو الاقامة فيها. واذا كان هامش رجال الاعمال الصغار ضيقاً، بسبب عدم توفر الرساميل الجاهزة لديهم ولان اموالهم موظفة كما يقولون، فان الكبار منهم ومتوسطي الحال يتمتعون بامكانات غير محدودة. وجواباً على سؤالنا حول هذا الموضوع تطرقوا إلى حجج سياسية واقتصادية متعددة، ونورد هنا بعض الشهادات التي تسمح بتكوين فكرة اكثر وضوحا حول موقفهم:

"ان اتفاقية السلام يشوبها الغموض، وهي لا تقدم أية ضمانات تشجعنا على توظيف الاموال في الضفة وغزة (...). ليس لدينا سلطة سياسية فلسطينية تدافع عنا، كما اننا لا نحصل على أية ضمانات دولية. ما هو معروض على الفلسطينيين اليوم لا يتعدى كونه سلطة بلدية، ولست متاكداً من ان اليمين الاسرائيلي لن يعيد النظر في الاتفاقية ويحجز املاكنا إذا ما رجع إلى السلطة".60

" انا من حيفا. ماذ تريدونني ان افعل في غزة؟ لكي اكون فيها لاجئاً من جديد؟ اني لا اعرف احداً فيها، وبالمقابل مضى على اقامتي في سوريا 46 سنة، واعرف الجميع واعرف النظام خاصة. لقد تحملت سنوات التقشف قبل الانفتاح، فلا يمكنني ان ادخل من جديد في

60- مقابلة مع أحد تجار سوق الحريقة.

نظام لا اعرف مصيره. اعمالي مزدهرة هنا، ولنقل ان الرأسمال جبان. اني اخاف توظيف اموالي اينما كان"[61]. "ياسر عرفات خائن، لقد أعطي كل شيء للاسرائيليين دون ان يحصل حتى على الحكم الذاتي للاراضي المحتلة (...) لا اريد توظيف اموالي هناك قبل قيام دول فلسطينية مستقلة"[62]. "بلغت الرابعة والستين من العمل ولم اعد اسمح لنفسي بالمغامرة، الا إذا تمكنت من العودة إلى يافا، مسقط رأسي (...) ابنائي وبناتي ولدوا هنا و لايعرفون سوى هذا البلد".[63]

ان هذه المواقف واضحة ما فيه الكفاية وليست بحاجة إلى تعليق. نشير فقط إلى عبارة تكرر استعمالها وهي ان الرأسمالي جبان. ليس هذا النقص في الاقدام فطرياً، وهو لا يعكس فقط الخوف الذي يعيشه رجال الاعمال الفلسطينيون داخل النظام الاقتصادي السوري المطبوع بالتقلبات، بل ينتج يضا من حسابات اقتصادية دقيقة يجريها البعض منهم. ففيما يتعدى عدم الاستقرار السياسي في الاراضي المحتلة تعتبر هذه المناطق صعبة الاستكشاف بسبب النقص في البناء التحتي الاقتصادي الضروري من اجل الشروع في الاعمال. على كل حال لا يحظى هذا التحليل بموافقة الجميع، فاحد رجال الاعمال الشباب قد رأى في الاراضي الخاضعة للحكم الذاتي "فرصة نادرة في العالم"، يجب الاستفادة منها، "فجميع الاستثمارات مربحة في هذه الارض البكر". تجدر الاشارة إلى ان رجل الاعمال هذا سبق وذهب إلى الاردن لدراسة احتمالات الاستثمار في الاراضي المحتلة مع رجال أعمال فلسطينيين آخرين، حتى انه اجتمع بـــ س. الفاخوري، وهو أحد المصرفيين الفلسطينيين البارزين، من اجل دراسة امكانية انشاء معمل للورق. وهو متحمس سياسياً لعملية السلام التي بدأتها منظمة التحرير.

وفي المقابل ان قسماً كبيراً من رجال الاعمال يعبرون عن رضاهم عن ايجابيات عن التوجهات الإقتصاديه الليبراليه التي اعلنت عنها شبه الدولة التي تمثلها منظمة التحرير، وبالتالي الفضاء الجديد المفتوح امام المستثمرين، لكنهم في الوقت نفسه لايريدون المجازفة بلعب دور الرواد.

---

61 - مقابلة مع صاحب معامل نسيج.

62- مقابلة مع صاحب معمل لانتاج الالبان.

63- مقابلة مع تاجر جملة للادوية والعقاقير.

واذا كان الفلسطينيون يشككون في الاتفاق بين المنظمة واسرائيل فانهم لا يراهنون على تحسن العلاقات بين الدول العربية. ولهذا السبب فيبدو انهم لا ينوون استغلال روابطهم العائلية من اجل توسيع اسواقهم أو دوائر نشاطهم الاقتصادي.

خاتمة

في حوار ممازح بين فلسطيني من سوريا وآخر من الاراضي المحتلة في بداية الثمانينات، يصنف الاخير الفلسطينين بحسب درجة وطنيتهم على النحو التالي: الفلسطينين في الاراضي المحتلة، في لبنان، في الاردن، في مصر، في سوريا ومن ثم في الامارات الخليجه وأخيرا في امريكا. ويدل هذا الموقع قبل الاخيرفي سلم الوطنية لفلسطيني سوريا على النظرة التي ينظر بها اخوتهم في الاراضي الفلسطينية. ولا بد ان هذا الترتيب يرجع إلى تخيل نسبة المساهمة في النضال الوطني والى حجم المعاناة بالمقارنة مع ما عانوه الآخرين من القمع الاسرائيلي والحرب الاهلية في لبنان والاجتياح الاسرائيلي والعقوبات المصرية (بعد توقيع اتفاقيات كمب دايفيد)، كما يدل أيضا على درجة الانخراط في المجتمع المضيف. وهكذا يشيع التهكم على الجمود والطمأنينة التي يعيش فيها فلسطينيو سوريا، وعلى مخيم اليرموك وطابعه البورجوازي المعروف، وعلى التاثير السوري على مطبخهم ولهجتهم.

ان فورة النشاط السياسي التي تعيشها فخيمات اللاجئين منذ توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي، تعبر بلا شك عن طموح شعب يبحث عن نفسه ويعيد اكتشاف ذاته ويقاوم اغراءات الذوبان في المجتمع السوري. والموقف العام المناوىء لهذا الاتفاق ينطلق من مبررات اقتصادية أو سياسية اكثر منها ايديولوجية. فالخطاب هنا بعيد عن المواقف الهامشية الناقمة أو اليسارية المتطرفة والاسلامية التي تتخذها بعض التيارات الفلسطينية داخل المنظمة أو خارجها.

يمكن اعتبار فلسطيني سوريا غير مبالين تقريباً تجاه عملية السلام التي تقود إلى حكم ذاتي فوق جزء صغير من الاراضي المحتلة. وهم لا يتوقفون عند النتائج المحتملة للاعتراف الاسرائيلي والدولي بهويتهم السياسية، و لايعتبرون ان من واجبهم "الوطني" العودة أو توظيف الاموال في اراضي الحكم الذاتي الناشئة. على هذا الصعيد تبدو لنا الجماعة الفلسطينية المقيمة في سوريا ذات موقع خاص نسبة للشتات الفلسطيني، إذ أنها، كما اشرنا في بداية المقال، مندمجة بشكل جيد في المجتمع السوري.

لكن رجال الاعمال ليسوا مناوئين لمبدأ السلام مع اسرائيل بقدر ما هم مشككون بالنتائج الهزيلة التي ادت اليها الاتفاقيتان الموقعتان في واشنطن والقاهرة. ويمكن توقع تغير في موقفهم عندما تتضح بعض الأمور. لكن هذا التطور لن يحصل بصورة آلية لانه رتبط أيضا بالجهود التي يجب ان تبذل باتجاه فلسطينيين الخارج الذين يشكل قسما منهم. وخاصة في لبنان بيئة محرومة وبالتالي خصبة لاحتضان التطرف على انواعه. والحقيقة ان مسؤولي المنظمة لم يحظوا حتى الان أية خطوة باتجاه الشتات الفلسطيني، والولايات المتحدة التي تهب اسرائيل 3 مليارات دولار سنويا منذ قيامها، لم تخصص سوى 10 ملايين دولار بصفة مساعدة طارئة للاجئين الفلسطينيين.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين العرب المقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية حتى تاريخ 1994/12/31

جدول رقم 1

البلاد التي نزحوا عنها	مجموع المحافظات	دمشق	قنيطرة	درعا	حمص	حماة	حلب	اللاذقية
صفد والقضاء	130870	89742	22076	8677	4645	1591	3922	217
حيفا والقضاء	73281	50554	382	4406	4555	512	8925	3947
طيريا والقضاء	54179	37080	3919	9029	2195	495	1342	119
عكا والقضاء	25648	9395	521	372	2812	3029	8907	612
يافا والقضاء	17074	11809	52	383	750	756	852	2472
الناصرة والقضاء	15797	13269	97	1214	743	295	95	84
القدس والقضاء	2965	2226	44	150	116	27	318	84
الرملة والقضاء	2958	2385	15	359	13	58	92	36
اللد والقضاء	1799	1541		76	24	9	134	15
بيسان والقضاء	2109	1005	450	532		32	9	81
غزة والقضاء	1462	591	37	492	42	30	219	51
طولكرم والقضاء	827	321		436		1	39	30
نابلس والقضاء	191	139	13	18		2	19	
جنين والقضاء	313	151	13	3	1	29	107	9
رام الله والقضاء	62						55	7
الخليل والقضاء	192	140		25			13	14
المجدل والقضاء	17	17						
بلاد أخرى	134	111					23	
المجموع العام	329878	220476	27619	26172	15896	6866	25071	7778

المصدر : الهيئه العامه للاجئين الفلسطينيين العرب، دمشق، 1995

الفصل الرابع

دراسات مقارنه لإقتصاديات رجال الاعمال و استثماراتهم في الكيان الفلسطيني

عناصر النشاط الاقتصادي لرجال الاعمال في الشتات

لقد اعتبرت كثير من الدراسات فيما يتعلق بالاقليات الاثنية ان خيارات الفاعليات الاقتصادية ونوعية المنتج النهائي لهذه الفاعلية –حجمه، تطوره– هي ناتج عن تفاعل متوافق بين المصادر الاثنية والمناخ الاقتصادي المتلائم او غير المتلائم في المجتمع المستقبلي. ويقصد هنا بالمصادر الاثنية تلك العوامل الجماعية الايجابية : كاليد العاملة، رأس مال، المعرفة، المؤهلات، والزبائن المنتمون الي المجموعة الاثنية (جونس و ماك إفري) (Jones & McEvoy, 1992: 107). وهكذا فمن الصعب التحدث عن نوع واحد من التوجهات الاقتصادية عند فلسطيني الشتات. يمكن اعتبار الاقتصاد الفلسطيني مجزأ وموزع في كل المجالات ولكننا نجد النشاط التجاري هو القاسم المشترك بين رجال الاعمال : فنصفهم يمارسون هذا المجال (52% في كل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية ، 48% في الإمارات العربيه المتحدة و 41% في مصر)[64]. ويمكن تفسير هيمنة القطاع التجار علي نشاطات رجال الاعمال لانه لايحتاج الي رأس مال اولي كبير ولا يتطلب الاستقرار كما هو الحال في الاستثمارات الصناعية التي لا يرى مردوديتها الي بعد حين وكذلك بسبب وجود بعض الشبكات الفلسطينية العابرة للدول الناتجة عن تبعثرهم نتيجة النكبات.

فيما يتعلق بالنشاطات الصناعية، فهي هامشية في امريكا الشمالية (11%) وذلك بسبب القطيعة الكاملة التي حصلت بين المهاجر واهلة علي مستوى الرأس مال او المهارة (Know-how) او المهنة. بينما تمثل هذه النشاطات 28% في مصر و14% في الإمارات العربيه المتحده.فقد ذكر لنا بعض الذين قابلناهم في هذين البلدين، كيف انهم استطاعوا بسبب القرب الجغرافي والعلاقات المنسوجة بين فلسطين وبلدهم، ان يعيدوا نشاطهم الصناعي. اما النشاطات الزراعية فهامشيتها لا تدهشنا وذلك لان اكثر الهجرات الفلسطينية قد توجهت نحو العواصم والمدن الكبرى.

لقد شجع نوع من انواع التركز الجغرافي للجاليه الفلسطينيه في بعض مدن الولايات المتحدة وكندا بخلق نوع من انواع نشاطات اقتصادية في قطاع الخدمات بين الجالية (ethnic business) (26%، 21% بالترتيب)، بينما لم تشكل هذه النشاطات الا جزء صغير في مصر (12%) وجزء اكثر هامشية في الإمارات العربيه المتحده (2%).

64– نذكر هنا ان كافة النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة في "عينات" رجال الاعمال الفلسطينيين الذي قابلناهم، فيما عدا ما يرد ذكره خلاف ذلك. وكوننا لا يمكنا برهنة تمثيلية "عينتنا" لكل اوساط رجال الاعمال في بلد ما فان النسب المئوية في هذا الكتاب هي مؤشرات من اجل اظهار وزن شريحة بالمقارنة مع شرائح اخرى.

فيما يتعلق في مجال البناء، يشكل رجال الاعمال الفلسطينيين في الإمارات العربيه المتحده حالة استثنائية (36% من مجموع النشاطات الاقتصادية الممارسة)، بينما يشكل هذه النشاطات عند رجال الاعمال الفلسطينيين في الولايات المتحدة 5% و 7% عند زملائهم في مصر. ولعل ذلك هو من تأثير النشاطات الاعمارية في دول الخليج مما جعل كثيرا من المهندسين الفلسطينيين يتركزون هناك (28% من عينتنا و ثلثيهم من المهندسين المدنيين).

هناك ظاهرة اخرى متعلقة بسياق الهجرة الي دول الخليج وهي تنوع النشاطات الاقتصادية لدى رجل الاعمال الواحد. اضافة الي النشاط الرئيسي، يستخدم الكثير من رجال الاعمال الارباح الناتجة عنه في مجالات لا تحتاج الي خبرة مثل البناء والمتاجرة بالعقارات والتجارة بشكل عام. لقد ردد الكثيرون شعار "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة" بمعنى عدم المخاطرة في كل الرأس مال وقد عزا احدهم نجاح اليهودي في العالم، حسب رأيه، الي انه يقسم رأس ماله الي ثلاث اقسام متساويين قسم للصناعة وقسم للتجارة وقسم في العقارات. ويكون التنوع ايضا علي المستوى الفضائي لذا فقد وجدنا كثيرا من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يستثمرون في بلاد كثيرة خاصة الأردن وامريكا الشمالية. ولعل لحرب الخليج الاولى والثانية الدور الحاسم في تغيير استراتيجيات رجال الاعمال الاقتصادي خاصة الفلسطيني منهم لانه في حالة طرده او انهاء خدماته لا يعرف اين يذهبون. لقد خلقت هذه الحربين نوع من "سيكولوجيا الموقت" او الاحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها إلياس صنبر (Elias Sanbar, 1989 : 73)، مما يفسر ذلك، مع وجود عوامل اخرى طبعا، التنوع الجغرافي وتبعثر توجهات المستثمر.

وهكذا يمكن التحدث عن ظاهرة وجود رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات (entreprenariat palestinien)، لكن حجم هذه الظاهرة يختلف من بلد لاخر. حيث يكمن الحراك الاجتماعي الاقتصادي في تعبئة القدرات التقنية والعلمية والخبرة المستقاة غالبا من القطاع الخاص وهكذا ننتقل تدريجيا من عامل بسيط لمصنع الي ان يكون صاحب منشأة ولعل الاندماج في ا لمجتمع المستقبلي ما يلعب عاملا ايجابيا في ذلك اضافة الي الدوافع التي يحفزها القلق والحاجة الي اثبات الذات والوجود بعد محاولات طمس الهوية الفلسطينية من قبل الاسرائيليين وربما من (قبل دول اخرى!). في حالة دول الخليج، يلعب دور العقود التي تتجدد سنويا الي دفع الفلسطينين لخلق منشآتهم الاقتصادية متخلصين بذلك من الشعور الدائم بعدم الاستقرار وفيما اذا سيتجدد العقد ام لا في نهاية السنة. لقد ابدى كثير من رجال الاعمال الذين قابلناهم بانهم مضطرون للعمل لحسابهم بسبب الاجراءات القانونية التي تميز بين

الجنسيات وايضا بسبب تضائل سو ق العمل مع الوقت،اكثر منه بسبب حب الربح المادي البحت.

ويظهر ان الوجود الفلسطيني في شركات القطاع العام والوزارات ضعيف للغاية في الولايات المتحدة بحدود (3% من عينتنا)[65]. ايوب تلحمي، مهندس يدير قسم المياه في بلدية شيكاغو، قد اكد لنا صعوبة دخول العرب للقطاع العام معزيا ذلك للدور الحاسم لنظام اللوبي الذي لا يتمتع به هؤلاء. ولكنه اضاف اننا عندما نسطيع الدخول فيه يكون الترفع حسب الجدارة ولو ان هناك سقفا زجاجيا (class celeing)يمنع الوصول الي درجات عالية[66]. اما فيما يتعلق بدول الخليج فنسبة المساهمة في القطاع العام هي اضعف من ذلك خاصة بعد حرب الخليج حيث أنهي عقود كثيرا من الفلسطينيين مستخدمين بذلك سياسة الثأر ضد من ما سمي حينئذ بجنسيات الضد الخمسة (الفلسطينيين، اليمنيين، الاردنيين، العراقيين، السودانيين). في مصر لقد اظهر بحثنا الميداني غياب كامل لرجال الاعمال في مناصب ادارية هامة في القطاع العام. وهذا يعكس ضعف وجود الفلسطينيين بكل فئاته في القطاع العام المصري حسب احصائيات الحاكمية العامة لقطاع غزة[67]، هناك 50150 موظف فلسطيني في مصرفي عام 1986، اضافة الي 950 موظف سابق في الادارة المصرية في غزة والذين حضرو الي القاهرة بعد حرب 67 وقد هبط هذا الرقم الي 261 في نهاية 1992، حسب الهيئة العامة للتعبئه و للاحصاء (CAPMAS)، (اكتوبر 1993)[68]. نعطي هذه الارقام بشكلها العام بدون تفسير لان الوصول الي العمر التقاعدي ووقف التوظيف منذ عام 1978 لايكفي لفسير هذا الهبوط الحاد[69].

لقد اكد بحثنا الميداني عصامية رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات .(Self-made-men) ففي الولايات المتحدة الأمريكية لقد بدء هؤلاء اعمالهم من الصفر بدون مساعدة عائلية

65- نحن نعرف ان القطاع الخاص الامريكي هو قطاع هامشي، ولكن اعتقد انه يبقى نسبه مساهمى الفلسطينيين فيه ضعيفة جدا.

66- لقد استخدم تعبير السقف الزجاجي (class celeing) في الولايات المتحدة للتعبير صعوبة الحراك المهني للمرأة حيث تتعرضن لحواجز كثيرة ولو انها غير مرئية.

67الحاكمية العام لقطاع غزة وهي الادارة المصرية لكل اللاجئين الفلسطينيين في مصر، واسمها المرتبط بقطاع غزة ناتج عن كونها الادارة العسكرية لغزة قبل 1967.

68- يتوزع هؤلاء الموظفون على الشكل التالي 8 في الوزارات و28 في الادارات المحلية للمحافظات، 48 في الهيئات العامة 77 في مؤسسات القطاع العام.

69وفقا لقرار رقم 48 لعام 1978 لقد منع الفلسطينيين في العمل في القطاع العام وقد استثني من ذلك هؤلاء الذين عملوا سابقا في ادرة قطاع غزة.

وتطوروا رويدا رويدا[70]. ويجدر الذكر ان موجة الهجرة التي سببتها حرب الخليج الاولى نتيجه التضخم والازمة الاقتصادية والتي بلغت اوجها مع حرب الخليج الثانية قد حملت معها رؤوس اموال الي امريكا (16% من العينة في كندا). ولكن لم تكن هذه الاموال موروثة ولكنها من عرق جبين هؤلاء الذين عملو في الخليج، ولهذا يبقوا هؤلاء عصاميين. ماعدا موضوع رؤوس الاموال لم يرث معظم ما قابلناهم التقنية ولا المهارة من عائليتهم، كما هو الحال لبعضهم في المشرق العربي. فنحن نعرف انه يتوجه الفلسطينيون المهاجرون، كما هو الحال في الشتات اليهودي و الارميني، الي المناطق الحضارية، بينما كان معظمهم من اصول ريفية واطفال فلاحين (كأصحاب اراضي او عمال زراعيين بسطاء)[71],

في حالة البلاد العربية، لعب القرب الجغرافي دورا اساسيا في نقل رؤوس الاموال : 14% من عينتنا بمصر اما في حالة الامارات العربية المتحدة فرغم بعدها عن فلسطين اكثر من بعد هذه الاخيرة عن مصر، إلا ان النسبة قد ارتفعت الي 18% يمكن تفسير هذا الارتفاع النسبي بصغر متوسط عمر رجال الاعمال هناك بحيث انهم استطاعو الاستفادة من دعم الاهل الموجودين بالخليج منذ سنوات الخمسينيات والستينيات بعيدا عن سياق النكبة. حول موضوع عصامية هؤلاء يمكن ان نقول ان هناك خلاف كبير بين رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وزملائهم رجال الأعمال المحليين في المشرق العربي كما بينت كثيرا من الدراسات علي ان جزءا كبيرا منهم هم من نوع "الورثة"[72].

اذن يطرح علينا السؤال التالي: لاي درجة قد اعاق التشتيت عملية اعادة الانتاج الاجتماعي للبرجوازية ومنع استمرار المخترة التقليدية. لعلنا نجد في الاردن اسماء لرجال اعمال العائلات عريقا وبرجوازية فلسطينية تعود لقبل 1984 مثل عائلات المصري، النشاشيبي، الدجاني، شومان؛ وكذلك في مصر مثل عائلات الحلو، عصفور، الشوا، الشرفا، الشنطي، ولكن ذلك بسب قرب هذين البلدين من فلسطين.بينما في دول الشتات الاخرى نجد

---

[70] يتذكر كثيرا مما قابلناهم الصعوبات التي واجهتهم في خطوتهم الاولي نحو امريكا الشمالية لقد هاجروا ومعهم مبالغ ذهيدة (100، 300،... الخ) او بعض الحلي الذهبي الذي هدتهم اياهم امهاتهم. ومن ثم ساعدوهم ذويهم او اولاد قريتهم في المهجر حتى استطاعو الحصول على اول عمل واول مسكن.

[71] يمكن ان نذكر هنا شخصا وحيدا قد قابلناه وهو روبين زهران، رجل اعمال فلسطيني امريكي، صاحب شركة تأمين الذي شعر بالرغبة للعودة للمهنة والدة فاستثمر 1000 هيكتار زرهي 350 بقرة.

[72] انظر فيما يتعلق بالبرجوازية المصرية الى ملك زعلوك (Malek Zaalouk, 1989)، وحول رجال الاعمال المغاربة انظر الى سعيد طنجاوي (Said Tangeaoui, 1993) واخيرا حول رجال الاعمال السوريين انظر الى جوزيف باحوت (Joseph Bahout, 1994).

ألقاب ليست معروفة: عثمان القاضي، صادق، خوري، صباغ، قطان،..الخ. يمكن ان نقول بشكل تقريبي اذن مع الاخذ بعين الاعتبار ان ابحاثنا الميدانية لم تنتهي حتى الان، ان الشتات قد ساهم علي انتاجه شرائح إجتماعية وبرجوازية جديدة مختلفة و منقطعه تماما عن الشرائح القديمة و منع اعادة انتاج التوزع الطبقي. نلاحظ علي العكس ان النخبة الاقتصادية الفلسطنيية في الخارج قد انجزبت للمهن الحديثة الموجودة في سياقات المجتمعات المعاصرة التي هاجروا (او رحلوا) لها واندمجت في الاشكال الجديدة بالاستقراطية الحديثة (Meritocratie). لقد بين لنا لوي بلان (Louis Blin, 1995) في دراسته حول رجال الاعمال الفلسطينيين في الداخل وكذلك في الاردن كيف قاوموا هؤلاء الزلزال الاقتصادي الذي سببه الاحتلال الاسرائيلي وكيف استطاعت البرجوازية الوطنية الاستمرار في وضعها لكن ينبغي ان نعرف انه فيما يتعلق بالشتات بشكل عام فان الامر مختلف. لقد ادهشنا ان نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ان الاصول الجغرافية رجال الأعمال الفلسطينيين هناك هي عبارة عن قرى صغيرة مثل بيتين، بيت جالا بيت ساحور، وليس المدن الكبرى كانابلس والخليل والقدس التي ينحدر منها رجال الأعمال الفلسطينيين في الاردن. وعلى عكس ما يمكن ان نتخيل فان تبعثر العائلات الفلسطينية قد يجعل من نشاطاتها الاقتصادية نشاطا ذو بعد اقليمي او دولي من حيث امكانية تواجد الفروع او من حيث تنوع اسواق تصريف البضائع مستفيدين بذلك من وجود ذويهم.

حتى الان يظهر عامل وجود الحدود بين الدول العربية وصعوبة حركة الفلسطينيين عبرها بأنه عامل حاسم في اقليمية الاقتصاد الفلسطيني في الخارج والمقصود بالاقليمية هو التواجد علي المستوى القطري. ورغم ذلك هناك استثناءات هامة للغاية حيث لا نستطيع ان نتجاهلها ولهذا يمكننا ان نذكر البنك العربي ودوره الهام في دعم الاقتصاد العربي، شركة التأمين العربية، شركة المواد الزراعية (مقدادي)، وشركة اتحاد المقاولين ccc وسنتاول هذه الشركة الاخيرة مع البنك العربي بالتفصيل نظرا لاهميتهم.

البنك العربي

يعتبر البنك العربي من رواد الصناعة المصرفية العربية ويحتل حاليا مركز الصدارة بحجم نشاطه وانتشاره (300 فرع في العالم)، كما يصنف مع كبريات المؤسسات المصرفية العالمية بفضل وضعه المالي ومجموع حقوق الملكية لدية وحجم موجوداته ومقدار ارباحه.

وتنبع اهميته من انه اعطى الفرصة الاولى لكثير من رجال الأعمال الفلسطينيين ليفوموا بمشاريعهم وخاصة في مجال البناء في دول الخليج.

يملك هذا البنك 3300 مساهم من جميع الاقطار العربية حيث يدار من قبل مجلس ادارة يرأسه عبد المجيد شومان. ويرجع تاريخ هذا البنك الي عام 1930 حيث اسسه في مدينه القدس ابوه عبد الحميد شومان برأس مال مقداره 15000 جنيه فلسطيني (يساوي 75000 دولار امريكي في حينها). وحسب تقرير الميزانية العامة كما هي في 30 حزيران 1995، فقد تجاوز حجم مركزه المالي عن ما يزيد 21 مليار دولار بينما بلغت حقوق المساهمين لدى البنك العربي 1200 مليون دولار وقد حقق هذا البنك ارباح قدرت بـــ 130 مليون دولار.

شركة اتحاد المقاولين

تمثل مجموعة اتحاد المقاولين اليوم قوة رائدة في عالم الانشاءات العالمية ويستخدم هذه مجموعة في عام 1994، 25 الف عامل و اداري وفني ومهندس بينما حققت في نفس هذه السنة دخل قدرة 1035 مليون $ من اجل حجم مبيعات قدرة 15624 مليون $ (كتيب عن ccc من إصدارها). ولم تتوان المجموعة من تطوير المهارات الادارية والتقنية التي كانت وما زالت اساس نجاحها رغم الانحسار الذي طرأ علي قطاع الانشاءات في الشرق الاوسط.

وقد بذلك مجموعة اتحاد المقاولين قصاري جهدها لأجل البقاء في طليعة قطاع الانشاء على اختلاف تقنياته، سواء بواسطة النمو الذاتي او عن طريق امتلاك شركات أخرى.

ان وجود الادارة العامة في مدينة اثينا، قريبا من العواصم الاوروبية، والتي تربط بحكم موقعها بين القارة الاسيوية والعالم الغربي الصناعي، يمكن المجموعة من تحديث وتطوير انظمة عملها بشكل يلبي احتياجات سوق وصناعة الانشاء اللذان يشهد ان تغيرات سريعة. ولدى المجموعة هيكلا تنظميما يوفر خدمات علي درجة علياة من الخبرة والكفاءة في مجالات الهندسة، ودراسات كلفة المشاريع، ودراسات الجدوى، والتوريدات العامة، وبرمجة انظمة العمل باستعمال الحاسبات الاليةن باللاضافة الي الخدمات القانونية والادارية والمالية بما فيها تمويل المشاريع المختلفة وتمكننا هذه الانظمة الفعالة من التنافس في العطاءات الدولية وتنفيذ المشاريع المناطة بنا بسرعة وضمن مددها المحددة.

شهدت السنوات الاخيرة انطلاقة اعمال مجموعة اتحاد المقاولين من قاعدتها التقليدية في الشرق الاوسط لتمتد الي بلدان افريقيا الشمالية والغربية والولايات المتحدة الامريكية.

وتقوم الشركة التابعة في لندن بتقديم الخدمات للمجموعة في كافة المناطق بالاضافة الي تنفيذ المشاريع التي تناط بها مباشرة.

وتتطلع مجموعة اتحاد المقاولين اليوم، في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية الجذرية التي حصلت في اوروبا الشرقية وسياسية الوفاق السائدة بين الدول الكبرى، نحو متابعة توسعها علي الصعيدين الجغرافي والتقني.

تعود جذور مجموعة اتحاد المقاولين الي عام 1952 حيث قام ثلاثة من رجال الاعمال الاكفاء، المرحوم كمامل عبد الرحمن وحسيب صباغ وسعيد خوري، بتأسيس احدى اوائل الشركات العربية في قطاع الانشاءات ومازال اثنان من المؤسسين يقومات بتوجيه الشركة حتى الان اذ يشغل السيد حسيب صباغ منصب رئيس مجلس الادارة والسيد سعيد خوري منصب الرئيس. هذا وقد بدأت الشركة في بلد لا يريد احد ان يذهب اليه وهو اليمن الجنوبي. ومع ما شهدته منطقة الشرق الاوسط خلال السبعينات فترة من النمو الذاتي على الصعيدين الاقتصادي والصناعي لم تشهد مثله في تاريخها الحديث فان مجموعة اتحاد المقاولين كانت قد حققت لنفسها، عند حلول تلك الفترة، سمعة مرموقة فدعيت للمساهمة في بناء العديد من مشاريع البنية التحتية التي غيرت معالم المنطقة تغيرا جذريا.(كتيب عن الشركه، بدون تاريخ)

<u>مواقف رجال الاعمال الفلسطينيين من اتفاقية اوسلو</u>

تختلف مواقف رجال الأعمال حسب متغيرات عدة منها المسار التاريخي للفرد ووضعة الاقتصادي الاجتماعي، علاقاته المنسوجة مع الاهل الباقين في فلسطين او المشرق العربي. تختلف المواقف كذلك حسب العلاقة مع المجتمع المستقبل : حجم الجالية هناك العلاقة الرسمية بين هذا البلد ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي سوريا حيث أغلبية الفلسطينيين من لاجئي 1948 وحيث يتمتع الفلسطيني بكافة الحقوق (ماعدا الحقوق المدنية من انتخابات وترشيح) والواجبات التي يتمتع بها المواطن السوري، فإن موقفهم في اتفاق أوسلو يتسم بالرفض أو على الأقل بعدم الارتياح. فهم لا يرون في بإتفاق غزه وأريحا حل لمشكلتهم وهم الذين عاشوا مع الحلم بان يعودوا يوما من

الأيام إلى مدنهم حيفا ويافا وصفد. وقد غذى هذا الحلم "ثقافة المواجهة" التي تنشرها وسائط الأعلام للجماهير السورية وجبهات الرفض المتواجدة هناك.

اما في مصر، حيث يعتبر الفلسطينيون كغرباء قانونيا، نجد ان اغلبية رجال الأعمال، كما هو ا لحال بابناء جاليتهم الفلسطينية، من مؤيدي (اوعلى الأقل الراضين) باتفاقية اوسلو. هذه النسبة العامة التي تبلغ 60 % (مقابل 17% ضد الاتفاقية) قد ارتفعت الي 73% عند رجال الاعمال من اصل غزاوي وذلك لان هناك نتائج عملية مباشرة للاتفاقية تؤثر عليهم: فمن حيث المبدء يستطيع هؤلاء العودة او علي الاقل زيارة ذويهم في مسقط رأسهم.ولم تتأخر جمعية رجال الأعمال الفلسطيني عند إنشاءها في نهاية 1994 في إرسال رسالة تأييد لعرفات على خطواته السلمية (الأهرام 23 سبتمبر 1995) وقد كانت هذه الرسالة نتيجة تصويت بالأغلبية من قبل الأعضاء أما في لبنان فعلي الرغم من أن الجالية الفلسطينية تعيش حالة هامشية اقتصادية واجتماعية عالية وحالة عدم استقرار إلا انه يمكن استثناء رجال الأعمال الذين قابلناهم الذين استطاعوا بالرشاوى والعلاقات الاجتماعية الحصول على الجنسية اللبنانية والتمتع بذلك بميزات المجتمع المنفتح اقتصادياً وهذا ما جعل رجال الأعمال بأغلبية نسبية مؤيدون لحل أوسلو وخاصة انهم أشاروا لمعرفتهم بان إمكانيات العرب وإمكانيات PLO لا تسمح مطلقا بان يحصل هؤلاء الأطراف على اكثر من مثل هذه الاتفاقية.

أما في الولايات المتحدة وكندا، فالفلسطينيين مندمجين إلى حد كبير بسبب عدالة القوانين الاجتماعية وسهولة الحصول على الجنسية ومتأثرين بأجواء الاعتدال والديمقراطية الغربية، نجد أن أغلبية رجال الأعمال (72% في كندا و 81% في الولايات المتحدة) يؤيدون الاتفاق.

في النهاية يمكن القول ان هناك نقطة تقارب مشتركة بين كل الخطابات التي سمعناها في مختلف البلدان المستقبلة وهو ان الموقف من اتفاقية اوسلو، ان كان ضد او مع قد ارتكز علي حجج من نوع اقتصادية او سياسية اكثر منها علي اعتبارات ايديولوجيا. انهم بذلك يبتعدون عن خطابات متطرفة، اليسارية منها والاسلامية، التي اعتاد كثيرا من الفلسطينيين من استخدامها.

الاستثمار الفردي في فلسطين : موقف ترقب

منذ تطبيق اتفاقية اوسلو، لقد قام معظم رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة عمل او بزيارة عائلية او علي الاقل بزيارة حنين للاراضي الفلسطينية، بما انهم يتمتعون بالجنسيات التي تسهل لهم دخولها. بينما لم يقم بذلك بحدود نصف رجال الاعمال في كل من مصر و الإمارات العربيه المتحده (50% و 45% للترتيب) وذلك لانهم لاجئين[73]. وقد درس جزء هام من هؤلاء الزوار السوق الاقتصادية هناك والقضايا القانونية وموضوع العمالة. وقد فتح البعض ومنهم مكاتب او فروع لشكراتهم لمراقبة الوضع وترقب الفرص (شراء اراضي استراتيجية، ظهور قوانين جديدة، الخ).

ما عدا المساعدات المالية الهائلة التي تسمح ببقاء عائلات كبير لمدى الحياة،[74] فلقد قام بعض رجال الاعمال الفلسطينيون في الخارج بمشارع استثمارية كبيرة الحجم. لقد صرح لنا جميل حرارة مدير هيئة ا لاستثمار الفلسطيني في غزة في شهر كانون الثاني 1996 بان هناك 221 مشروع اقتصادي مرخص من السلطة الوطنية الفلسطينية ومقدم سواء من رجال اعمال في الداخل او في الخارج او مشترك[75]، وهذه المشاريع في طور التنفيذ[76].

وقد اثبتت ابحاثنا الميدانية انه بغض النظر عن موقف معظم رجال الأعمال الفلسطينيين من ا تفاقية السلام الا ان الذي يحدد مساهمتهم الاستثمارية هي محددات برجماتية اقتصادية اكثر منها سياسية. لتناول ذلك بالتفصيل.

يعتبر رافضي الاتفاقية ان استثماراتهم مجرد نشاط اقتصادي بحت (وفي هذه الحالة تدرس المشاريع الاكثر ربحا)، او مشاريع انسانية- اقتصادية تساعد في خلق مجالات عمل للصامدين في الارض (بدلا من أن يدفع مبالغ نقدية لعائلتهم ولأقاربهم) : " حتي لو ان منظمة

73- لم تناول هنا موقف رجال الأعمال الفلسطينيين في سوريا من موضوع الزيارة، لانه على أية حال تمنعهم السلطات لسورية من ذلك.

74لاخذ فكرة عن هذا الموضوع تعتبر حجم المساعدات المقدمة من العاملين بكل فئاتهم في الخارج لذويهم في الاراضي المحتلة الفلسطينية بين 1974، 1986 بـــ 150 مليون دولار سنويا، حيث تشكل بذلك 25,7 % (PNB) لسنة 1974 و 17,3% لعام 1986 (نبيل علقم ووليد ربيع، 1990 ص 52).

75لعله من اللصعب علينا او على هيئة الاستثمار الفلسطيني معرفة بدقة ان كان الرأسمال الرئيسي هو من الخارج او من الداخل، وذلك لانه غالبا ما يشترك مجموعة اشخاص او مجموعة افراد من العائلةفي المساهمة في المشاريع المرخصة.

76- من هذه المشاريع هناك 85 مشروع قد وافقت عليه السلطات الاسرائيلية قبل اتفاقية باريس الاقتصادية بين هذه السلطات و منظمة التحرير الفلسطينيه.

التحرير توظف حماسنا لمساهمة بناء الاراضي الفلسطينية لصالحها، يقول احد رجال الاعمال في مصر، فأنا اريد الاستثمار حتي لا يموت الناس جوعا. هذا اقل شيء يمكن ان نقدمه نحن الاغنياء في الخارج". بينما يفكر المستثمرون المؤيدون لعملية السلام بطريقة سياسية او سياسية–اقتصادية فهم واعين لاهمية الرهانات الاقتصادية في دعم عملية السلام ولو انهم يخطون بحذر: " الاقتصاد هو الحل الوحيد ضد العنف (..) لكن إقامة المشاريع في الأرض المحتلة بالشروط الاحلية هو اكثر خطورة من اقامتها في أي دولة عربية ولكي لابد من التضحيات. هذا لا يعني بالمقابل أن أخاطر في كل رأسمالي في هذه المنطقة. لابد لي أن أحافظ على قاعدة قوية هنا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ماهي ياترى المشاريع الاستثمارية الفردية؟ لقد حاولنا من خلال مقابلاتنا مع رجال الاعمال الفلسطينيين والتفحص الذي قمنا به بمساعدة هيئة الاستثمارات في غزة وكذلك اخبار المجلة الاقتصادية المتخصصة (Middle East Economic Digest MEED)، يمكن استخراج الملاحظات التالية:

1- ان الاتجاه العام هو عدم الاستثمار الفردي. في كندا لايوجد حتى الان في عينتنا استثمارات تحت التنفيذ، بينما يوجد ثلاثة مشاريع فقط مولهم رجال الأعمال الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الي جدول رقم 8). ولكن كلما اقتربت اقامة رجال الاعمال من الاراضي الفلسطينية تزداد الاستثمارات. ففي مصر نجد هناك 19 مشروع اقتصادي مولهم 8 رجال الأعمال من اصل 55 شخص اجابوا علي اسئلتنا. ولعل يرجع هذا التشجيع النسبي علي الاستثمار او علي الاقل علي تصدير منتجاتهم الي غزة الي ان تلك المدينة يعرفونها جيدا ومازال لهم اهلا بها. لقد حث هذا القرب الجغرافي هؤلاء علي فتح فروع لبعض منشآتهم الاقتصادية في غزة مما يعتبر ذلك اشارة مستقبلية واعدة بعلاقات اقتصادية فلسطينية مصرية مزدهرة. اما في الإمارات العربيه المتحده، تلك البلد البعيد نسبيا بالمقارنة مع مصر فان الاستثمارات تقل (7 مشاريع ممولة من قبل 6 رجال اعمال من اصل 57) (انظر الي الملحق رقم 1).

ولكن لايعني هذا القرب الجغرافي وجود حدود مشتركة فقط ولكن تبادل وتفاعل مادي وانساني. ولهذا فرغم قرب سوريا تعتبر العازلية كبيره بسبب المواقف السياسية السورية وكذلك بسبب اصول رجال الاعمال الجغرافيه من اراضي 1948 حيث لم يعد لهم اهل هناك. لقد منع هذا امكانية استثمار رجال الاعمال الفلسطينيين في الداخل رغم استعمالهم لحج مختلفة

منها السياسية ومنها الاقتصادية. نضيف على ذلك أن البرجوازية الفلسطينية في سوريا هي برجوازية محلية برأسمال مالي لا يكفي غالبا لتوسعات على مستوى إقليمي.

2- يشكل الذين رفضو الاستثمار بشكل قاطع في الاراضي المحتلة 10% من عينتنا في الولايات المتحدة. يضاف اليهم 10% اخرى في كندا وهم اللذين اعلنوا ان ليس لديهم سيوله للاستثمار في الخارج. بينما تبلغ هذه النسب 24 % و 19% بالترتيب لرجال الاعمال الفلسطينيين المقيمين في كل من الإمارات العربيه المتحده ومصر، حيث تزداد نسبة من ينتمون الى مدن مناطق 1948 والتي لايستطيعون زيارتها ولا حتى زيارة الاراضي الفلسطينية.

3- لم يساهم الكثير من رجال الأعمال المستجوبين في الاستثمار وذلك لترقبهم وانتظارهم نضج الامور الاقتصادية الاجراءية ووجود نوع من الاستقرار السياسي. اذا كان هؤلاء المنتظرون يشكلون 9% فقط في الولايات المتحدة الأمريكية فهم يبلغون 35% في كندا. ويمكن تفسير هذا الفرق باختلاف نظام اندماج الفلسطينيين في كل سياق ولكن ايضا بسبب اختلاف الاصل الجغرافي لرجال الاعمال. في كندا، 86% من العينه هم من ا للذين كانوا لاجئين في الدول العربية (مقابل 20% في الولايات المتحدة الأمريكية) وهؤلاء قد تركوا فلسطين منذ الطفولة مع ذويهم ولم يبق لهم موطئ قدم هناك. وهكذا فمعرفتهم بفلسطين محدودة. ولكن لم يمنع ذلك البعض من التفكير او القيام بدراسة بعض المشاريع في بلاد مهجرهم الاول كلبنان والاردن. فيما يتعلق بمصر و الإمارات العربيه المتحده نجد لدى ربع المستجوبين موقف ترقبي.

ولقد لاحظنا وجود بعض مشاريع قد أوقفت وهي في قيد التنفيذ او ان هناك تباطئ في تنفيذها، ولعل ذلك يعود طبعا الي عوامل موضوعية مثل هشاشة عملية السلام بالاضافة للمشاكل المفروضة من قبل السلطات الاسرائيلية والبيروقراطية الفلسطينية ولكن هناك ايضا عوامل ذاتية تتعلق بتردد الاشخاص نفسهم.

4- لم نلاحظ من خلال بحثنا الميداني ان هناك علاقة بين درجة غنى رجل الأعمال او السيولة التي لدية وبين قراره بالاستثمار بالداخل. لقد اثار انتباهنا علي سبيل المثال في اجتماع تأسيسا لبنك فلسطين الاسلامي في ابو ظبي إنتماء مؤسسوه الي شريحة الموظفين والمديرين الذين لديهم بعض الوفر في آخر عمرهم المهني اكثر منه ان يكونوا رجال اعمال

مرموقين. ومن هنا يمكن القول ان عملية الاستثمار في الداخل ترتبط بشكل اساسي بمدى علاقات المستثمر في الداخل اكثر منه امكانية هذا المستثمر المادية.

5- هناك مشاريع في الارض المحتلة تشمل كل المجالات الاقتصادية : صناعة، تجارة، بناء، تمويل مالي، خدمات، سياحة (يمكن ذكر بعض المشاريع التي هي تحت التنفيذ مثل تصنيع : اثاث، احذية، فرشات، عصارات زيتون؛ خلاط بيتون، بناء فنادق، بناء عقارات، بناء مراكز تجارية، بنوك، الخ) وتتنوع ايضا المشاريع تحت الدراسة. (انظر الي الملحق رقم 1).

يمكن ان نقول بشكل عام ان المشاريع متنوعة ولكن قليل منها ما انتاجي فمثلا هناك الكثير من مشاريع الابنية السكنية[77] السياحية لكن هذا لا يجعلنا ان نستنتج ان رجال الاعمال يبحثون عن مشاريع مربحة علي المدى القصير ان شروط اقامة مشاريع اخري كاالصناعة يبقى معقد ويخضع لعوامل صدفية. حتى الان تخضع رخصة هذه المشاريع الي السلطات الاسرائيلية وغالبا ما يكون القرار اولا سياسي يتعلق بالعلاقات الظرفية مع السلطة الوطنية ومن ثم اقتصادي.

فيما يتعلق بالاستيراد، ينبغى أن ألا يكون للمواد المستوردة مثيلا لها فى الصناعات الإسرائيلية، حتى لو كانت غالية، أو مستوردة سابقا من قبل عناصر إسرائيلية. وإضافة إلى ذلك تخضع هذه المادة لهيئة القياسات الإسرائيلية فى حيفا، وهى هيئة عنصرية حسب كثير من شهادات رجال الأعمال الذين قابلناهم.

إليكم المثال التالى : أراد تاجر فلسطينى فى مصر أن يصدر بذور ملوخية للأراضى الفلسطينية. وحسب الطرق المتبعة فقد أرسلت عينة منها إلى هيئة المقاسات الإسرائيلية، التى رفضت البذور مدعية أنها لا تتطابق مع المواصفات. لقد نصح أقرانهم إستخدام وسيط إسرائيلي. وفعلا عندما فعل ذلك،لقد قبلت هذه الهيئة البذور.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية، فالشروط غالبا ما تكون معقدة، فعلى سبيل المثال ترفض السلطات الإسرائيلية أى مشروع صناعى يستهلك ماءا. يمكن إضافة إلى ذلك شكوى

77- حسب تصريح محمد زهدي النشاشيبى، وزير المال الفلسطيني لمجلة الحياة (3 أيلول 1995) فقد وصل إلي الجهات المعنية 200 طلب استثمار اقر أكثرهم ، " لكن التنفيذ يحتاج إلي مراحل ويتركز الاستثمار الوطني في قطاع غزة على قطاع الاسكان وتقدر قيمة المشاريع التي انجزت في الأشهر الثمانية الماضية بنحو 400 مليون دولار".

بعض من قابلناهم عن نقص فى البنية التحتية الضرورية لأى صناعة مثل الطرق، الطاقة، والماء.

لم نذكر هذه المعيقات حتى نبرر لرجال الأعمال عدم مسارعتهم للإستثمار فى الأ{اضى الفلسطينية وإنما لمنع أى تحليل متسرع من قبل الباحثين لإعطاء حكم قيمة لما يمكن إعتباره "تقصير" أو " قلة وطنية" النخبة الإقتصادية فى الشتات.

6 – لقد ميزنا من خلال أبحاثنا عن الدول التى درسناها بين مشاريع إستثمارية فى قيد الدراسة وأخرى فى قيد التنفيذ. وهنا تختلف النسب من بلد لآخر. ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت المشاريع قيد الدراسة نحو 64% من مجمل المشاريع مقابل 35% فى كندا. أما المشاريع قيد التنفيذ فقد وجدناها فقط فى الولايات المتحدة (20%). وهذا يعكس إختلاف الأصول الجغرافية بين فلسطينى الولايات وأقرانهم فى كندا. فالأوائل هم بنسبة 67% من أصول من الضفة الغربية وبالتالى فإن علاقاتهم القوية مع ذويهم سمحت بالمسارعة فى مشاريع أخذت طريقها الى التنفيذ. بينما، وعلى عكس ذلك، نجد فى كندا نفس النسبة تقريبا ولكنهم لاجئون من البلاد العربية الذين نزحوا غالبا من أراضى 48 ولهذا لم نجد مشاريع تحت التنفيذ لديهم. أما فى مصر والإمارات العربية المتحدة فنسب المشاريع تحت التنفيذ نجدها أعلى (تصل إلى 30%) مما يدل على أهمية القرب الجغرافى فى تسهيل عمليات نقل رأس المال والخبرة، بينما قلت المشاريع تحت الدراسة إلى 23 % و 19% بالترتيب.

7) لقد لاحظنا من خلال اطلاعنا علي المشاريع المعلنة في الصحف وكأنها في طور التنفيذ، ولكن بعد التفحص والسؤال تبين انها ليست اكثر من دراسات حيث تنتظر بعضها نضج عوامل سياسية واقتصادية. ولهذا لقد قمنا بدراستنا بالتمييز بين المشاريع قيد التنفيذ وقيد الدراسة. ولعرفة لاي درجة يمكن ان يعطي هذا الخلط آمال واهية، لنأخذ علي سيل المثال المشاريع المعلنة مع كثير من الدعاية من قبل جمعية Builder for Peace (بناؤ السلام).

بمبادرة من ميل لوفين(Mel Levine) وجيمس زغبي (James Zogby)، عضوي مجلس الشيوخ الامريكي (الاول من اصل يهودي والآخر لبناني)، تم تأسيس جمعية بناؤ السلام مباشرة بعد توقيع اتفاق واشنطن بين منظمة التحرير واسرائيل في سبتمبر 1993. وتهدف هذه الجمعية الغير حكومية، الى حد تعبيرهم، الي تشجيع أعضائها رجال اعمال للاستثمار في الاراضي الفلسطينية. ويديرها مجلس ادارة وتتألف في 26 رجل اعمال نصفهم في فلسطيني امريكا والنصف الآخر من يهوديها.

سنه بعد انشاءها، اعلنت هذه الجمعية في رسالة دورية لها عن 9 مشاريع ضخمة في طور التنفيذ من قبل رجال اعمال فلسطيني – امريكي غيرهم وقد اكدت انه سوف تبلغ الاستثمارات خلال الخمس السنوات المليار دولار (Editorial , Building Blocks, 1994)، و قد اقترحت كل هذه المشاريع لتستفيد من ضمانات وقروض مؤسسة ضمان الاستثمارات لما وراء البحار[78] OPIC (Over seas Private Investment Corporation)[79]

نجد بعد سنتين من انشاء جمعية بناؤ السلام، ان كل المشاريع المعلنة من قبل لم يتم تنفيذها ولا حتى واحدة منها. محمد الفرا احد رجال الاعمال المؤسسين لها ينتقدها بشكل عنيف قائلا:

" أخيرا لقد فهمت انه اريد من هذه الجمعية ان تحقق اهداف دعائية غوغائية من اجل تمرير التطبيع الاقتصادي بين الفلسطينيين واليهود معلنيين امام العالم ان مثل هذا التعاون بينهم ممكن. (...) ان التسعة مشاريع المعلنة من قبل الجور وقت تأسيس هذه الجمعية قد اوقفت من قبل .OPIC ينبغي ان لا ننسى انها مؤسسه لها تاريخ ضد العرب فهي التي قدمت 5 مليارات دولار للعالم كله سنويا منذ 20 عاما لم تفعل الا مرة واحدة للبلاد العربية حيث قدمت مبلغ رمزي ب 10 مليون دولار لشركتين امريكيتين تعمل في مصر[80]".

78– بمبادرة من نائب رئيس الولايات المتحدة AlGoreالجور، تم شمل الاراضي الفلسطينية ضمن لائحة البلاد التي يمكن ان تقدم لها الـــ OPIC لكن الاجراءات العملية لهذه المنظمة معقدة للغاية فهي لا تقدم خدماتها الا بعد موافقة هيئة تنمية التجارة الامريكية (TDA (Trade Development Agency الذي تدرس اقتصادية المشاريع المقدمة.

79– من المشاريع التي اعلن عنها وكأنها قيد التنفيذ : فندق GRDG– غزة (295 غرفة) الذي سوف يقوم بتصميمه وتنفيذه شركة Fairfax enngineering Design, Firm التي يديرها الفلسطيني الامريكي زياد كرم مع المشاركة مع Marriott International Corp. واعلنت opic انها ستقدم 36,5 مليون دولار كقرض، بينما يبلغ قيمة البناء 58 مليون دولار. وقد اعلن ان هذا المشروع سيشغل 750 شخص اثناء عملية البناء 300 موظف في الفندق ويفتح 1700 وظيفة غير مباشرة في قطاعات مختلفة وقد حدد شهر ا آذار 1996 تاريخ لانهاء العمل. ويفترض ان يشارك في هذا العمل رجل اعمال امريكي من اصل يهودي ستيفن جرين Steven Green مدير شركة .Astrum International Corp هذه الشركة لها مشروعها الخاص في الاراضي الفلسطينية وهو مصنع لتعبئة المياة معدنية، حيث اعلن تكاليف هذا المشروع 2 مليون دولار للبناء 5 مليون دولار خلال ثلاث سنوات التشغيل وقد ذكر انه يمكن لهذا المشروع تشغيل 50 عامل اثناء عملية البناء و 100 آخرين بعد ذلك. كما يمكن ذكر مشاريع اخرى تساهم الـــ OPIC في التمويل وهو مصنع البيتون المسبق الصناعة الذي ستنفذة الشركة الامريكية Bucheit Internationalفي غزة واريحا.

80 لقد اعلن الجور في زيارته لاريحا في آذار 1995 عن مساعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية اذن تقدر بقيمة 60 مليون دولار، فهل تبقى حبر على ورق ؟ ويبدو لنا ان هذا "الكرم" الامريكي متعلق بتأمين امن اسرائيل اكثر منه تعاطف مع الشعب الفلسطيني الذي عاني الاحتلال الاسرائيلي مدة طويلة. ميل لوفين Mel Levineعضو الكونجرس الامريكي ورئيس جمعية بناؤ السلام يبرر

أخيرا رغم قلت رجال الأعمال في الشتات الذين استثمروا في الأراضي الفلسطينيه، فالبعض منهم قد سخر جل قدراته لذلك ونقل مركز ثقله إلى الداخل.ولعل حالة محمود الفرا أكثر ما تعبر عن ذلك.

لقد بنى محمود الفرا ثروته مع إخوته السبعة (وخاصة أخوه الكبير الدكتور صبري) فى لوس أنجلوس مستفيدا من نشاط القطاع العقارى والتجارى هناك وهكذا شكلوا مجموعة للشركات التى تتوزع نشاطاتها بين لوس أنجلوس (من خلال صفا كوربوريشن SAFA Corporation)، والقاهرة (شركة مكة لتصنيع السجاد، شركة المواد الطبية سيمكوا لتصنيع الإبر الطبية والعدسات اللاصقة ومحاليلها وأجهزة المعاقين)، والسودان (فندق ومداجن حديثة) وصولا إلى قطاع غزة، حيث أصولهم من خان يونس، ليؤسس خمسة شركات بالمشاركة مع كبرى الشركات المصرية فى مجال التصميم الهندسى والمقاولات وفى مجال التجارة. وقد أسس مصنعين أحدهما لتصنيع قضبان لحام الأكسجين والآخر مطحنة قمح لإنتاج الدقيق (لمزيد من التفصيل إنظر إلى الملحق رقم 1).

المخاطرة جماعية : الشركات القابضة للإستثمار

ما عدا الجهود الفردية من قبل رجال الأعمال الفلسطينيين فى الشتات للإستثمار فى الداخل، فقد تحرك البعض لتعبئة جماعية من أجل ذلك وظهرت بالتالى مجموعة شركات ويمكن ذكر الأهم منهم : بنك فلسطين للإستثمار، الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار، البنك الإسلامى الفلسطينى، شركة فلسطين للإستثمار، شركة السلام العالمية. (إنظر إلى الملحق رقم 2).

ولعله يمكن القول أن دور هذه الشركات مازال ولعله يمكن القول أن دور هذه الشركات مازال محدود[81] فيما إذا قارناه بشركة فلسطين للتنمية والاستثمار ذات الرأسمال 200 مليون و التي انشأت على أعقاب اتفاقيات أوسلو ولأهميتها نفرد لها فقرة لتوضيح سياق إنشاؤها، أهدافها، الشركات التابعة لها والاستثمارات التى قامت بها.

حماسة للاستثمار في الاراضي الفلسطينية بأن ردد في افتتاحية (Building Block, 1994) ما قالة له سابقا شيمون بيريز بأن "كل دولار يستثمر في غزة هو دولار يستمثر في اسرائيل:

81_ فيما يتعلق بشركة السلام العالمية فحجمها هام حيث يبلغ الرأس المال المصرح إلى 250 مليون دولار، و لكنها تحت التأسيس.

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار باديكو

بمبادرة بمجموعة من رجال الاعمال الطموحين، لقد انبثقت فكرة تأسيس شركة فلسطين للتنمية والاستثمار باديكو في 14 تشرين الاول 1993 كشركة مساهمة قابضة متعددة الاغراض علي اعتاب اتفاقية اوسلو لمحاولة اللعب بدور طليعي رائد ضمن مساهمات القطاع الخاص وذلك من خلال تخصص الشركة في المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية والمتوسطة الاجل في المقام الاول حيث لا تبحث عن الربح الاقتصادي السريع وانما تبحث عن انجاز مشاريع تتجاوز امكانيات الفرد الواحد0وقد استقبل الفكرة مجموعة كبيرة من رجال الاعمال الفلسطينيين وكذلك العرب ولكن في مناطق محدودة.[82] ورغم بعض المعيقات في البدايه فقد ساهم في رأسمالها اكثر من 700 شخص. وقد اتفق المؤسسون ان تعبر باديكو عن ارادة وطنية جماعية وليست ارادة اشخاص معينين بحيث لا يستطيع ان يسيطر عليها احد على الاقل من ناحية المساهمة المادية كما صرح لنا سكرتيرها العام زياد الترك. وهكذا تم تثبيت الحد الاعلى للمشاركة بـــ 2% من رأس المال (وزيد ذلك الي 5% فقط للمؤسيين حتى يتم تجميع الرأسمال). بالمقابل، لقد تم تثبيت الحد الادنى الى 25000 دولار للمساهمين بحيث يتجنب صغار المساهمين الذين لا يقوون على خطر الخسارة او على الاقل يطلبون ربحا سريعا.[83] وكما جاء في كتيب تعريفي صادر عن هذه الشركة (1995) فانها تهدف عن طريق تأسيس الشركات المساهمة العامة واقامة مشاركات وتالفات محلية وعربية الي تحقيق عدد من الغايات، بينها:

أ- تشجيع العمل الجماعي عن طريق تأسيس الشركات المساهمة العامة لتنفيذ مشاريع اسستراتيجية ومتوسطة الاجل والتي ليس بمقدور الاستثمار الفردي القيام بها.

ب- القيام بتنمية وتشجيع الاستثمارات في المجالات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها الصناعية والعقارية والسياحية والاسكان والمشروعات الخدماتية والتقنية.

82- فلابد ان نذكر ان بعض الدول العربية كالسعودية قد رفضت ان يكون هناك دعاية في صحفها.

83- لقد تم انتخاب مجلس الادارة لاربع سنوات معطيا نوعا من انواع التمثيل للمناطق الجغرافية. وهناك 18 عضو : الدكتور كمال الشاعر رئيسا، منيب المصري نائب للرئيس ونبيل الصراف امينا للسر اما الاعضاء فهم : صبيح المصري، محمد عبد الحميد شومان، يزيد المفتي، عبد القادر الدويك، توفيق سعيد خوري، حسين الشرقاوي، خلدون ابو حسان، رياض صادق، رمزي دلول، زاهي خوري، عزمي عبد الهادي، نبيل الشوا، نضال السختيان، خليل التهلوني، يوسف غانم.

ج- انشاؤ و/او المشاركة في مشاريع رائدة ذات جدوى اقتصادية، اجتماعية ومالية.

د- الاستثمار في المشاريع سياحية متنوعةة وبناء الفنادق والمنتجعات السياحية.

هـ- الاستثمار في مشاريع قائمة بهدف تطويرها فنيا واداريا، وفتح الاسواق الخاريجية لمتنجاتها.

و- تحسين المناخ الاستثماري في فلسطين بوجه عام، وبالتالي جذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والدولية.

وحتى لا تخلق مشكلة فلسطيني الداخل وفلسطيني الخارج فقد قررت باديكو ان تؤسس شركات في فلسطين وتطرح اسهمها للاكتتاب العام، بحيث يكون لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار نسبة مساهمة في حدود (49) وبنسبة (51%) الافراد والمؤسسات الفلسطينية بحيث يتم انتخاب مجالس ادارة هذه الشركات من قبل المساهمين وستقوم بادكو بتسمية مندوبها فقط، اما الشركات التي تم تأسيسها فهم : شركة القدس للاستثمار السياحي شركة فلسطين للاستثمار العقاري، شركة فلسطين للاستثمار الصناعي. كما قامت او شاركت بالمشاريع التالية : مشروع الاتصالات، مشروع سوق فلسطيني للاوراق المالية، مشروع المناطق الصناعية. ونظرا لاهمية هذه الشركات والمشاريع التي تقيمها سنفرد لهم ملحقا خاصا بهم. (انظر الي الملحق الثالث).

يمكن القول ان رغم كثيرا من العقبات التي يعاني منها الوضع في الاراضي الفلسطينية، فقد بادرت بادكوا بتنفيذ كثيرا من المشاريع.

وفي ختام حديثنا عن الاستثمارات الفلسطينية الفردية والجماعية في الداخل يمكن ان نقول انها تبقى متواضعة مقارنة مايمكن تصوره من حجم الثروة الفلسطينية في الخارج ولكنها هامة بالنسبة للمساعدات الدولية المفترض اعطائها للسلطة الوطنية (التي تقدر حسب الوعود بمليارين خلال 5 سنوات). لعل تطور هذه الاستثمارات الخاصة هي رهن لقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية بتحقيق ثلاثه أهداف : من جهة تشريع القوانين الواضحه لتشجيع الأستثمار[84]، ومن جهة اخرى تحقيق استقلالية سياسية واقتصادية عن اسرائيل، وأخيرا

84- يمكن ان تكلم عن تخبط في الاجراءات والقوانين التي تتخذها السلطة الفلسطينيه ولكن هذا لايمنع من ان هنالك توجه جاد لديها بالارتقاء الى مستوى من الثبات القانوني الذي يؤمن المناخ الملائم للاستثمار. فبعد انتظار طويل صدر قانون الاستثمار في تشرين الثاني 1994 والذي بموجبه يمنح المستثمر الاجنبي 100 في المئة من المشاريع التي تقام في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

الاسراع بالعملية الديمقراطية التي تؤمن نوع من انواع المناخ الاستثماري المستقر الضروري لجلب المستثمرين. ولعل هذه السلطة لم تستفد كثيرا من تجربة الصين الناجحه منذ عهد قريب لجذب الشتات الصيني.

ونص القانون على انشاء هيئة عامة للاستثمار لوضع السياسات الاستثمارية واصدار الموافقات على المشاريع الاستثمارية وتسهيل اقامتها وكذلك انشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من غزة وجنين واريحا. ومنح مشروع القانون اعفاءات جمركية لمدة خمس سنوات للمشروع الذي يزيد رأس ماله على 500 الف دولار ويوفر ما لايقل عن 25 فرصة عمل، ومنح اعفاءات جمركية لمدة ثلاث سنوات للمشروع الذي لا يقل راس ماله عن 150 الف دولار ويوفر 25 فرصة عمل او اكثر واعفاءات جمركية لمدة سنتين للمشروع الذي لايقل رأس ماله عن 100 الف دولار ويوفر 10 فرص عمل او اكثر. واجاز مشروع القانون لهيئة الاستثمار منح اعفاءات اضافية للمشاريع التي يخصص 50 في المئة من انتاجها او اكثر للتصدير بشرط ان لا تقل القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30 في المئة. وكفل مشروع القانون للمستثمر الاجنبي الحق في تحويل رأس ماله وارباحه الى الخارج بالعملة التي يريدها، وعدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر الاجنبي بفعل التأميم او المصادرة او اي اجراء يحرم المستثمر الاجنبي من السيطرة على مشروعه.

الفصل الخامس

الرأسمال والسلطة

تشكل تجمعات رجال الأعمال :

تبحث كل النخب الاقتصادية، اضافة للمنفعة المادية والمنطق الفردي والمتع الحسية، عن رأسمال اجتماعي او بمعنى اخر عن السلطة. ولكن عندما يتعلق الامر برجال اعمال من فئه فلسطينيي الترانزيت (التي عرفناها في المقدمه)، فهم لايستطيعون ان يشغلوا مناصب سياسيه ولاحتى ان يكونوا مرشحين لانتخابات، و ذلك لكونهم غرباء. لكن هذا لايمنع ان يستخدموا استراتيجيات متنوعة للحراك الاجتماعي. فمن بينهم من يحاول تبني استراتيجية عمل مشترك لتدعيم موقفهم في المجتمع المستقبل وفي المفاوضات المحتملة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. أما البعض الآخر فيلجأ إلى نشاطات ثقافية تجعلهم فاعلين على الأقل على مستوى المجتمع المدني في البلد المقيمين فيه.

وتنبع أهمية إنشاء تجمعات لرجال الأعمال ليس لأنها مشروع معارضه للدولة (في حالتنا السلطة الوطنية الفلسطينية) وإنما لأنها تعبر عن مشاريع لوبي التي يمكن لها ان تلعب يوما من الأيام دورا في اتخاذ قرارات سياسات التنمية أو الشؤون العامة. ويمكن أن نجد ثلاث مجموعات من هذه التكتلات: الأولى هي المجموعة التي تدعم منظمة التحرير الفلسطينية والـــــسلطة الوطنية الفلسطينية. ومنها الصندوق الموحد للأراضي المقدسة United Holy land found في شيكاغو المؤسسة في عام 1967 والمؤلفة بشكل أساسي من رجال أعمال في الولايات المتحدة وتهدف إلى جمع التبرعات والمساعدات للشعب الفلسطيني وهي تؤيد اتفاقيات السلام. وعلي نفس الشاكله نجد الصندوق العربي الفلسطيني الذي تقتصر نشاطاته على غرب أمريكا (ولاية كاليفورينا) وهو بصدد تجميع 20 مليون دولار لبدء مشروع لتصنيع مواد البناء في الأراضي المحتلة.

أما النوع الثاني فهو مختلف من حيث البنية والأهداف. فهو يشمل رجال الأعمال والمهنيين وغالبا على مستوى عربي. فنجد مثلا في شيكاغو "جمعية البنكيين العرب في شمال أمريكا" و "غرفة التجارة في وسط أمريكا" وكذلك "جمعية المهنيين ورجال الأعمال العرب الكنديين"، حيث قامت هذه الأخيرة بزيارة كل من غزه والأردن والعراق لدراسة إمكانيات الاستثمارات هناك.

أما فيما يتعلق برجال الأعمال في البلاد العربية فكما رأينا في الحالة المصرية ان هامش المناورة محدود للغاية. فهم لم يستطيعوا تجميع قواهم إلا حديثا وفقط في مصر وقد كان هناك محاولتين لتشكيل تجمع لهم: الأول تكونت في عام 1988 تحت اسم هيئة العمل

الاجتماعي والأخرى في عام 1989 تحت اسم اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر. لقد فشلت هاتان المحاولتين لأسباب سياسية لن نتطرق لها. ولكن بعد بدء عملية السلام في مدريد تغيرت الظروف وسمحت منظمة التحرير والسلطات المصرية بإنشاء جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في القاهرة في آذار 1994.

وتعتبر أهمية هذين النوعين من الجمعيات محدودة للغاية ومع مؤسسة التعاون (Welfare Association) يظهر نوع جديد من هذه الجمعيات، حيث تتميز هذه المؤسسة التي تهتم بالشئون الفلسطينية باستقلاليتها عن منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي عن السلطة الوطنية، وبثقلها المادي وسلطتها الرمزية الهامين.

مؤسسة التعاون

تعتبر هذه المؤسسة من أهم جمعيات الشتات الفلسطيني حيث أسسها 10 رجال أعمال فلسطينيين بارزين في عام 1983 في جنيف مساهم كل منهم بمليون دولار، إضافة إلى مجموعة من المفكرين الفلسطينيين يضم مجلس أمناء هذه المؤسسة أسماء رجال أعمال ومثقفين من الدرجة الأولى بحيث يتعاون المال والفكر في توجيهها.[85]

إن قاعدة العضوية المميزة التي تستند إليها مؤسسة التعاون (حيث تضم هذه الجمعية عدد كبير من الأعضاء بكامل العضوية أو أعضاء مؤازرين) وتوجهاتها التنموية التي تعتمد على تمويل احتياجات المجتمع الفلسطيني (في الشتات والأراضي الفلسطينية) من خلال الجهاز الميداني والبعد الدولي لعلاقاتها قد مكنها من تحقيق أهدافها (ولو أن المساهمات في

85–لعل من الضروري ذكر اعضاء مجلس الامناء لمعرفة كيف ضمت هذه الجمعية شخصيات بارزه في مجالي المال والفكر المتوزعين في كل اصقاع العالم :

من رجال الاعمال : عبد الحميد شومان رئيسا لمجلس الامناء، حسيب صباغ نائبا للرئيس لشئون العلاقات الدولية، عبد المحسن قطان نائبا للرئيس لشئون العلاقات مع المؤسسات العربية والاستثمار والتخطيط، ومنيب المصري نائب آخر للرئيس لشئون تنمية الموارد والعلاقات مع مؤسسات التمويل الفلسطينية، وعبد العزيز الشخشير امينا للصندوق، سعيد خوري، صبيح المصري، جميل البديري، جالشوى، خلدون ابو حسان، رمزي دلول، رياض شاهين، سامر خوري، نبيل الشوا، نبيل صراف، نبيل قدومي، نزار جردانى، هشام قدومي، وائل كنعان، محمد العلوي، سمير عويضة، نور الدين سحويل ؛ ومن بين المفكرين إبراهيم أبو اللغد، إدوارد سعيد، أنطوان زحلان، أنيس قاسم، باسل عقل، يوسف صايغ. هذا وقد ضم مجلس الأمناء أسماء عربية معروفة لإعطاء الجمعية بعدها القومي كالأخضر الإبراهيمي، سعاد الصباح. يمكننا أن نذكر أسماء لا نعرف موقعهم : بشر جردانى، حازم ملح، خالد السفري، عصام أبو عيسى، عصام العظمة، فاروق خاروف، مازن دروزة، محمد نجم، نازك الحريري، يوسف أسعد، منير الكالوتي، هذا ويدير هذه الجمعية مدير عام فكتور قشقوش

بعض المجالات كانت متواضعة) مما جعلها تحتل مكانة مرموقة على الصعيد الدولي. فحسب كتيب وزعته الجمعية بمناسبة مرور عقد كامل على نشاطاتها (1983 – 1994) [86] فقد تمكنت عبر هذه السنوات من تمويل المشروعات والبرامج التنموية في مجالات : التعليم وتنمية القوى البشرية، الصحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، وتطوير المؤسسات والجمعيات الغير حكومية في عموم فلسطين، بمبلغ 39 مليون دولار من مواردها الذاتية و 40 مليون دولار عبر التمويل العربي والدولي.

هذا وقد بلغ مجموع الدعم المعتمد لعام 1995 بـــ 1849 مليون دولار من مصادر المؤسسة الذاتية. وقد شملت مجموعة برامج لتنمية القوى البشرية والثقافة والهوية والتطوير المؤسسي.[87] ومما يدل على المكانة المرموقة لهذه المؤسسة على الصعيد العربي هو تنظيم مهرجان (من أجلك يا قدس) في أبو ظبي تحت رعاية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد هدف هذا المهرجان إلى شحذ الرأي العام العربي لمواجهة " الخطر الإسرائيلي لتهويد القدس ". وقد تقدمت المؤسسة لمشاريع لترميم الآثار الإسلامية والمسيحية في القدس القديمة ودعم الوجود العربي هناك لبناء منطقة سكنية بمساحة 10000 مترا مربعا في القدس.[88]

ويمكن التساؤل هل حققت هذه المؤسسة حلم مؤسسيها بأن تكون على غرار الصندوق القومي اليهودي، حسب تعبير منيب المصري، مستخدمة قوة الشتات الضاربة من أجل بناء الأراضي الفلسطينية؟ لن نجيب هنا على هذا السؤال لعدم كفاية المعلومات لدينا، ولكن يمكن أن نلاحظ بعد 12 سنة من إنشاء مؤسسة التعاون أن جهود بعض رجال الأعمال المؤسسين لها لم تتركز على تنمية هذه المؤسسة فقط، وإنما تبعثرت في اتجاهات مختلفة.

---

[86] مؤسسه التعاون (1983 – 1994) عقد كامل من الدعم التنموي و الأنساني، جنيف، 1994.

[87] (التعاون، نشرة داخلية فصلية تصدر عن مؤسسة التعاون، جنيف، العدد 5، أكتوبر 1995). هذا ولقد أُقرت المؤسسة خطة تهدف إلى تمويل مجموعة من المشاريع بقيمة إجمالية تبلغ نحو 6 ملايين دولار خلال برنامج متكامل على مدى الثلاث سنوات المقبلة.

[88] تم تنظيم هذا المهرجان من قبل المجمع الثقافي في أبو ظبي بالتعاون مع اللجنة المحلية لمؤسسة التعاون على مدى أسبوع كامل من 31 تشرين أول 1995 إلى 5 تشرين ثاني 1995. وقد شمل فعاليته حفل افتتاح دعي له كبار الشخصيات العربية والإسلامية والمسيحية ومعارض ثقافية وتراثية وحفل نسائي وحفل غنائي فلكلوري وندوة عن القدس وعشاء خيري وأمسيات شعرية وماراثون القدس وعروض سينمائية وحفل للأطفال.

ننتقل الآن إلى دراسة العلاقات بين مجموعات رجال الأعمال مع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والمجموعات المستقبلة من جهة أخرى وسندرس كذلك الأعمال الجماعية والثقافية التي أقيمت على المستوى الفردي.

رجال الأعمال والسلطة الوطنية : هل العلاقات تناقضيه ؟

ينبغي أولا أن نوضح أنه لا يمكن أن نتكلم عن موقف واحد لرجال الأعمال الفلسطينيين إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية. عندما سأتكلم عن هؤلاء أقصد هنا من هم الملتزمين سياسيا واقتصاديا في عملية بناء الكيان الفلسطيني. وعلى أية حال لا يشكل هؤلاء مجموعة مصالح متجانسة. ولهذا لا يجب أن ننسى ونحن نحلل الفروق والتباينات الذاتية والموضوعية في داخل هذه المجموعة، لن افتقاد التجانس من سمات كل المجتمعات.

أن توازنات القوى تتمحور حول عده خطوط تناقض: تناقض بين رجال الأعمال في داخل الأرض المحتلة، تحت مطرقة الاحتلال وسندان فوضى ومركزية السلطة الوطنية، وهؤلاء في الشتات الذين يتمتعون غالبا بحرية المجتمع المستقبل؛ تناقض بين جيل نكبه 1948 الذي يشعر بأنهم منسي عملية السلام وجيل 1967 المتمتع بحق العودة إلى أرضه؛ تناقض بين أنصار اتفاق أوسلو والمعارضون له؛ تناقض بين الذين يؤيدون منظمة التحرير وبين أنصار حماس أو اليسار الفلسطيني؛ التناقض بين كبار رجال الأعمال والصغار منهم، الخ.

وتختفي خلف شعار الوحده الوطنية هذه المصالح المتناقضة التي تظهر في كل اجتماع بين رجال الأعمال. وللمفارقة فان هؤلاء التمايزات الاجتماعية والسياسية والجيلية متعايشة طالما يحاول مجموعات رجال الأعمال الحفاظ على مرجعية مشتركة واحدة. فعلى سبيل المثال أبدى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل امتعاضا من تسارع بعض زملائهم في الخارج وخاصة في الأردن على شراء أسهم شركة للنقل تحت التأسيس ما بين المدن الفلسطينية وما بين هذه المدن والعواصم العربية. فهم يعتقدون أن لهم الأولوية فهم " الصامدون في وجه الاحتلال الإسرائيلي ". كما يمكن أن نذكر أن آخرين استجوبناهم في الداخل قد أبدوا عدم حماسهم للمشاركة في شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، باعتبارها حسب قولهم " شركة مداره من الخارج". ولهذا سارع البعض لإنشاء شركات مساهمة في الداخل مثل بيت مال المسلمين. كما انتقد البعض الآخر نقل أموال المودعين في

الداخل في بعض البنوك الفلسطينية التي فتحت فروعا لها في الضفة وغزة لاستخدامها في قروض في الخارج. 89

فيما يتعلق بالعلاقات بين بعض مجموعات رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات والسلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن القول أن هناك 3 فترات : ما قبل أوسلو، بين أوسلو ومايو 1995، ما بعد ذلك.

ما قبل أوسلو : بعض الالتزام السياسي

لم تكن في يوم من الأيام السلطة معزولة عن فئة رجال الأعمال ويمكن القول أنها حتى انبثقت في بوتقتهم. لقد حافظ ياسر عرفات على علاقات متينة مع من يسميهم " كومبرادور" (بالمعني الغير سلبي للكلمة). ففي منتصف الخمسينيات، ضم اتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة الذي كان يرأسه ياسر عرفات، مجموعة من أعضاء الهيئة الإدارية الذين رافقوا دربه قبل أن صاروا رجال أعمال. ويعتبر زهير العلمي، مدير خطيب وعلمي التي تعتبر من أكبر الشركات الاستشارية الهندسية على المستوي العربي، من أوائل من أسسوا حركة فتح فقد انتخب في عام 1956 خلال دراسة الهندسة في القاهرة عضوا للهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة وقد ترأس في عام 1971 مؤتمر الحركة. ولكن اختلافه على طريقة عمل ياسر عرفات فقد جمد عضويته في المجلس الثوري في عام 1982 ومنذ ذلك الحين فقد حافظ على علاقات طيبة معه ولكن ذلك لم يمنعه من انتقاده.

لقد ضمت حركة فتح منذ انطلاقتها في بداية الستينات رجال أعمال فلسطينيين. فلقد استفاد ياسر عرفات من كونه صاحب لثلاث شركات مقاولات في دولة الكويت أن يتعرف على الرأسماليين الفلسطينيين في الخليج. وبهذا الصدد، يمكن أن نذكر جويد الغصين الذي ساهم في بناء الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها من خلال شركات المقاولات التي أسسها. وقد انتخب عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1977 ورئيسا للصندوق القومي الفلسطيني وعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في عام 1948 (حتى عام 1996). 90 كما يمكن أن نذكر عبد المحسن قطان الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس

89 تم تقديم مثل هذا النقد في ندوة العلاقات الاقتصادية المصرية الفلسطينية المنعقدة في القاهرة في 2 و 3 كانون الثاني 1995.

90 ترجع نشاطات جويد الغصين السياسية إلى قبل ذلك، فقد كان أيضا عضوا فى اللجنة التنفيذية لأتحاد الطلاب الفلسطينيين فى القاهرة ممثلا عن البعثيين. (مقابلة معه فى شهر تشرين الثانى 1995).

الوطني الفلسطيني قبل أن يصبح من كبار المقاولين في الكويت. أما نبيل شعث فقد بدأ مسئولا في مجلس التخطيط الفلسطيني وقد طور نفسه ليرأس ويملك شركة تيم (TEAM)، أكبر شركة عربية للإدارة. ما عدا نبيل شعث الذي ظل مخلصا لياسر عرفات والذي أصبح الآن وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأسماء الثلاثة التي ذكرناها قد حافظوا على مسافة محددة من العمل السياسي المباشر.

إذن فالوشائج بين بعض رجال الأعمال والسلطة حميمة ولو أنها تذبذبت مع اختلاف الظروف والمواقف السياسية التي اتخذتها السلطة. ما عدا نبيل شعث، فقد حافظ رجال الأعمال الذين ذكرناهم على استقلالية تامة عن السلطة ولعل ذلك السبب الذي حدا بهم في لحظة من اللحظات إلى إجراء قطيعة معها.

لقد لعب " الكمبرادور الفلسطيني" (وفق تعبير ياسر عرفات) في المرحلة الأولى من إنشاء حركة فتح دورا أساسيا في تمويل نشاطات هذه الحركة، في الوقت الذي لم تكن قد اعترفت الدول العربية بها بعد. ويعتبر الموضوع المالي في غاية الحساسية فلقد كان لموقف عبد المجيد شومان في عام 1967 في قطع المعونات عن منظمة التحرير التي ترأسها أحمد الشقيري (والذي كان مختلفا آنذاك مع ياسر عرفات) إلى تسريع استقالته وتهيأة الأمور لكي يتسلم أحمد حمودة المنظمة ومن بعده ياسرعرفات (اندريه كووار وتوني وكار) (Andrew Gowers and Tony Walker، 1990: 74)

وفي أيلول الأسود عام 1970 لقد استطاع منيب المصري، صاحب الشركة الهندسية EDGE، أن يلعب دورا بارزا كوسيط بين ياسر عرفات والسلطة الأردنية حيث شكل آنذاك منصب وزير الأشغال العامة الأردني. فقد قام بزيارة لياسر عرفات في أحراش الأردن بمرافقة عبد المجيد شومان والسفير السعودي ولكن محاولاتهم آنذاك قد باءت بالفشل.

ومع مشاريع التسوية التي طرحت على الجانب العربي والفلسطيني بالتحديد، لاحظنا من خلال مقابلاتنا وقراءتنا لبعض ما كتب، أن هناك مجموعة من رجال الأعمال البارزين والقريبين من منظمة التحرير الذين مارسوا بشكل مستمر شكلا من أشكال التأثير على ياسر عرفات في اتجاه الاعتدال وملازمة القول الفعلي وذلك من خلال الإلحاح عليه بدخول العملية السلمية. فكما يذكر (XX : 199 390) ففي المحاولات الجارية من قبل الإدارة الأمريكية في عهد ريغان في آواخر 1981 لإقناع عرفات بقبول قرار 242 كأساس لتسوية سلمية، فقد قدم عرفات ثلاثة أوراق حول موقفه من ذلك. لقد

كتبت الورقة الأولي من قبل حنا سنيورة، رجل الأعمال والصحفي المقدسي، ومجموعة من المعتدلين في الضفة الغربية، أما الثانية فقد كتبها مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين وضمنا عبد المجيد شومان، أما الثالثة فقد كتبها رئيس وزراء سابق لمصر والتي تعبر عن الخط الأكثر صلابة باتجاه التسوية في الشرق الأوسط.

من هنا يمكن الاستنتاج أن هناك ثلة من رجال الأعمال الذين أرادوا أن يوحدوا موقفهم باتجاه التسوية ويدفعوها إلى الأمام، هذا وقد تكرر كثيرا من خلال مقابلاتنا مع رجال الأعمال أسم حسيب الصباغ مدير شركة اتحاد المقاولين (وكذلك مستشاره السياسي باسل عقل) الذين لعبوا دورا حاسما في التحضير للحوار الفلسطيني الأمريكي فمن مجريات القدر أن السكرتير الأمريكي للشئون الخارجية جورج شولتز في عهد ريغان هو نفسه المدير التنفيذي لبكتل (Bechtel)، شركة البناء العالمية والتي دخلت في مشاريع عدة في العالم العربي مشاركة في الباطن شركة اتحاد المقاولين، وقد جعل ذلك من حسيب صباغ وجورج شولتز صديقين. وقد سمحت هذه الصداقة لحسيب صباغ أن تهيئ الأجواء للحوار بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الأمور لم تجري في سهولة فقد طلب الأمريكان كشرط مسبق لهذا الحوار أن يقوم ياسر عرفات باسم منظمة التحرير بإدانة الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وقد أراد عرفات أن يتم ذلك في مجلس له الصفة العالمية وللصدفة فقد كان هناك يوما ستقيمه الجمعية العمومية للأمم المتحدة لدعم القضية الفلسطينية، لكن الولايات المتحدة قد رفضت إعطاء فيزا لياسر عرفات مما حدا للجمعية العمومية للانتقال إلى جنيف. وفعلا فقد صرح عرفات في 13 كانون الأول 1988 أنه يرفض العنف بكل أشكاله وأنه ينادي بتطبيق 242 الذي يضمن حق وجود جميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين. ولكن الإدارة الأمريكية قد اعتبرت خطابه " غامضا" فهو لم يلفظ " الكلمات السحرية " المتضمنة نبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل. لقد استاء عرفات كثيرا من الموقف الأمريكي واعتبر ذلك دعوة لما سماه آنذاك إلى الإستربتيز، فهو الذي اقنع بصعوبة شديدة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي اجتمعت قبل أيام من مؤتمر جنيف بقبول فحوى خطابه وهو الذي فعل تماما ما كانت تريده الإدارة الأمريكية كشرطا لبدء الحوار معه. وهكذا توترت الأجواء وبدا أن إمكانيات الحوار قد باءت بالفشل. وهنا كان لتدخل ثلاثة رجال أعمال : حسيب صباغ، منيب المصري، عبد المجيد شومان، عما يبدو، دورا حاسما في إقناع عرفات بأن يعلن في مؤتمرا صحفي بشكل أوضح ما تريده الإدارة الأمريكية وقد نقل حسيب صباغ النص المطلوب حرفا حرفا مما حدا بالولايات المتحدة أخيرا بقبول الحوار مع المنظمة. إذن يمكن القول أن هؤلاء الثلاثة قد لعبوا من خلف خشبة المسرح مؤثرين على

ياسر عرفات باتجاه ملازمة القول بالفعل. ويمكن القول هنا أنه لعل ذلك هو الفرق بين رجل الأعمال والسياسي، الأول فيؤمن بالوضوح على شاكلة ما يتعامل معه من عقودا اقتصادية، بينما يريد الآخر دائما أن يترك ثغرة في خطابه لتتعدد التفسيرات. ولعل ذلك السبب أيضا الذي جعل مجموعة من رجال الأعمال، إضافة إلى بعض من المفكرين الفلسطينيين، أن يقنعوا عرفات في نهاية شهر حزيران 1983 أن يعلن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعن حكومة بالمنفى، وبالتالي إقامة بنية أكثر تكنوقراطية وأكثر ديمقراطية لتستبدل بذلك الهيكل الثوري لمنظمة التحرير. هذا ولقد تردد عرفات كثيرا آنذاك. Andrew Gowers and Tony Walker. (1990: 305).

ولكن من الملاحظ أن بعض الذين دفعوا المنظمة للمفاوضات لم يقتنعوا بالنتائج الموصوفة بأنها ضحلة التي توصلت لها اتفاقيات أوسلو كما هو الحال في موقف حسيب صباغ، عبد المحسن قطان، عبد المجيد شومان. وهذا يبين في النهاية أن دورهم لم يكن أكثر من وسيط لتحفيز المفاوضات وبعد ذلك كان للقيادة السياسية لمنظمة التحرير الريادة في هذه العملية.

لكن يمكن أن نتكلم عن دور أهم لرجال الأعمال كصمامات أمان تمنع تفجر العلاقات السياسية بين بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية أو على الأقل المساعدة على تحسين هذه العلاقات بعد مرور العواصف، مستفيدين من وضعهم كحاملين لجنسيات الدول التي يعيشون بها إضافة إلى أصولهم الراسخة الفلسطينية. وهذا ما ذكر لنا بعض رجال الأعمال عن دور عبد المحسن قطان، كويتي الجنسية، أو صبيح المصري، سعودي الجنسية، وغيرهم عن محاولاتهم المتكررة لتحسين العلاقات الخليجية الفلسطينية بعد حرب الخليج.[91] وسنتناول فيما بعد الدور الحاسم الذي لعبه عبد المجيد شومان في العلاقة الأردنية الفلسطينية المتذبذبة والمتقلبة.

بعد أوسلو : شك متبادل

تتسم العلاقة بين رجال الأعمال في الخارج و السلطة الوطنية الفلسطينية بالتوتر والحدة وإن كان كل طرف يحاول إخفاء ذلك. وإذا كان عرفات قد استخدم تعبير كمبرادور

91 هذا الموقف الوسطى لم يمنع عبد المحسن قطان أن ينتقد بشكل شديد موقف منظمة التحرير من الغزو العراقي.

(بالمعنى الهزلي للكلمة) للحديث عن رجل الأعمال، فإنه أصبح يشير عليهم في بعض المناسبات بتعبير روتشيلد، كما ذكر لنا أحدهم، وذلك لاختزال دورهم إلى مجرد رأسمال يساهمون فيه في بناء الاقتصاد. من جهة ياسر عرفات، لقد كان ماهرا في تعامله مع رجال الأعمال : ففي الأيام الأولى من وصوله إلى غزة أقام في بيت أحد أهم رجال الأعمال هناك (عقل مطر). ولم يرق ذلك لرفاق دربه المناضلين. لكن هذا الحدث الرمزي لا يمكنه إخفاء حذر عرفات من هذه الشريحة. ولعل الحادثة الطريفة التالية التي رواها لنا أحد رجال الأعمال تدل على ذلك : لقد طلب منيب المصري، نائب رئيس مجلس إدارة باديكو وهو من المقربين من منظمة التحرير، من عرفات، خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء عام 1994، أن يعلن للشركات الأجنبية التي تريد الاستثمار في الأراضي الفلسطينية أن تتصل بشركته بصفتها أكبر شركة مساهمة فلسطينية للتنسيق معها ودراسة إمكانية مشاركة فلسطينية في المشاريع المقترحة. وقد دعت باديكو عدة مئات من رجال الأعمال العرب والغربيين لحفل غداء ولكن عندما أخذ ياسر عرفات الكلمة لم يذكر مطلقا باديكو واكتفى بالقول أنه من أراد أن يستثمر في الأراضي الفلسطينية أن يتصل به شخصيا !

على أية حال مهما تكن طبيعة اختلاف المصالح بين رجال الأعمال الذين قابلناهم فإن شعورا بالضيق والقلق يكتنفهم من الطريقة التي تدير بها السلطة الوطنية الفلسطينية المصالح والسياسات العامة. يشعر معظمهم بضرورة إيجاد قواعد محددة للإنجاز والتقدم تخرجهم بذلك من اعتباطية وارتجالية شخص واحد. لقد انزعج البعض أن ينتظر أياما قبل أن يستطيع مقابلة عرفات أو أحد وزرائه لحل مشكلة ما تعترض مشاريعهم وهم الذين لم يعتادوا على هذه البيروقراطية وهذه المركزية في بعض بلاد الشتات وخاصة القادمون من أمريكا. 92

يتبنى رجال الأعمال الفلسطينيين اتجاهين مختلفين:

يعتبر الاتجاه الأول أن التنمية الاقتصادية هي شرط لاغنى عنه من اجل دفع وتكريس السلام بينما يرى الاتجاه الثاني أنه علينا أولا حل المشاكل السياسية والاقتصاد يتبع ذلك ويقابل كل اتجاه مجموعة مميزة من رجال الأعمال: المجموعة الأولى، صغيرة الحجم ولكن

---

92 لعل علينا أن نذكر أن جزءا من هذه البيروقراطية ناتجة عن عوامل ذاتية من السلطة ولكن هناك جزء هام موضوعي يتعلق بالسلطات العسكرية الإسرائيلية صاحبة القرار في كثير من الأمور والتي تتميز ببيروقراطية فاسدة. وكما ذكر لنا أحد رجال الأعمال أن " لابد من دفع رشوات للحاكمية العسكرية الإسرائيلية من أجل الحصول على إذن لدخول القدس أو إسرائيل أو الحصول على ترخيص تجارى. (...) إني مضطر لدفع مبالغ طائلة لموظفي الميناء حتى أستطيع أخذ بضاعتي. كما يكلفني غاليا التعامل مع محامى إسرائيلي مشهور الذي أستخدمه ليدافع عنى أمام السلطات العسكرية. إني أعاني كثيرا من نظام السمسرة الإسرائيلي ولعل هذا هو السبب أن جزءا هاما من الإسرائيليين لا يريدون إنهاء الاحتلال".

لها ثقل اقتصادي عظيم، تفضل العمل برصانة وهدوء. وقد فضلت هذه المجموعة ان تعمل على ارض الواقع قبل البدء بنقد السلطة الوطنية. لقد أكد لنا محمود الفرا أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتأثير على قرارات السلطة: "لقد أقمت مشاريعي الاقتصادية ووجدت بعدها اللحظة المناسبة حتى انتقد بعض تصرفات الشرطة وقوى الأمن بما في ذلك زوار الفجر".

أما الاتجاه الثاني فهو كبير من حيث الحجم والذي يضع كشرط مسبق للاستثمارات، إقامة قواعد ديمقراطية وتطبيقها على ارض الواقع. لقد عبر بعض من يمثل هذا التيار بشكل علني عن رأيهم من خلال عريضة وقع عليها مجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين موجهه إلى أبو عمار يطالبون فيها بتوزيع السلطات حسب الجدارة وإقامة نظام ديموقراطي. وقد نشرت هذه الوثيقة فيما بعد في جريدة الحياة مما آثار غضب عرفات. ويعتقد الكثيرين، حسب ما ذكر لنا، انه إذا كان من حق عرفات حل الأشكال الوطني فهذا لا يبرر له أن يركز كل السلطة في يده ولا يبرر له "وجود الفساد الإداري الذي ينخر في عظم سلطته".

في الحقيقة قام البعض بعدم الاستثمار بالضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لتعديل بعض المواقف السياسية أو الطريقة التي تدير بها السياسات العامة. لكن هذا لا يعنى أن كل هؤلاء ضد اتفاقية أوسلو، فالبعض قد اعتبر أن الطريقة السرية التي أديرت بها أوسلو بدون إخبار الأردن قد أضرت بالعلاقات الفلسطينية الأردنية وكان هذا النقد موجها خاصة من قبل هؤلاء الذين يديرون أعمالهم الاقتصادية من الأردن. لقد امتعض البعض الآخر من ذلك أيضا وذلك لأنهم لم يستشاروا في العملية السياسية، وهم الذين لعبوا دورا في تحفيزها في الوقت الذي كانت منظمة التحرير منظمة غير معترف بها من قبل بعض الدول الغربية.

بعد وصفنا للموقفين الأساسيين الذين اتخذهم رجال الأعمال من عملية الاستثمار لابد لنا أن نذكر أنه لا يكفي أن نعرف فقط فيما إذا كان رجال الأعمال يستثمرون أم لا. فالسؤال الذي يطرح نفسه انه لصالح ايه جهة ستكون الاستثمارات؟ ففي الواقع تريد السلطة الفلسطينية لرجال الأعمال في الشتات أن تستثمر لدعمها وليس لدعم مؤسسات المجتمع المدني. لقد دخلت السلطة في استراتيجية تناقض مع مؤسسات المجتمع المدني المزدهرة حتى قبل وصولهم إلى غزه (وذلك بفضل فترة الانتفاضة حيث كان هناك سلطات محلية وطنية لتنسيق العمل النضالي والحياة اليومية وبفضل الدعم الدولي ودعم أهل الشتات لهذه

المؤسسات).[93] وتذكر على سبيل المثال جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC) Palestinian Agriculture Relief Committee التي تملك آلاف الأمتار المربعة في الأراضي المستثمرة وكذلك مراكز للبحث الزراعي ومركز تأهيل للفلاحين وكذلك جمعيات اقراض المزارع بالمال والبذور والآلات الزراعية. وتتكفل PARC بتسويق جزء هام من المحاصيل الزراعية الفلسطينية حتى داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وتعتبر هذه الجمعية، التي توكلت بالمسالة الزراعية في غياب سلطة وطنية، قريبة في أوساط حزب الشعب (سابقا الحزب الشيوعي) الذي تتسم مواقفه بالاعتدال بمعنى أنه مع اتفاقية أوسلو ولكن ضد اتفاقية القاهرة المتضمنة تفاصيل تطبيق مبادئ أوسلو. ويرفض حزب الشعب حتى الآن التوزير ضمن السلطة الوطنية، ولهذا السبب لم تستطع هذه السلطة حتى عهد قريب تسميه وزير الزراعة لانه لا معنى لوجود وزير في الوقت الذي يتركز فيه المجال الزراعي بيد مؤسسة لا تريد التعاون معه.[94] وفعلا لقد لاحظنا من خلال دراستنا لرجال الأعمال الفلسطينيين في عدة بلدان ان هناك من يفضل التعاون والاستثمار مع نشاطات الجمعيات الغير حكومية من الأراضي الفلسطينيه، اكثر منه مع السلطات الوطنية الفلسطينية، وذلك لإعلان خيبة أملهم فيها ولتحسين الوضع التفاوضي المستقبلي مع هذه السلطة.

وبعد المرور فترة على تطبيق بنود الحكم الذاتي وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية فقد بدأت تتضح للبعض أن "عجلة العملية السلمية قد توقفت عن الدوران وتداعى إتفاق أوسلو وتحول إلى تراكمات من الخيبة "، وأن الإشكالات أصبحت جسيمة على المستوى الاقتصادي والسياسي والإداري. لذا فقد قرر بعض رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين مرة أخرى لتعبئة أقرانهم في إتجاه انقاذ الموقف واقتراح حلول جذرية لهذا الوضع ومن هنا تم توزيع على مستوى محدود وثيقة باللغة الإنجليزية وتم ترجمتها إلى العربية بعنوان "الأزمة الفلسطينية والمخرج منها" وقد تم نشرها فيما بعد بتاريخ 52 و 26 حزيران 1995 في جريدة السفير اللبنانية. [95] لقد تناولت الوثيقة، التي اعلن انها ستعرض لاحقا لمناقشتها واقرارها، محددات الحكم الذاتي والتردي الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع

93– لقد عبر أكثر من مراقب خارجي عن فعالية الجمعيات الغير حكومية الفلسطينية في الداخل التي استطاعت أن تنظم حياة شعب كامل تحت الاحتلال. وحتى الحياة الاقتصادية كانت تدار بواسطة تعاونيات وجمعيات أعمال يدوية ومهنية وذلك لتامين فرص عمل وإمكانية حياه كريمة لكثير من العاطلين عن العمل.

94 – ويمكن أن نأتي بمثال آخر فلقد انتقد بشده نائب وزير الصحة الفلسطيني، مصرحا في الاجتماع السنوي للجمعية الموحدة للأراضي المقدسة في نيوجرسي (تشرين الأول 1994)، بأنه هناك أوساط دولية قد أرسلت أدوية ومعدات صحية لجمعيات خيرية صحية فلسطينية قريبة من أوساط حماس، بدل من إرسالها إلى الوزارة.

95- لم تكن هذه الوثيقة موقعه من قبل كاتبيها، وهذا يعنى أنهم أرادوا أن يبقوا فى الظل لهذا لن أفصح عن أسمائهم.

غزة وعزلة القيادة الفلسطينية في مقابل الهيمنة الاسرائيلية التوسعية وخلصت إلى اقتراح استراتيجية لحل الأزمة والخروج من المأزق تقوم على أهداف محددة وتبعا لتحقيقها جميع المواهب والقدرات والخبرات الفلسطينية في منبر فلسطيني عريض ينطلق من مؤتمر قومي يضم المجلس الفلسطيني اضافة إلى شخصيات ناشطة في الحقل العام يتم اختيارهم من مختلف الأوساط الفلسطينية (رجال أعمال جامعيون ومهنيون) على أن تنضم إليهم شخصيات عربية غير فلسطينية مشهود لها بالالتزام بالقضايا العربية وبالمسألة الفلسطينية على وجه التحديد.

ومن الواضح أن هذه المجموعات لا تريد أن تشكل بديلا عن منظمة التحرير كما كانت هناك محاولات متكررة من جبهات يسارية سابقا لخلق منظمة بديلة، وإنما تريد إحياء أجهزة هذه المنظمة لكي تأخذ دورها الفعال وبشكل ديمقراطي بعيدا عن شخصانية فرد واحد. ونظرا لأهمية هذه الوثيقة سنعرضها في ملحق رقم 6.

ما بعد أيار 1995

لم يستمر توتر العلاقات بين بعض مجموعات من رجال الأعمال البارزين والسلطة طويلا. فلقد حاول مجموعة من الأشخاص ان يلعبوا دور الوساطة بين الطرفين. ولعل منيب المصري الأهم في هذا المجال. فهو قريب من أوساط ياسر عرفات الذي اقترح عليه وزارة ولكن لعدم رضاه على بعض الأمور فقد اكتفى بأخذ وزارة بدون حقيبة. ولكن منيب المصري قريب أيضا من أوساط رجال الأعمال المنتقدين لعرفات كعبد المجيد شومان وحسيب صباغ وعبد المحسن قطان فهو معهم في مؤسسة التعاون وعضو مجلس إدارة مؤسسة عبد الحميد شومان، كما أنه نائب رئيس مجلس إدارة باديكو التي تضم بحدود 700 رجل أعمال فلسطيني وعربي. من خلال هذا الموقع المتميز بين الجهتين، تمكن منيب المصري أن يقرب بين وجهات السلطة ومعارضيها. وكان ثمرة رحلاته المكوكية بين غزة وعمان هو اللقاء الذي جرى بين ياسر عرفات و 200 رجل أعمال فلسطيني وأردني في قصر الهاشمية في عمان حيث حضره أيضا الملك حسين في 24 أيار 1995. وجدير بالذكر أنه ليس من محض الصدفة أن يكون مكان الاجتماع هناك، فالوفاق مع رجال الأعمال هو وفاق مع الأردن، حيث اعتبر بعض هؤلاء أن خلافهم الأساسي مع السلطة هو بسبب تجاهلها للموقع الأردني المتميز. فالأردنيين والفلسطينيين يجمعهم القدر فهم " المهاجرون والأنصار "، حسب تعبير عبد المجيد شومان. (الحياة 20 أيار 1995) وقد أخذ هذا الأخير الكلمة باسم رجال الأعمال،

وهو الذي لعب دورا رئيسيا في تنظيم الاجتماع، حيث طرح هموم أقرانه، ومنها الفهم المشترك والواضح لإستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وما يواجه ذلك من بناء المؤسسات وتوسيع فرص الاستثمار وتوفير المستلزمات الأساسية للتنمية. وقد أثار آخرون مسألة الشركات المساهمة العامة في الأراضي الفلسطينية وآلية عملها. كما أثيرت قضية الحرية الاقتصادية التي يطالب بها الكثيرون في الوقت الذي يحتاج فيه اقتصاد الأراضي الفلسطينية إلى الحماية والتشجيع بوصفه اقتصادا وليد يحتاج إلى التشجيع، ونظرا لنسبة البطالة العالية هناك. (الحياة، 25 أيار 1995)

وكان ثمرة هذا الاجتماع هو تشكيل *لجنة المتابعة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية* المؤلفة من 15 عضوا حيث يمكن أن نتعرف على 9 منهم كرجال أعمال فلسطينيين وهم عبد المجيد شومان رئيسا، حسيب صباغ، خلدون أبو حسان، منيب المصري، سعيد خوري، صبيح المصري، نبيل صراف، محمود الفرا، مصطفى مرتجى. ولابد لنا أن نعرف أن أغلب هؤلاء الأشخاص يعيشون في الأردن ومن هنا تأتى هويتهم المزدوجة (Transnational status). وهذا الوضع الذي يبدو مريحا هو غالبا ما يكون على عكس ذلك. فكيف يمكن لهؤلاء التوفيق بين مشاريعهم الاستثمارية لبناء الكيان الفلسطيني وأعمالهم الجارية في الأردن ؟ وتتعقد الأمور إذا عرفنا أن المصالح السياسية والاقتصادية للأردن لا تتطابق دائما مع مثيلاتها للسلطة الفلسطينية. ومن هنا الدور الهام الذي تلعبه لجنة المتابعة لدراسة الاتفاقيات الجمركية والاقتصادية التي يمكن أن تسهل حركة رجال الأعمال والبضائع بين البلدين، وكما أنيط لهذه اللجنة التنسيق الدائم وتمتين العلاقة وتوثيقها بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين والعرب، مع التركيز على التعاون الاقتصادي الأردني – الفلسطيني بصفة كونه أحد رموز الاستقرار في البلدين. وقد تم الاتفاق في الاجتماع الأول من نوعه لهذه اللجنة عن الأراضي الفلسطينية في تاريخ 1995/9/14 على تشجيع تأسيس المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا درس مشروع لإقامة منطقة صناعية حدودية مشتركة ومنطقة تجارة حرة ومشروع تأسيس شركة طيران مشتركة ومشاريع سياحية مشتركة في منطقة البحر الميت ومشروع سياحي في مدينة القدس.(الحياة 13 أيلول 1995)

ولكن عند دراسة نشاطات هذه اللجنة تبين لنا أنها تتجاوز مجال متابعة التعاون الاقتصادي الفلسطيني الأردني، فهي تريد أن " تساعد " السلطة على أن تكون أكثر تكنوقراطية من خلال صندوق يخصص لتمويل استقطاب الكفاءات الفلسطينية وتوظيفها في مؤسسات السلطة الوطنية من أجل تحسين الأداء لدى أجهزة الوزارات المختلفة وقد تبرع

فورا حسيب صباغ بمبلغ مليون دولار لتأسيس الصندوق، وقد أعطى رجلي أعمال آخرين وعدا بمليونين آخرين. وقد تكلفت مؤسسة عبد الحميد شومان بإنشاء بنك معلومات فلسطيني أردني. وقد انبثق عن لجنة المتابعة أيضا جمعية ثقافية سميت *مؤسسة التنمية الثقافية* حيث يرأسها صبح المصري وسكرتيرها العام الشاعر محمود درويش (الحياة، 13 أيلول 1995).

ومنذ ذلك الوقت واستمرت اللقاءات والحوارات بين بعض مجموعات رجال الأعمال والسلطة الوطنية. وقد تتوج الأمر بانعقاد ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين في القاهرة من 7–9 تشرين الأول 1995. فهي ثمرة التنسيق ما بين مؤسسة التعاون والأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل توفير إطار مناسب لحوار حقيقي وبناء بين الجهات والمؤسسات والقطاعات المختلفة المعنية بإدارة الاقتصاد والتنمية في فلسطين وقد وضعت الندوة لها كهدف.

تهدف الندوة إلى دعم إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين وترشيدها ورفع كفاءتها وتضييق الفجوة ما بين القدرة التنموية الفلسطينية الاحتمالية ومعوقات التنمية الخارجية (الموضوعية) والداخلية (الذاتية)[96]،

ولأهمية هذه الندوة فقد افتتحها الرئيس ياسر عرفات وكذلك ممثلي كل من سكرتير العام للجامعة العربية، وزير الخارجية المصري وولى العهد الأردني الأمير حسن. وقد حضرها ثلاثين مشارك. ومن أهم المساهمين في أبحاث هذه الندوة من الطرف السلطة: أحمد قريع و نبيل شعث و فيصل الحسيني، و من طرف رجال الأعمال: عبد المجيد شومان، منيب المصري، يوسف الشنطي، جمال أبو عيسى، عبد المحسن قطان. كما تكلم بعض المفكرين الاقتصاديين كيوسف صايغ و جورج عبد و القانونيين كأنيس القاسم. إضافة إلى الحوار بين سياسيين و رجال الأعمال و مفكرين، التفاعل كان أيضا بين رجال الأعمال في الخارج و

---

96 – لقد بينت مؤسسه التعاون انها ستحقق هذه الأهداف "عن طريق :

– القيام بمراجعة نقدية للسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بإدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية في فلسطين، المطروحة حاليا من قبل الأجهزة والمؤسسات والأفراد، محليا ودولياً.

– المساهمة في بلورة السياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية الهادفة إلى الحفاظ على وحدة الأرض والشعب، وتعميق الترابط بين شرائح ومؤسسات الشعب الفلسطيني ف الداخل والخارج، وبين الكيان الاقتصادي الفلسطيني والعمق الاقتصادي الأردني والعربي.

– حشد الطاقات وتشكيل مظلة مؤسسية للتنسيق فيما بين المؤسسات والأفراد المعنيين بقضايا إدارة الاقتصاد والتنمية الفلسطينية، وتفعيل الحوار الفكري والجهد العلمي والعمل فيما بينهم، ولتصبح هذه المظلة مرجعية علمية وتوثيقية، وأداة ضاغطة لاستمرار وتطوير مسيرة التنمية الفلسطينية.

– المساهمة في تطوير آلية تخطيطية تمويلية لدعم مسيرة إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين بشكل فعال."

الداخل، و كذلك بين السلطة من جهة و المؤسسات شبه المستقلة كمجلس الإعمار الاقتصادي –بيكدار– وبعض مراكز البحوث الفلسطينية في الداخل.

يمكن التحدث عن ثلاثة خطابات قد سيطرت على الندوة : الأول هو خطاب السلطة و الذي تميز من طرف أبو علاء بالتقريزيه و التفاؤلية الشديدة فيما يتعلق باتفاق أوسلو و بالطريقة التي أدارت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة الحكم الذاتي. لقد اعتمد على فكرة أن رجالات السلطة الاقتصادية يتمتعون بخبره اقتصادية غنية ناتجة عن أربع تجارب : تجربة رجال الأعمال الفلسطينيين خاصة في الشتات، تجربة صامد، تجربة الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، تجربة الطواقم الفنية و المجالس المتخصصة في الأرض المحتلة. لقد أكد أيضا على الطبيعة المرحلية و الإنتقاليه لاتفاق أوسلو، لكن ذلك قد بدا ان هذه الفكرة تخفي عمليه تجميليه للواقع الراهن. بينما كان نبيل شعث اكثر "واقعية" و تفهما للانتقادات الموجهة للسلطة و لو أنه لجأ إلى سياسة بعثرة الأوراق و اعتبار بشكل أو بآخر ان الأخطاء التي تحدث من قبل السلطة الفتيه تكاد تكون طبيعيه في ظل المعوقات التي تفرضها إسرائيل. أما خطاب المفكرين، فقد اتسم بصراحة كبيره و خاصة في نقدها للطريقة التي أدارت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة الحكم الذاتي.[97] أما خطاب رجال الأعمال فقد كان واضحا رغبتهم في فتح صفحة جديدة وتفهم ما يحصل في داخل الأرض المحتلة.

وبشكل عام، بدأ الحوار خجولا، و لكن ما لبث ان صار صريحا، وعلى الرغم ما تخلله في بعض اللحظات بالانقطاع وخاصة في النقاش الذي اتبع ورقة القانوني أنيس القاسم. أما الاتجاه العام فكان يعبر عن حرص كلا الطرفين في المحافظة على نغمة الحوار والتفاهم.

أخيرا يمكن أن نتحدث قليلا عن دور رجال الأعمال في الداخل ليس منفصل عن الخارج. فكليهما يبحث عن شكل من أشكال الاستقلالية. لقد تم تشكيل جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في نهاية سنة 1995 حيث يرأسها رجل أعمال مرموق في نابلس إبراهيم عبد الهادي. ولو أن هذه الجمعية حتى الآن تضم عدد صغير من رجال الأعمال في الداخل فإن طموحها يتجاوز ذلك حيث نأمل بتجميع صفوف رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج. أول محاولة للعب دور تمثل في رفضها للمساهمة في مؤتمر عمان الاقتصادي بسبب الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وبنفس الوقت رفضت الجمعية لقاء شاحاك الحاكم المدني للضفة الغربية، رغم اقتراحه بإعطاء إذن دخول دائم واستثنائي لرجال الأعمال ليدخلوا

97– يرى الإقتصادي يوسف صايغ ان المعيقات الفعليه للتنميه هي اولا نتيجة "مضمون إتفاقيه اوسلو و ملاحقها، و ما تلاها من بروتوكولات" و من ثم أسلوب ممارسة الحكم الذاتي. انظر الى ورقته المقدمه للندوه

القدس. وكان الرفض بسبب عدم السماح لجميع المواطنين لدخول هذه المدينة. فيما يتعلق بعلاقتها مع السلطة الوطنية، فقد حاولت هذه الجمعية التفاوض معها حول تنظيم قضية رخص تمثيل الشركات الأجنبية حيث أن المنافسة كبيرة على ذلك.

مكانة متزايدة في المجتمعات المستقبلة

لقد حاول رجال الأعمال الفلسطينيين بشكل عام أن يكون لهم مكانة في مجتمعات الهجرة. وهنا ينبغي التمييز بين فلسطيني الترانزيت الذين عاشوا غالبا في البلاد العربية وهؤلاء الذين قطنوا كدياسبورا (فلسطيني الشتات). في الدول العربية حيث تغلب على نظامهم السمة الديكتاتورية حيث يعتبر الفلسطينيون أقلية " أجنبية" لقد لجأ رجال الأعمال للتعبير عن وجودهم في الدوائر الثقافية دون أن يعني ذلك أن فعلهم الثقافي مفصولا عن البعد السياسي، فالسياسة يمكن أن تمارس من تحت (من خلال البنية التحتية). بينما في الدول الغربية، فالأمر يختلف حيث يسمح السياق الديمقراطي في أن يندمج هؤلاء في النظام السياسي وفي بلد مثل كندا لاحظنا أن هناك عناصر بارزة من رجال أعمال فلسطينيين كنديين في الأحزاب الكندية وخاصة لأن هؤلاء قد شعروا بمواطنتهم، أما في الولايات المتحدة فالشعور بنوع من أنواع التهميش السياسي جعلهم يتخذوا مواقف دفاعية محاولين تشكيل لوبي عربي ينقلهم من حالة التجنس إلى حالة المواطنة. (انظر إلى الفصل الأول)

في البلاد الأخرى كإنجلترا، حاول بعض رجال الأعمال الفلسطينيين بتوطيد العلاقات مع المجتمع السياسي محاولين بذلك التأثير على مواقف السياسيين الإنجليز من القضايا العربية. فبالإضافة إلى وجود *جمعية العون البريطانية الفلسطينية*، التي تضم في أكنافها رجال أعمال، محاولة إحياء ندوات فكرية وأمسيات لدعم القضية الفلسطينية، فإن بعض النشطاء كجويد الغصين قد طور علاقات حميمة بين سياسيين بارزين في إنجلترا مثل وزير الدولة للشئون الاجتماعية دافيد ميلر (David Mellor) [98] هذا وقد أسس جويد الغصين مع بعض البرلمانيين الانجليز (Clude Maurice , Sir Frank Roger and Sir Banny Heyhoe) مؤسسة للحوار

[98] تعتبر مثل هذه العلاقات فى بلاد يلعب اللوبى الصهيونى دورا هاما فى الحياة السياسية بغير السهلة. فقد كتبت الجرائد الإنجليزية خاصة تلك التى يملكها ماكسويل، كتبت تهاجم دافيد ميلر وتتهمه بأنه قد "ارتشى" بقبوله قضاء اجازة الصيف مع عائلة الغصين فى ماربيا فى اسبانيا.

الفكري، سميت مؤسسة القرن القادم (Next Century Foundation) [99] تعتبر كل الحالات المتميزة التي ذكرناها حالات فردية فلا يمكن أن نستخلص بأي حال من الأحوال أن هناك مساهمة عامة للجوالي الفلسطينية في التعبئة الشعبية والسياسية للمجتمعات التي يعيشون بها.

ويبقى أن نقول أن هناك حالة خاصة ولكنها هامة من حيث تميزها تتعلق بالعلاقة بين رجال الأعمال الفلسطينيين والمجتمع الأردني ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإننا سنتناوله بشيء من التفصيل. إن تمتع فلسطيني الأردن بالجنسية الأردنية جعلهم يساهمون في الحياة السياسية العامة والبرلمانية والنقابية (بدرجات متفاوتة) ولكن هشاشة الديمقراطية فيه جعلهم يبقون حذرين. ولابد أن نبدأ مناقشة لذلك بتناول جمعية ثقافية وهي *مؤسسة عبد الحميد شومان* نظرا لما لها من دور في الحياة الثقافية في المجتمع الأردني.

مؤسسة عبد الحميد شومان

تم إنشاء مؤسسة عبد الحميد شومان في عام 1980 في عمان بقرار من الهيئة العامة للبنك العربي المحدود في اجتماعها السنوي المنعقد في عمان يوم 1978/3/31، تكريما لذكرى المرحوم عبد الحميد شومان مؤسس البنك، وتهدف هذه المؤسسة إلى " الإسهام المباشر وغير المباشر في البحث العلمي وتنشيطه عن طريق مؤسسات أو لجان أو أفراد، شرط أن يؤدى البحث إلى زيادة المعرفة وأن يكون ذا فائدة عملية للوطن العربي. ويشمل اهتمام المؤسسة مختلف البحوث والدراسات في العلوم الطبيعية والأساسية والتطبيقية والتكنولوجية، وكذلك في العلوم الإنسانية بأبعادها التنموية حسب أولوياتها للوطن العربي. كما تهدف إلى الإسهام في تطوير جيل من العلماء والخبراء والاختصاصين العرب في كافة ميادين العلوم.

وقد اتخذت المؤسسة مجموعة أساليب لتنفيذ أهدافها ومنها

1 – دعم عملية تطوير المؤسسات العلمية العربية القائمة أو المساهمة في تأسيس مؤسسات علمية جديدة، والتمويل الكلى أو الجزئي لكل ما يقع ضمن اهتمامات المؤسسة من البحوث والدراسات العلمية التي تقترحها أو تقوم بها المؤسسة أو غيرها من المؤسسات

[99] يمكننا أن نذكر أيضا فى سياق مجتمع آخر كهولندا جمعية أسسها محمود ربانى، رجل الأعمال الفلسطينى البارز، سماها باسم والدته لطفية ربانى لكى تساهم فى تشجيع الحوار العربى الأوروبى.

والمراكز العلمية العربية أو تلك التي يقوم بها العلماء والباحثون العرب، علاوة على تقديم منح متنوعة (منح مؤسسة عبد الحميد شومان) للعلماء والباحثين العرب.

2 – نشر وتوزيع الدراسات العلمية العربية في المجالات المذكورة أعلاه سواء أعدت بتكليف ودعم من المؤسسة، أو بمبادرات من أفراد ومؤسسات خارجها.

3 – إنتاج برامج تعليمية وثقافية علمية مصورة وتعميمها على الجامعات والكليات العلمية والتقنية والمعاهد المهنية لاستخدامها كوسائل تعليمية إيضاحية، وعلى محطات التلفزيون العربية لتعميم الثقافة والتقنية وتوعية الجمهور العربي بها.

4 – تنظيم ندوات وحلقات دراسية ومواسم علمية ثقافية ومناظرات ومعارض وفق أهداف واتجاهات واهتمامات المؤسسة.

١ وقد لاحظنا تنوع كبير في المواضيع والمحاضرين ودعوة للحوارات حول أهم القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[100]

5 – إنشاء مكتبات علمية عصرية عامة، تحتوى على أهم الكتب والدراسات والدوريات المنشورة بالعربية واللغات الأخرى الحية في المجالات المختلفة المذكورة آنفا كي يستفيد منها الجمهور والمهتمون والباحثون من داخل المؤسسة وخارجها.

6 – تنظيم مسابقات لتشجيع العلماء العرب على البحث العلمي، وتشجيع معلمي العلوم في المدارس الإعدادية والثانوية العربية على أجراء تجارب علمية مبتكرة أو مطورة.[101]

هذا ويعتبر البنك العربي أحد أهم مصادر دخل المؤسسة حيث اتخذت الهيئة العامة للبنك تاريخ 31 آذار 1978 قرارا بموجبه يتبرع هذا البنك 2% من صافى أرباحه سنويا للمؤسسة. كما يعتمد الدخل أيضا على تبرعات عائلة المرحوم عبد الحميد أحمد شومان وعلى هبات أخرى.

يختلف الدور الذي يلعبه رجال الأعمال الفلسطينيين–الأردنيين عن آي دور آخر لأقرانهم في بلاد الشتات العربية فهناك خصوصية تجعلنا نفرد لهم فقرة خاصة بهم.

---

100 انظر إلى دليل فعاليات منتدى شومان (محاضرات وندوات) 1978 – 1993، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1994.

101 انظر إلى كتيب مؤسسة عبد المجيد شومان، النشأة – الأهداف – الإنجازات، عمان، 1987.

فنتيجة لاعتبار السلطات الأردنية الضفة الغربية كجزء من الأردن (حتى قرار فك الارتباط)، حصل الفلسطينيون اللاجئون إليها على جوازات سفر أردنية و عوملوا على الأقل من الناحية القانونية كمواطنين أردنيين.[102] ولكن قلة وجود الفلسطينيين في القطاع العام والمناصب الحكومية البارزة جعلهم يتركزون بالقطاع الخاص ويمكن أن نذكر شخصيات هامة من الدرجة الأولى كعبد المجيد شومان رئيس البنك العربي ذلك البنك الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الأردني، وهو بنفس الوقت عضو مجلس الأعيان الأردني وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. كما يمكن ذكر كمال ناصر الذي كان نقيبا لنقابة المحامين وهو الآن وزيرا للعدل، وكذلك منيب المصري، رئيس شركة (Engineering and Developing Group) وهو وزير فلسطيني بدون حقيبة ووزير سابق أردني (بين 1968 و 1971). من هنا فليس من السهل أن يعلن الفلسطينيون جهرا عن أصولهم، وهذا ما شعرنا به من خلال بحثنا الميداني المتعلق برجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن. فقد استخدمت أدبيات العلوم الاجتماعية تعبير الولاء المزدوج لتتحدث عن المشاعر الثنائية عند أبناء الأقليات : ولاء للمجموعة الدينية أو الإثنية وولاء آخر للوطن الذي يحتضن الأقليات. لكن في حالة الفلسطينيين في الأردن فهم ليسوا أقلية ومن هنا فحرجهم كبير من إعلان أصلهم الفلسطيني. لقد قال لنا أحد البارزين منهم : " أنا أحمل جواز السفر الأردني لكنني فلسطيني. هذا لا يعني شعوري بانفصام شخصيتي " لقد أدهشنا حديث هذا الشخص ببرودة أعصاب حتى عندما يتكلم بالقضايا السياسية الساخنة فهو لم يستخدم أبدا ضمير "نحن" ولكنه كان يتحدث عن "السيد ياسر عرفات ورفاقه" أو " الحكومة الأردنية ".

لنأخذ مثلا أخر يختلف عن الأول بصراحته الشديدة. المهندس إبراهيم عياش، صاحب شركة استشارات هندسية مرموقة حيث كان رئيسا لنقابة المهندسين من الفترة 1976 – 1980 و 1984 – 1988، وهو عضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1969 وعضوا في المجلس المركزي كذلك. يقول عياش : "أنا أعتبر نفسي مواطنا ونقابيا أردنيا بشكل كامل. فلابد أن نعرف أن كل المنظمات السياسية الفلسطينية تحمل برنامجا سياسيا يتعلق بالقضية الفلسطينية وبرنامج آخر للمجتمع الأردني. ولكن منذ القرار السياسي الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية فقد تغيرت كثيرا من الأمور. فالسلطة الأردنية تميز بين الأردنيين الأصليين وبين من لهم أصل فلسطيني. وقد بدأنا نقرأ مقالات ضد وجود الفلسطينيين في

102– نذكر أن هناك شرائح مختلفة من الفلسطينيين في الأردن. فالموضوع أعقد من الطريقة التي نعرضه بشكل مبسط. فهناك من لهم جوازات سفر فقط لمدة سنتين وبالتالي يعتبروا كأنهم مقيمون بشكل مؤقت، إضافة إلى من لديهم وثائق سفر أردنية كونهم لاجئين من أصل غزاوي.

بعض الصحف. " فيما يتعلق بالنقابات المهنية هناك ضيق يعبر عنه بعض الأعضاء : من طرف الأردنيين، هناك من ينادي باستقلالية الفروع الموجودة في الضفة الغربية بحجة أن هناك حل سياسي وبالتالي استقلالية للأراضي الفلسطينية. ولكن نعتقد أن ذلك ليس إلا تبريرا لعدم رغبتهم بنجاح المرشحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن للهيئات الإدارية للنقابات والذين يمكن أن يستفيدون من تصويت فلسطيني في الضفة الغربية. ويرد إبراهيم عياش على ذلك بقوله أن ذلك أسطورة أكثر منه حقيقة. ويضرب مثلا على ذلك مبينا أن انتصار كمال ناصر المرشح من أصل فلسطيني في انتخابات نقابة المحامين، كان نتيجة لتصويت أردني وذلك لأن أغلب المحامين في الضفة الغربية هم من البعثيين أو اليساريين الذين يكرهون كمال ناصر وبالتالي لقد صوتوا إلى خصمه الأردني حسين مجالي. أما من جهة الطرف الأردني من أصل فلسطيني، فهم لا يريدون فصل الفروع من الضفة عن النقابات الأم في عمان ولكن لا يريدونها بمقابل أن تكون مجرد فروع تتلقى الأوامر في عمان. ولذا بعضهم ينادى بأن تكون هناك وحدة بين جهتين متساويتين.

الخاتمة

بين الدراسات الماكرو اقتصادية لشروط التنمية والتحليلات الانتروبولوجية الدقيقة للتحولات فى المجتمعات العربية، تجد سوسيولوجيا الفاعلين الجدد، فى حالتنا رجال الأعمال، مكان لها. إن البحث عن هذه الشريحة، بأدوارهم واستراتيجياتهم، كفيلة بتوضيح التطورات الاجتماعية والسياسية المالية وكذلك برصد المشاكل التى تواجه وضع برامج إعادة بناء الأراضي الفلسطينية. هذا ما حاولنا مقاربته فى هذا الكتاب.

لقد حرصنا قدر الإمكان أن نخضع التحليل الطبقي لهذه الفئة لاعتبارات أخرى غير اجتماعية ناتجة عن طبيعة التحرر الوطني الذي يعيشها هذا الشتات. ولهذا فإن المرحلية والانتقالية التي تتسم فيها صيرورة الأراضي الفلسطينية تجعلنا نحذر من التحليلات السكونية التي تختزل رجال الأعمال إلى طبقة برجوازية متماسكة وتختزل العلاقة مع شبه الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية) إلى تحالف اقتصادي كلاسيكي. هذا ولقد اظهرنا رجال الأعمال الفلسطينيين فى الشتات ليس كمجموعة متجانسة لأهداف واحدة ولكن كعناصر فريدة ومجموعات متفرقة، حيث يجمع كل واحد منهم بآن واحد عدة توجهات التي تختلف باختلاف الأصل الجغرافي، الوضع القانوني والمدني في البلد المضيف، قرب وبعد هذا البلد عن الأراضي الفلسطينية.

عندما درسنا العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، لقد حددنا مجموعة محددة ملتزمة. لقد بينا كيف ان هذه المجموعة قد بحثت لها عن دور في عملية تأسيس وبناء الكيان الفلسطيني. ورغم انتباهنا إلى تبني هؤلاء لبروفيلات منخفضة لعدم خلق قطعية مع السلطه الوطنية الفلسطينة، فإنهم فعلوا ذلك لكي يستطيعوا المفاوضة بشكل أفضل معها. لا ينتظر هؤلاء خطة مارشال [103] لبناء الكيان الفلسطيني كما يتمنى ذلك كثير من رجالات السلطة الوطنية. انهم ينتظرون بالمقابل دعم سياسي في الغرب اكثر منه اقتصادي. وهم لا يطلبون شيئا من الدولة إنما يبادرون كقطاع خاص، حيث تتضمن نشاطات مجالات مختلفة بدءً من استراتيجية شاملة وانتهاءً إلى مشاريع صغيره محلية تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني، ولكن الاتجاه العام يبقى لعدم الاستثمار. وهكذا نجد بعض المشاريع الاستثمارية الهامة ولو أن ذلك لا يعني تأييد كامل أو جزئي للسلطة الوطنية أو لعملية السلام.

[103]– وهي الاستثمارات الخارجية والمكثفة التي صبت في أوربا لنشل إقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية.

وبما أن لرجال الأعمال في الشتات إمكانية لتعبئة مصادر مالية هامة وشبكه علاقات واسعة في العالم الخارجي فإن مدخلها إلى السلطة الوطنية سهل ومباشر. فنحن نجدهم في كل المناسبات (توقيع اتفاقيات السلام على سبيل المثال) وداخل كل الوفود الرسمية الذين زارت الشرق الأوسط (مع سكرتير الدولة الأمريكي وارن كريستوفر، أو مع رئيس وزراء الكندي). ولكن هذا لا يعني أن دورهم في اتخاذ قرارات السياسات العامة وخاصة الوطنية كبير. وعلى العكس أن هذه النخبة تَشْعُر بالمرارة لعدم طلب السلطة الوطنية استشارتها، حتى في الأمور الأكثر اقتصادية كالتعريفة الجمركية وقوانين الاستيراد والتصدير. ويتوزع رجال الأعمال بين موقفين: موقف من لا ينتظر من السلطة الوطنية لا ارض ولا سوق ولا حتى ضمانات مالية وإنما فقط ديمقراطية للمجتمع ولامركزية لهيئات اتخاذ القرار، وموقف من هم واعين أن الوقت لم يحن بعد لمحاسبة السلطة الوطنية فيما يتعلق بالأمور العامة ولا حتى في تفاصيل عملية السلام لان الطريق للتحرير مازال طويلا وينبغي إعطاءها الوقت الكافي قبل الطلب بالمشاركة الفعلية في السلطة.

لكن ما هي قدرات هذه النويات الشتاتية (رجال الأعمال في الخارج) بالاهتمام بالأمور العامة وعدم الاكتفاء في الخلاص الفردي (Boheur Privé)، وفق تعبير هيرشمان (Albert Hirschmann, 1983). الوقت لم يحن بعد على ضوء نتائج أبحاثنا أن نجاوب جواباً دقيقاً. لكن باستقلاليتها عن السلطة الوطنية، يمكن لهذه الشريحة أن تلعب دورا هاما بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني مزدهر في الأراضي الفلسطينية. يمكن أن يؤسس افتراض تحالف بين مؤسسات وجمعيات غير حكومية قوة لا يمكن الالتفاف عليها بسبب الدينامية التي يمكن بها دفع عملية التعبئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتجاهله. ولكن هناك افتراض آخر أن يتنازل رجال الأعمال المنتقدين للسلطة عن دورهم تحت حجة أن هذه السلطة ما زالت في مرحلة التحرر الوطني. وتتحول هذه الصور الكبيرة بالتالي إلى بروفيلات منخفضة. وكما ذكرنا في الفصل الخامس فإن التوجه السائد حاليا هو للمصالحة وعدم الانتقاد إلا في الحدود الدنيا.

السياسيه والاقتصاد : وضع الحصان أمام العربه

منذ قرب انتهاء من كتابة هذا الكتاب، لقد بدت تلوح بالافق تشكلات سياسية جديدة، لقد تسارعت الأحداث والعمليات الأربعة التي قادتها حماس في إسرائيل في شهر آذار 1996. فقد أدت، من جهة السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى قمع هذه الحركة واتخاذ قرارات غير

ديمقراطية تنتهك مبادئ حقوق الإنسان، ومن جهة إسرائيل إلى تعنت وإلقاء تصريحات استعراضية فيما يتعلق بمستقبل القدس والأراضي الفلسطينية. ولقد لاحظنا من خلال المقابلات التي أجريناها حديثا وبعض التصريحات للجرائد من قبل رجال الأعمال، أنهم ينظرون بقلق شديد للتطور الحاصل حاليا للأراضي الفلسطينية. وليس هذا كل شيء، فالأمور تتعقد أيضا وتتعمق حالة عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية مع وصول الليكود إلى الحكم منذ نهاية مايو 1996، وانتخاب نياتنياهوا من قبل نصف الاسرائيلين مدفوعين بأيديولوجيا شعبوية التي تريد "السلام مقابل السلام" بدل "السلام مقابل الأرض". لا يمكن لأي شخص الآن تكهن درجة التقلبات التي ستشهدها عملية السلام. لقد حان الوقت لاعادة وضع الحصان أمام العربه والتفكير بمدنى ملائمة الارادوية الدولية التي أرادت من الاقتصادية "دواء لكل داء". فالاقتصاد يمكن أن يدعم السلام ولكن لا يمكن أن يخلقه.

إن الزمنية الاقتصادية طويلة، بمعني أن نتائج الأنشطة الاقتصادية لا تظهر للغد القريب. فالتحولات الناتجة عن المشاريع الاقتصادية بمستواها الماكرو والميكرو التي تقررت أو وعد بها من قبل الدول المانحة أو رجال الأعمال الفلسطينيين لايمكن أن تحل سريعا حالة البؤس والبطالة الناتجة عن الوضع المؤقت لسلام غير مرسخ.[104] لقد كانت رؤيه بعض الأطراف السياسية اقتصاديه بحته في محاولتهم لفهم ديناميات العنف الناتجه عن الصراع العربي الاسرائيلي، راسمين بذلك مخططات لمشاريع ماكرو اقتصاديه إقليميه بدون الأهتمام بالمستويات الميكرو. لقد تصور هؤلاء ايضا ان الإشكاليات السياسيه باطارها العام قد انتهت وحان الوقت لدمج منطقه الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ولكن عولمة الاقتصاد لا تشير فحسب إلى تواجد الشركات الكبيرة العابرة للقارات وإنما إلى وجود شبكات في الشركات الصغيرة والمتوسطة. هاتين الآخرتين، كونهم يعملون بمنطق الربح واستشراف المستقبل القريب وتقدير المخاطره، تتوائم بشكل سيء مع المنطق السياسي لحل الصراع وتتراجع أمام عدم الاستقرار الاجتماعي. إن قلة الاستثمارات التي مولها فلسطينيو الشتات في داخل

---

104 – في الوقت الذي تصل البطالة إلى شبه 50% من قوة العمل في الأراضي الفلسطينية، لا يمكن حدوث تغير نوعي في حياه الناس اليومية بدون كمية هائلة من الاستثمارات. فحسب مركز الاستثمارات في عزة فان 49 مشروع ممول من الخارج في غزه بين أكتوبر 1991 وأكتوبر 1993 (بقيمة 60 مليون دولار) قد شغلوا 800 شخصا. بمعنى آخرنحن بحاجة إلى 75000 دولار كمتوسط لتشغيل عامل واحد. (كتيب صادر من المركز، غزة)

الأراضي الفلسطينية تظهر لنا بوضوح حاجة الفاعلين الميكرو اقتصاديين إلى حد أدنى من الاستقرار السياسي الضروري للاستثمار.

وعلى أية حال، هل تم دفع الاقتصاد بشكل فعلى لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ؟ لقد ظلت المشاريع الاقتصادية الإقليمية المقررة من قبل القوي السياسية الفاعلة في مؤتمرين الاقتصاريين للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية المتفقدين في الدار البيضاء (1994) وعمان (1995) في غالبيتها حبرا على ورق. أما التطبيع الاقتصادي من إسرائيل وجيرانها العرب هو من الآن على مستوي رسمي بين الدول ولا يعني كثيرا السكان. علينا أيضا أن نتساءل إذا كان من الملائم استخدام التعبير الدارج على الموضه "اقتصاد وسلام" في الشرق الأوسط؟ إذا كان المقصود هنا تمييز الاقتصاد الحالي عن "اقتصاد الحرب" فيمكن أن نفهم ذلك بشرط أن يظل في ذهننا أن التمييز في المفاهيم الاقتصادية المتولدة من الحروب المتتالية قد ابقت على آثار عميقة لها. فعلى سبيل الامثله، فإن تكاليف المالية والمعيقات الإدارية لاستخدام ميناء اسدود الإسرائيلي، الذي يبعد 40 كم عن عزة، من قبل الفلسطينيين كبيرة لدرجة أن الفلسطينيين عندما تفتح الحدود مع مصر سوف يفضلون استخدام ميناء بورسعيد، رغم بعده من غزة، كما ذكر لنا بعض رجال الأعمال ؛ من جهة أخرى تفرض إسرائيل جمارك تصل إلى 300 % على المنتجات المصرية المصدرة (مثل مياه بركه) بينما لا يوجد إية جمارك على المنتجات الأوربية بفضل الاتفاقية الاقتصادية الموفقة بين إسرائيل والسوق الأوربية المشتركة ؛ وأخيرا فإن العوائق التي تفرض على حركة اللاجئين الفلسطينيين من قبل السلطات العربية تمنعهم من توسيع أسواق لبضائعهم في المنطقة أو اللجوء إلى أسواق خارجها، كما سنرى ذلك لاحقا.

<u>إنهم ليبراليون، ولكن هل هم ديمقراطيون ؟</u>

إن ضعف المجتمع المدني في كثير من الدول العربية جعلني أفكر بدور العناصر فوق الوطنية أي النخب الاقتصادية المتواجدة في الخارج والتي بصفتها بعيدة عن السلطة تستطيع أن تدفع عملية الدمقرطة، وخاصة في وقت لم تعد الحكومات الديمقراطية الغربية (المقصود

هنا الموقف السياسي الرسمي) تهتم في إجبار الديكتاتوريات على دمقرطة أنظمتها واحترامها لحقوق الإنسان وذلك في حال أن هذه الأنظمة "مستقرة" و"قوية".105

من هنا جاء تساؤلنا : هل يمكن للنخبة الفلسطينية في الخارج بدفع عملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية ؟ الوضع ليس بسيطا بسبب تشابكات مرحلة بناء الدولة الفلسطينية بكل ما يتطلبه ذلك من بناء اقتصادي ونظام سياسي ديمقراطي مع مرحلة التحرر الوطني التي تفرض نوع من الاستثنائية للمناضل والثوري والعسكري. لهذا ينبغي الأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات التي ستجعلنا ننظر إلى بعض الأمور بمنظار النسبية وليس الحسم.

قبل الحديث عن المرحلة الحالية لعل علينا الرجوع قليلا إلى التاريخ لنتساءل هل يقدم تاريخ البرجوازية الفلسطينية دروسا هامة فيما يتعلق بطبيعة علاقتها مع القضية الديمقراطية في زمن الاحتلال البريطاني لفلسطين ؟ فهل كانوا ديمقراطيون آنذاك أم لا ؟ نعتقد أن التجربة السياسية التي عاشتها البرجوازية آنذاك مختلفة تماما عن السياق الحالي : فتشتتها وبالتالي التأثير الحاسم لطبيعة الأنظمة السياسية في مجتمعات اللجوء، إضافة إلى تأثير النظام السياسي الإسرائيلي (العدو ولكن الذي يمكن وصفه بالديمقراطي مقارنة مع منطقة تعج في الديكتاتوريات العربية). كل ذلك يفترض خضوع هذه البرجوازية إلى تاريخانية وبالتالي تطورها وتغير مواقفها. وينبغي التذكير بنتائج أبحاثنا التي بينت أن البرجوازية الجديدة هي ليست من النوع "الورثة" وبالتالي فهناك عناصر متنوعة قد أمدت هذه الشريحة. وهكذا فنحن نرفض أن نعود إلى التاريخ مقيمون بذلك نمط تطور بسيط بين ما كان وما سيكون ولهذا لابد من النظر إلى ما فعل رجال الأعمال في الوقت الحاضر في المجتمعات التي عاشوا بها.

في حالة الأردن لقد ساهمت التجربة الديمقراطية، رغم ضحالتها، في إعطاء نوع من أنواع حرية الرأي السياسي ولكن من خلال دراستنا لهذه الفترة لم نجد تأثير لرجال الأعمال

105- مع تسارع الأحداث العالمية من سقوط للأنظمة الشيوعية لأوروبا الشرقية واندلاع حرب الخليج فقد تبين لنا لأي درجة يمكن للحكومات الغربية أن تقدم مصالحها الاقتصادية والأيدولوجية على مبادئها حول حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يبدو لنا من محاولات الحكومة البريطانية لطرد الدكتور محمد المسعري الذي بانتقاده للحكومه السعوديه قد اضر بتجارة المعدات العسكرية البريطانية للسعودية. انه ليس من محض الصدفة أن يستخدم شارل باسكوا (وزير الداخلية الفرنسي السابق في حكومة بالأدور عام 1995) تعبير "مصالح فرنسا" عندما وجه تهديدا للمهاجرين المغاربة بطرد كل من يخالف هذه المصالح. انه لم يستخدم "مبادئ فرنسا" وإنما "مصالحها" وهو الفرنسي الذي يفخر سابقاً بميراث الثورة الفرنسية وبمبادئ الجمهورية والجاكوبانية الفرنسية في الحرية والإخاء والعدل (الشعارات الثلاث للثورة الفرنسية). لكن الوضع ليس بهذه السوداوية فالغرب لم ولن يكون فاعل اجتماعي-سياسي واحد، فهناك مؤسساته غير الحكومية NGOs التي يمكن ان تضغط على الأنظمة القمعية بأشكال متفاوتة متباينة حسب اعتبارات عده.

الأردنيين (وجزء هام منهم من أصل فلسطيني) في دفع عملية الدمقرطة. لقد كان الناطق الرسمي للمطالب السياسية الديمقراطية هي النقابات المهنية (وخاصة نقابة المهندسين، الأطباء، المحامين، الصحفيين) وكذلك الأحزاب السياسية. نعتقد أن رجال الأعمال قد اكتفوا في طلب قوانين اقتصادية واضحة بدون أن يذهبوا أبعد من ذلك حسب تعبير السكرتير العام لرجال الأعمال الأردنيين.[106] ولكننا لا يمكن أن نستنتج من ذلك بالضرورة أن هؤلاء لا يريدون دعم العملية الديمقراطية، فيمكن أن نتصور عدم استطاعة البعض للتعبير بسبب وضعهم الهش في وقت يمكن أن تصفهم السلطات الأردنية بأنهم يعملون "مصالح خارجية". فيما يتعلق بسياق المجتمع الآخر يمكن ذكر أن هناك إشاعات تحدثت عن دور رجال الأعمال التشيليين من أصل فلسطيني في دعم الدكتاتور بينوشيه ولكن دراستنا لا يمكن أن تؤكد أو تنفى مثل هذا التحليل.

كل ذلك يجعلنا أن نقول أن موقف الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة من موضوع الديمقراطية لا يمكن أن يسقط على ما يمكن أن يكون موقفهم من العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية.

ومن هنا حاولنا، من خلال أبحاثنا الميدانية مع رجال الأعمال الفلسطينيين في ثمانية دول من الشتات، أن نستفسر عن مرتكزات مطالبهم الاجتماعية السياسية. نستطيع القول في تحليل خطاباتهم أنه لم يكن مفهوم الديمقراطية واضحاً بشكل دائم في خطابهم كهدف بحد ذاته. من وجهة نظر البعض، الديمقراطية تعني فقط إلغاء مركزية السلطات، بينما للبعض الآخر، هي حرية التعبير وإمكانية مشاركة الجماهير بالسياسة، أو هي هدف على المدى البعيد حكماً وليس قبل حل مشكلة الاحتلال الإسرائيلي. ولهذا ينبغي عدم اعتبار رجال الأعمال كـــ "طبقة" حاملة للعملية الديمقراطية، كما فعل ذلك ماركس عندما تكلم عن الطبقات الوسطى. نحن هنا أمام تنوع عريض ومعقد للخطابات التي تأخذ لون التجربة في المجتمع المستقبلي ولكن هذا لا يعنى أن العلاقة ميكانيكية. فصحيح أن خطاب رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا فيما يتعلق بالديمقراطية أوضح من أقرانهم في سوريا ومصر ولكن تنوع المواقف كبير ضمن المجتمع الواحد.

---

106 – مقابلة في شهر آذار 1996.

عوائق أقلمة الاقتصاد الفلسطيني

لقد تبين لنا من خلال بحثنا الميداني أن الحدود بين الدول العربية تشكل جدارا كاتما كجدار الصين تمنع حرية تنقل الفلسطينيين بين الدول العربية وهذا عامل أساسيا في إعاقة الاقتصاد الفلسطيني في الشتات في أن يلعب دورا إقليميا أو عالميا، في وقت تشكل عولمة الاقتصاد إحدى الاتجاهات الهامة في العصر الحديث. ورغم ذلك فقد ظهرت لنا محاولات عديدة لخلق وتكسير هذه العوائق السياسية والبيروقراطية.

فمن جهة حاول رجال الأعمال أن يستفيدوا من وجود أخوة وأقارب لهم في بلدان مختلفة لتوسيع أسواق تصريف بضائعهم أو فتح فروع لمصانعهم أو بكل بساطة بدعم مالي لمشاريع لآخرين. لقد لاحظنا أن كثير من رجال الأعمال في الخليج ما يستثمرون في البلدان التي قدموا منها وغالبا في مشاريع يديرها أو يساهم فيها أهلهم في الأردن أو في سوريا أو في الضفة والقطاع. ومن جهة أخرى فقد لاحظنا ظاهرة ما يمكن أن نسميه "البحث عن جنسيه " أو بالأحرى " البحث عن جواز السفر"، كرد فعل على التهميش الذي يعانيه أصحاب وثائق السفر الصادرة من سوريا أو لبنان أو مصر. في الإمارات العربية المتحدة هناك بحدود 20% من عينتنا من يحملون جوازات سفر كندية أو أمريكية أو أوراق هجرة. وهناك من لديه عدة جوازات سفر لمعرفتهم أن لكل واحد منهم ميزته ومثالبه.لقد بدأ هذا الاتجاه بعد الشعور بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عاني منه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الأولى ووصل ذروته في حرب الخليج الثانية. فكثيرا ممن عاشوا فترات طويلة في الخليج قد بدءوا يفكرون فيما بعد التقاعد لأنهم يعيشون هنا كغرباء حتى ولو قضوا جل عمرهم فيها. فحكومات الخليج يعتبرون بلادهم بالنسبة للغرباء مكان "عمل" وليس مكان " عيش"، فعلي هؤلاء العودة إلى البلاد التي قدموا منها بعد انتهاء عقودهم. لكن بالنسبة للفلسطينيين أين هي تلك البلاد التي قدموا منها، فلسطين قد أصبحت إسرائيل والأراضي الفلسطينية المستقلة لا تمون السلطة الوطنية على إعطاء إذن بالعودة لأحد بدون " نرحم" الإسرائيليين، أم لبنان التي بدأت تطلب منذ منتصف 1995 فيزه عودة للفلسطينيين " رغم حملهم للوثيقة اللبنانية"، حتى تتجنب من تراكم " النفايات البشرية" 107 لديها، أم مصر التي

107- هذا التعبير لوزير السياحة اللبنانى صرحه فى باريس قاصدا بذلك الفلسطينيين، وذلك بعد أزمة الفلسطينيين على الحدود الليبية المصرية.

تحرم كل فلسطيني يحمل وثيقة مصرية وغادرها منذ أكثر من ستة أشهر من العودة لها حتى ولو كانت زوجته مصرية.[108]

لم يبقى من يرحم إلا تلك الدول التي مازالت تفتح ذراعيها للمستثمرين والمهاجرين ككندا والولايات المتحدة، جمهورية الدومينيك، وبليز، وبنسب أقل بعض الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وألمانيا (حتى عهد قريب).

لنأخذ مسار البقاء على الحياة اقتصاديا لأحد رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في الإمارات العربية المتحدة :

ولد ع.س.ع في القاهرة عام 1947 من أب مناضل ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين وقائد من قواد الحاج أمين الحسيني الذي أصبح فيما بعد لاجئا سياسيا في مصر ومسئولا للهيئة العربية العليا هناك. لقد حصل ع. س.ع على الثانوية العامة في القاهرة في عام 1967 ولقد حثته النكسة آنذاك للالتحاق بحركة فتح التي أعطاها من عمره 5 سنوات وبعدها انتقل إلى الكويت ليبدأ مشوار حياته الاقتصادي من عامل في قطع غيار السيارات إلى شريك ووكيل لقطع غيار الشاحنات المرسيدس هناك. في شهر حزيران 1990 قدم ع.س.ع كالمعتاد طلب فيزا لمصر لعائلته حيث يقضي منذ عدة سنوات أجازته الصيفية في القاهرة حيث أهله وأخوته. ورغم أنه يحمل الوثيقة المصرية، لقد امتنعت السفارة المصرية من إعطاءه فيزا بناء على تعليمات جديدة من السلطات المصرية.[109] لقد رجع حزينا من السفارة وبدأ يفكر أين يمكن أن يقضي أجازته الصيفية بعيدا عن الجو الجهنمي الحار في الكويت وهو الذي يحمل وثيقة تكاد تمنعه من التحرك لأية بلد. في تلك الليلة، لقد فكر لأول مرة بضرورة الحصول على جواز سفر كندي، ومنذ الصباح الباكر كان أول من تقدم إلى السفارة الكندية ليسأل عن شروط الاستثمار والهجرة إلى كندا. لقد كان مطلوبا من كل مستثمر أن يضع 50 ألف دولار في بنك كندي بحد أدني ثلاث سنوات. وهكذا غادر بعد عدة أيام إلى هناك ليضع مبلغ 100 دولار. وبعد عودته إلى الكويت بدأ يحضر الأوراق للهجرة ولكن قبل اكتمال أوراقه كان العراق قد غزا الكويت وأغلقت السفارة الكندية أبوابها وأصبح سجين الكويت لا يستطيع مغادرتها.

---

[108] كما ذكر لنا ثلاثة أعمال متزوجين من نساء مصريات عن هذه المشكلة وكيف أنهم يضطرون إلى اللجوء لطرق ملتوية لتمكن دخولهم إلى مصر.

[109] و هذا يعنى، حسب قوله، أن السلطات المصرية تعرف قبل شهرين من غزو العراق للكويت بذلك. وبهذا لم تكن تريد أن يكون هناك فلسطينيين لديها آنذاك.

استمر في عمله مستخدما ما لديه في التخزين من قطع غيار. ولكن في 10 أيار قد سرق إحدى مخازنه فأرتابه الرعب وقرر شحن كل بضاعته إلى بغداد، حيث الأمن أكثر استتبابا. لقد فتح هناك محلات وبدأ يحاول الخروج هو وعائلته من العراق. لقد حصل على طلبات لاتمام معاملة الهجرة إلى كندا عن طريق شريكه في الأردن ولكنه لم يستطع الامتثال إلى المواعيد التي حددتها السفارة الكندية في سوريا وذلك لعدم تمكنه من دخول الأردن. وهكذا أنهي كل حظ له بأن يهاجر هناك. وبدأ يفكر في حلول أخرى وذات يوم أعلمه شريكه أن هناك دولة أسمها بليز،قد استقلت حديثا عن إنجلترا، تقبل مهاجرين لها مقابل 50 آلف دولار للدولة و 15 آلف دولار للوسيط. وبعد معاركات مريرة مع الإدارات الحكومية في مصر للحصول على أوراق رسمية كقيد النفوس لأولاده وزوجته الذين ضاعوا في النقل بين الكويت وبغداد، استطاع أخيرا إرسال الملف كاملا مع المبلغ. وحصل في بداية عام 1994 على جواز سفر بليزي. وكما ذكر لنا فأنه شعر لأول مرة "بانتماء إلى بقعة من الكرة الأرضية" وأنه في مأمن من "تقلبات الحياة"، هذا على الرغم من أنه لا يعرف بدقة حتى الآن أين تقع بليز على خريطة العالم. وهكذا خرج بعد ثلاث سنوات انتظار في العراق إلى الأردن حيث أبقي عائلته هناك، وأراد أن يعود إلى الكويت بعد تحريرها ليدرس إمكانات الاستمرار هناك وخاصة أن له وكالة للمرسيدس لقطع الغيار. وقد كان على أهبة التحرك هناك لكن أحد أصدقائه سارع وابلغه أن الكويت مثل كل دول الخليج ترفض الآن التعامل مع جوازات السفر البليزي لأن السلطات هناك قد انتبهت أن هناك فلسطينيون يحملون هذه الجوازات. وهكذا ألغى مخططه للعودة إلى الكويت وبقي سنة في الأردن باحثا عن طريقة لاستمرار أعماله. وأخيرا لقد استطاع بواسطة بعض علاقاته أن يغادرها إلى دبي في بداية عام 1995 حيث يعمل الآن هناك على رأس شركة قطع غيار لشاحنات المرسيدس.

اعتقد أن هذه القصة معبرة بما فيها الكفاية ولست في حاجة إلى تعليق. ونكتفي بالقول أنها تبين مدي تأثير هشاشة الوضع القانوني لكثير من فلسطيني الترانزيت في مصير أعمالهم الاقتصادية.

الملاحق

الملحق رقم1

استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين داخل الاراضي الفلسطينيه

استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين القاطنين في مصر داخل الاراضي الفلسطينيه

الاسم	الاستثمارات في طور التنفيذ	مشاريع استثمارية تحت الدراسه
سالم ابو جبارة		تصنيع قطع غيارات مركبات وملابس جاهزة
محمود الفرا	1-شركة المقاولات والتجارة – فلسطين 2- المقاولون العربي فلسطين- عثمان احمد عثمان والفرا برأسمال 2 مليون $ (المباشرة باعمال مطار غزة: الاعمال المدنية بقيمة 60 مليون اضافة الي بناء ثلاثة فروع البنك العقاري المصري في غزة 3- شركة فلسطين للتجارة المصرية ولتمثل الشركات الاجنبية. 4- شركة الصبور- الفرا – فلسطين: شركة استشارات هندسية (بمشاركة مع شركة قطاع عام مصري محمد حسن صبور) 5- الشركة الفلسطينية للتنمية التي بدأت بناء مدينة للعسكريين في عمر بقرب غزة لبيع الشقق بالتقسيط 6- شركة فلسطين العالمية للاستثمار: شركة فلسطين مصرية برأسمال 100 مليون $ لها فرعين في غزة والقاهرة 8- مطحنة قمح (Palestinian Flour Mill Co.) برأسمال 14 مليون في غزة	
زهير عماشة		مطعم بروست تشكن Prost chichenفي القدس
فهمي فاروق الحسيني	المهندسين الاستشاريون العرب/ محرم وباخوم (مشاركة مع الشركة المصرية محرم وباخوم)	تجارة مواد بناء مصرية وخاصة انابيب PVC
جليل مهنا		بناء 20 دونم ابنية سكنية بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية
صلاح الريس	غزة: 1- انشاء شركة انشاءات هندسية مع مشاركة المهندس المصري كمال الزهيري وشركة سويدية حتى يستطيع الاستفادة من المشاريع التي تمولها الحكومة السويدية. لقد وقع عقد في 1995/4 لبناء مستشفي اطفال بكلفة تقديرية 200 مليون $. 2-محل بطابقين لبيع الموكيت والسجاد المصري واجهزة منزلية.	بناء فندق 5 نجوم في غزة
سامي مرتجى	1- شركة مرتجى اخوان للاجهزة الصناعية – غزة شركة تمثل مجموعة شركات اوروبية اخصائية في مولدات الطاقة والعنفات 2- شركة تجارة الاجهزة الكهربائية المنزلية 3- مرتجى للعقارات: بناء فندق 4 نجوم في غزة وبناء ابنية سكنية	لشركة مرتجى للاغذية الصناعية – مصر لتصنيع السمنة وزيوت والحلويات الصناعية: بسكويت وبوظه
ميسون على شعث و محمد صالح		شركة طباعة ونشر في غزة

خليل صراف	1- شركة فلسطينية- مصرية للانشاءات هندسية مع مشاركة شركة الناصر حسن علام المصرية 20- شركة تجارية لتوريد المواد الطبية المصرية الي الداخل	مدرسة امريكية في غزة
يوسف الشنطي	غزة: بمصنع احذية، مساهم ومؤسس بيت مال المسلمين وهو شركة اسلامية للاستثمار براسمال 15 مليون $، ويسعوا لانشاء بنك اسلامي	مصنع تجميع برادات وغازات وغسالات اوتوماتيك
محمد الشريف		مشروع تجاري في الخليل، بما ان لدية اراضي هناك
جمال الشوا		تطوير سوق لشركات الري التي ينتجها في مصر
ماهر الشرفا	منذ 1993/9 : شركة للاستيراد والتصدير شركات مصرية : مياه سيوه، الشركة الشرقية للتتبغ وكذلك شركات اوروبية اخرى	مشاريع صناعية في غزة
صبيح التميمي	محل صاغة في السوق القديمه قي القدس	
محمد طيارة		محطة بنزين في غزة
احمد ياغي		مطعم وكازينو وحدائق ترفيهية في غزة

استثمارات رجال الاعمال الفلسطيني القاطنين

في الامارات العربية المتحدة داخل الاراضي الفلسطينية

الاسم	الاستثمارات طور التنفيذ
محمد ابراهيم ابوعيد	1994: شركة تأمين برأسمال 5 مليون $. يملك 15% من الاسهم
محمد امين حرز الله	1995: مساهم قي البنك الفلسطيني الاسلامي
باهر محمد خورشيد العدناني	مساهم في باديكو
زيادة احمد ابراهيم	مساهم مع اخية في مشروع تجاري
ابراهيم جواجه	مساهم في باديكو
عبد السلام حسني الامير	بناء مستشفي نصف خيريه بتكلفة تقديرية 2 مليون $
حسين ابو عيده	فتح شركة المؤيد للتجارة والبناء– غزة لن يعمل حتى الان
جمال ابو عيسى	مدير شركة السلام العالمية للاستثمار المحدوده شركة تأسست في مؤتمر عمان الاقتصادي ليكون رأسمالها 250مليون $
زهير العلمي	مساهم في باديكو وكذلك في اتصالات (شركة فلسطين للاتصالات)
سمير عبد الهادي	مساهم في باديكو
رياض الاسدي	مساهم في باديكو
منذر فرح	مساهم في باديكو (مع اولاده)
نعيم جاد الله	1995 صناعة جرابات من طولكرم (شركة عائلة له ثلثها)
كمال الغفري	شركة العمارة الاسلامية للاستشارات الهندسية في غزة. تنفيذ و دراسة :بناء برج 18 طابق بكلفه 6 مليون $ تحت الانشاء، فندق السمير بتكلفة 4 مليون، بناء الوحدة تكلفة 2 مليون $، بناء نعيم الغفري (650 ألف دولار)، فندق كبير مع 15 دونم، وشاليهات سياحية. مساهم في عدة شركات
محمد عبد العزيز البايضي	فتح فرع في شركة للمقاولات غزة
صبحي قديح	صناعة خلاطة البيتون مع اجهزة النقل. شراء اراضي لهذا المشروع
فاروق خليل طوقان	تطوير مصانع مجموعة طوقان في نابلس

استثمارات رجال الاعمال الفلسطيني القاطنين

في الولايات المتحدة الامريكية داخل الاراضي الفلسطينية

الاسم	مشروع طور التنفيذ	مشروع تحت الدراسة
حسن الخطيب	انشاء ثلاثة مصانع للمواد التجميلية والشامبو في بيت لحم	
حسين الحسين		مشاريع منوعه
حسن جعفر		مشروع بناء في الناصرة
روبين زهران		مشاريع منوعه
طلعت عثمان	دعم استثماري مع 59112 لمجموعة مشاريع في الضفة الغربية وغزة	
مايك جودة		فندق
عاطف رشدي		مشاريع سياحية – سكنية وبيئية
زاهي خوري	مساهم في باديكو	مشاريع منوعه
دين دباح		شركة مساهمة لبناء مدينة سكنية بتكلفة 50 مليون $
جمال ابو حمادة		جمعية الصندوق الفلسطيني (غرب امريكا) لتصنيع مواد بناء بتكلفة 20 مليون $
امير درويش		مشروع بناء سكني
قاسم نتشه	تصنيع اجهزة حرارية على الشمس	
راضي الغنام		مشروع إنتاج سجاد
عوني ابو هدبة		حي سكني
عفيف الاسمر		مشاريع منوعه
وليد صيام		مشاريع تجارية وانشاء عصارة زيتون لاحتياجات قرية
احمد الاحمد		شركة استيراد وتصدير
ابوسمير النوباني		مشروع عصارة زيتون
زياد كرم		مشروع بناء فندق في غزة بتكلفة 54 مليون $

الملحق رقم 2

الشركات المساهمه الفلسيطينيه التي أنشأها رجل الأعمال الفلسطينيين في الشتات

بنك فلسطين الاستثماري

وهو أول بنك فلسطيني في غزة وقد تأسس برأس مال قدره 20 مليون دولار بمشاركة رجال أعمال فلسطينيين وأردنيين وعرب بينهم خليجيون (كعبد الغفار جمجوم من السعودية وعيسي أبو عيسي رجل أعمال قطري من أصل فلسطيني وممثل لشركة السلام القابضة). ويرأس مجلس إدارته عبد القادر القاضي والذي أعلن أن هدف هذا البنك هو تقديم خدمات مصرفية واسعة في مختلف المجالات الاقتصادية وأكد أن المصرف سيساهم في حشد مدخرات المواطنين عن طريق تطوير محافظ استثمارية تعطي المستثمرين العائد المرجو وتوفر لهم حاجاتهم من السيولة فضلا عن توظيف تلك المحافظ في الاستثمارات ذات جدوى سواء لجهة العائد أو لجهة أسلوب توظيفها في المشاريع الإنتاجية (الحياة 24 أيلول 1995).

الشركة العربية-الفلسطينية للاستثمار القابضة المحدودة (تحت التأسيس)

لقد أعلنت مجموعة من المستثمرين العرب ، أغلبهم من دول الخليج ، والفلسطينيين عن تأسيس هذه الشركة برأس مال مصرح له قدره 100 مليون دولار وقد عقد الاجتماع التأسيسي في 23 أيار 1995 في دبي حيث تم أثناءه الموافقة على تأسيس الشركة الهادفة إلي إطلاق المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية والمساهمة فيها. وقد تم انتخاب عمر عبد الفتاح العقاد ، رجل صناعي سعودي الجنسية من أصل فلسطيني يعيش في جده رئيسا للشركة تم اكتتاب حتى ذلك التاريخ بـــ 20 مليون دولار وانيط في بنك كبيتال ترست للتنمية المحدودة ومقرها جزر العذراء البريطانية ورنا للاستثمار ومقرها الرياض بوصفهما مؤسسين للشركة ، لإدارة طرح اكتتاب خاص نيابة عن الشركة لجمع رأسمال يصل إلي 100 مليون وقد حدد الحد الأدنى للاكتتاب بـــ 100 ألف دولار وترك الحد الأعلى مفتوحا . وقد أعلن أن

بعد جمع هذا المبلغ سوف يتم تأسيس شركة تابعة تسمى " الشركة العربية – الفلسطينية للاستثمار المحدودة" يكون مقرها الضفة الغربية أو غزة ، ومن خلال هذه الشركة التابعة ستعمل الشركة الأم على الاستثمار في شركات مختلفة في المناطق سواء في صورة مستقلة أو كمساهمة . وانتخب المؤسسون إلي جانب العقاد عشرة أعضاء لمجلس لإدارة وهم عمر عباس ، نبيل العطاري ، خلدون سرور ، فؤاد قطان ، عبد الله عرفات ، غازي الشوا ، بسام أبو ردينة ، فهد العسال ، خالد الإبراهيمي ومحمد العامودي .(الحياة 25 أيار 1995)

شركة السلام العالمية للاستثمار

انبثقت فكرة إنشاء السلام العالمية من خلال مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الخليج وأقرانهم العرب بعد استطلاع آراء السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) . وقد قرر أن يكون رأس المال المصرح به هو 250 مليون دولار وحدد الحد الأدنى للاكتتاب بمبلغ 10 آلاف دولار والحد الأقصى بـــ 4% من رأس المال المصرح أي ما يساوي 10 ملايين دولار . وسوف تساهم السلطة الوطنية الفلسطينية بـــ 10 % من رأس المال .[110] وقد تشكلت اللجنة التأسيسية من جمال أبو عيسى (رجل أعمال فلسطيني في دبي) رئيسا ، سيف أحمد الوادي الرمحي ، نعيم عزت الخششي ، عيسي عبد السلام أبو عيسى (فلسطيني يحمل جواز سفر قطري) ، سعيد محمود حمود وهم من الفلسطينيين أو الخليجيين . وقد اختيرت القمة الاقتصادية في كانون الأول 1995 في عمان لاعلان انشائها على لسان وزير الخارجية القطري . وقد أريد من ذلك إعطاء هذه الشركة بعده العربي (حيث أختير مقرها الأساسي الدوحة) وتشجيع بذلك المستثمرين الخليجيين للمساهمة بها وقد حدد كتيب التعريف بتأسيس الشركة (يناير 1995) بأن الشركة سوف تركز على المجالات التالية في استثماراتها :

تأسيس البنك الفلسطيني للمشاريع (المحدود) : سيتم تأسيس البنك برأس مال قدره خمسون مليون دولار أمريكي لسد فجوة رأس المال للاستثمار في الأرض الفلسطينية وذلك عن طريق تقديم القروض والمشاركة في المشاريع وخدمات التأجير التي تعجز البنوك التجارية التقليدية عن تقديمها . وسيعمل البنك على تشجيع الابداع بتقديم الاستثمار المالي والفني لأصحاب الافكار الرائدة لتمكينهم من تنفيذ افكارهم في مشاريع مجدية ومربحة.

---

110 – مقابلة مع جمال عبد السلام أبو عيسى فى تشرين الثانى 1995.

وسيتبع البنك سياسة التعرف والبحث عن المشاريع المجدية والعمل على تنفيذها . وسيستخدم البنك احدث التكنولوجيا لتقديم خدمات عصرية لعلمائه . وسيسعي البنك لجذب المساعدات الفنية والقروض الميسرة من جهات خارجية وكذلك رؤوس الاموال من الداخل التعزيز موارده للقيام بدوره في تجديد وتطوير الاقتصاد الوطني الفسطيني ، وستتم كافة عمليات البنك على أسس تجارية.

إنشاء شركة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : نظرا للحاجة الماسة لنظام اتصالات محلي ودولي وكذلك إلي تكنولوجيا المعلومات فان الشركة ستقوم بانشاء شركة لهذا الغرض يكون مجال عملها خارج الأرض الفلسطينية وداخلها. ان دخول القرن الحادي والعشرين يقتضي ربط الأراضي الفلسطينية بنظام للتصالات محلي ودولي وإيجاد نظم معلومات تسهل تطوير القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية . ان تكنولوجيا المعلومات ضرورة حيوية حيث من الممكن وصف العالم اليوم بأنه حلقة مرتبطة ببعضها ، كما أم مجال الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا النظم يعد استثمارا واسعا ومجزيا خاصة وأن المنطقة العربية مازالت تعاني من نقص في هذا المجال قياسا على ما يجري في شرق أسيا وامريكا.

انشاء مؤسسة الشرق للثقافة والعلوم والتكنولوجيا: ستقوم الشركة بتأسيس مؤسسة ترعى الثقافة والعلوم والتكنولوجيا في الأراضي الفلسطينية وتعمل على تطويرها . ان المؤسسة المزمع تأسيسها سترعي كافة العلوم الحيوية التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية خاصة في المجالات المتخصصة في علوم الهندسة الوراثية والبيئية والطاقة والمياه وعلوم البحار ومتابعة التكنولوجيا المتطورة في الأجهزة والمعدات للدراسات والأبحاث الطبية والعلمية.

تأسيس شركة للتطوير العقاري : تحتاج الأراضي الفلسطينية إلي عدد كبير من المساكن والمراكز الصناعية الحديثة . وسيكون من أهداف الشركة تأسسيس شركة في هذا المجال تعمل على استغلال الأراضي غير الزراعية وخلق تجمعات سكنية صناعية متكاملة لا تسبب أي تناقض بيئي أو حضاري.

مجالات عمل الشركات الأخرى : بالاضافة الي الشركات التي ستقوم الشركة بتأسيسها فإن الشركة سوف تضع في اعتبارها الاستثمار في مجال السياحة لما للسياحة من مدلول حضاري وتراثي في فلسطين . كما أن الاستثمار الزراعي سوف يكون واحدا من أهداف

الشركة . وستقوم الشركة ايضا بالاستثمار في مجال الاستشارات والخدمات الفنية بالتعاون مع الشركات العالمية في هذا المضمار.

شركة البنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل المساهمة العامة المحدودة

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني في نهاية 1995 برأس مال مصرح 10 ملايين دولار أمركيي وقد تجمع المؤسسون من رجال أعمال والمستثمرين في الأراضي الفلسطينية وبعض الدول الخليجية . يرأسهم أحمد رباح عابدين رئيس لجنة المؤسسين . وقد أشار أحد المؤسسين لجريدة الرأي الأردنية (10 آب 1995) بأن "عمل البنك سيكون وفق نظام الشريعة الإسلامية معتمدا على مبدأ المشاركة والمضاربة والمرابحة ولن يتعامل بالفوائد". وقال أن " البنك الإسلامي سيعمل على اقامة مشاريع سياحية وإسكانية واقتصادية انتاجية اخري من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني اضافة إلي تقديم القرض الحسن لدعم مشاريع اسكان الأزواج الشابه والتعليم وغيرها بحيث تعاد هذه القروض دون فوائد".

ملحق رقم 3

أسماء و نشاطات الشركات التي انشأتها باديكو في الاراضي الفلسطينية

أولاً : تأسيس شركة القدس للاستثمار السياحي المساهمة المحدودة

أسست الشركة المذكورة براسمال قدره 25 مليون دولار امريكي ساهمت فيه شركة باديكو بنسبة 35% وغطى الباقي نخبة من الفعاليات السياسية في كل من فلسطين والأردن.

لقد قامت شركة القدس منذ تأسيسها بالانجازات التالية:

أ) تم استئجار مكاتب في بيت حنينا داخل حدود القدس العربية لتكون مقراً رئيسيا للشركة.

ب) تم التفاوض مع اصحاب أحد الفنادق في قلب القدس العربية لشراء مبنى الفندق الذي اكمل فيه هيكله الخرساني، وتم تقديم عرض رسمي لشراء المبنى المذكور بهدف اكماله ومن ثم تشغيله كفندق من فئة الاربعة نجوم. ومن المتوقع ان تصل شركة القدس إلى إتفاق مع مالكي الفندق حيث سيشكل هذا المشروع باكورة أعمال الشركة في القدس.

جـــ) تم التفاوض مع مالكين لأرض في منطقة الشيخ جراح في مدينة القدس لمشاركتهم بنسبة لا تقل عن 51% في بناء مشروع فندق في الموقع المذكور يحوي غرفاً تصل إلى 230 غرفة تم ترخيصها مبدئياً من السلطات المختصة. وقد تم بالفعل تقديم عرض لصحاب المشروع ومن المتوقع ان تتوج المفاوضات معهم باتفاق نهائي بموجبه تدخل الشركة شريكاً في إنشاء الفندق المذكور محققة بذلك مشروعاً ثانياً ضمن غاياتها للاستثمار داخل القدس العربية من ناحية والمساهمة في انعاش واحياء مدينتنا المقدسة.

د) تقوم شركة القدس منذ عدة أشهر بالتفاوض مع اصحاب ارض في مدينة بيت لحم لشرائها بغرض بناء فنقد عليها، ويمر المشروع حالياً في مرحلة اجراء تقييم للارض من خلال دراسة جدوى يقوم بها أحد المكاتب المختصة للوصول إلى القيمة المعقولة للارض التي تتناسب وغايات الجدوى من المشروع.

هذا وتواصل شركة القدس حالياً جهودها للبحث عن ماقع في مدن أخرى في فلسطين من أجل بناء فنادق عليها لقناعتها ان الصناعة الفندقية ستلقى في المستقبل القريب رواجاً متميزا على ضوء الزيارات العالية المتوقع حدوثها في عدد السياح والزوار سواء لأغراض السياحة العادية أو الدينية أو بهدف العمل أو الاستثمار.

ثانيا : شركة فلسطين للاستثمار العقاري المساهمة العامة المحدودة :

تم تأسيس هذه الشركة المساهمة العامة برأسمال قدره (15) مليون دينار أردني، غطى المؤسسون 85% منه وكانت حصة شركة فلسطين (باديكو) حوالي 49% من رأس المال، وتم طرح بقية الأسهم للاكتتاب في الضفة الغربية وغزة حيث غطيت بالكامل.

سُجلت هذه الشركة في مدينة غزة على ان يغطى نشاطها كافة المناطق الفلسطينية. وقد عقدت الهيئة العامة التأسيسية أول اجتماع لها في مدينة غزة بتاريخ 1995/1/19 حيث اعلن اشهار الشركة بشكل رسمي وأنتخب مجلس ادارتها الأول برئاسة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة ممثلة بالمهندس/ نبيل الصراف.

وقد وافتنا شركة فلسطين للاستثمار العقاري بايجاز عن انشطتها حتى نهاية شهر حزيران 1995 كما هو مبين ادناه.

قامت الشركة بإستئجار مكاتبها الرئيسية في حي الرمال/ مدينة غزة وتجهيزها بالأثاث وكافة الأجهزة اللازمة (هاتف، فاكس، واجهزة كمبيوتر.. الخ)، كما تم تعيين عدد محدود من الفنيين والماليين والاداريين لتلبية أعمال المرحلة الحالية. كما اقر مجلس الادارة تعيين نائب للمدير العام (ويقوم حاليا بمهام المدير العام) وكذلك تعيين مهندس مقيم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة اعمال الشركة في تلك المناطق.

ومن المفهوم ان مكاتب فرعية سيتم انشاءها في وسط فلسطين مثل مدينة رام الله وفي شمال فلسطين مثل مدينة نابلس لتسهيل متابعة المشاريع في كافة المناطق الفلسطينية.

واستكمالاً لجهود باديكو من خلال اتصالاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية تابعت شركة فلسطين للاستمثار العقاري هذه الجهود وتوصلت إلى تفاهم مبدئي خصصت بموجبه السلطة الفلسطينية قطع اراضي– كما سيبين لاحقا– ليتم تطويرها واستثمارها مشاركة بين السلطة وشركة فلسطين للاستثمار العقاري بحيث يتم الاتفاق على حصة كل طرف من هذا

الاستثمار المشترك بعد انتهاء التصاميم المبدئية Master plans ومعرفة الامكانيات الاستثمارية لهذه الاراضي Potentials. وهذه المشاريع هي:

أولاً : الضاحية السكنية المميزة

وقد خصص لهذه الغاية قطعة من الأرض تقع بمحاذاة الشاطئ شمال مدينة غزة بمساحة إجمالية مقدارها 320 دونما سيتم تطوير 40 دونما منها لإقامة مرافق سياحية على شاطي البحر (مع امكانية التعاون مع شركة القدس للاستثمار السياحي)، بينما ستقام على الجزء الاكبر ومساحته 280 دونما ضاحية سكنية متميزة تتكون من حوالي 2400 وحدة سكنية وذلك ما بين فلل مستقلة وفلل متصلة وشقق ذات مساحات مختلفة.

ومن الطبيعي ان هذه الضاحية ستكون مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة من مدارس وحضانات أطفال وعيادات طبية، ومركز دفاع مدني، ومركز شرطة، واطفائية، ومسجد، واسواق وغيرها.

وقد قامت الشركة بالتعاقد مع شركة استشارية عالمية والتي انتهت من اعداد المخططات الأولية Master Plans & Conceptual Design وكذلك عمل مجسم لكامل الضاحية، هذا بالاضافة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية، والأمل ان يتم البدء في عملية الانشاء مع مطلع عام 1996 وذلك بعد إنهاء التصاميم والمخططات التنفيذية. وسيتم تنفيذها على مراحل مجزئة إلى عدة اقسام ستطرح على المقاولين المحليين بصورة Packages ويمكن للشركات المحلية ان تتألف مع شركات اردنية وعبية بتنفيذها.

ثانياً: ضاحية الاسكان الشعبي:

ستنشأ هذه الضاحية على قطعة أرض مساحتها حوالي 150 دونما تقع غرب عزبة بين حانون شمال شرق مدينة غزة. وقد قامت إحدى الشركات الاردنية المتخصصة بإعداد التصاميم الاولية والمخطط العام لهذه الضاحية وكذلك عمل مجسم للضاحية ودراسة الجدوى الاقتصادية، وقد روعي في هذه الضاحية تخفيض تكاليفها بحيث تكون الشقق في متناول ذوي الدخل المحدود مع توفير الخدمات والمرافق الضرورية، وتتكون هذه الضاحية من حوالي 1800 وحدة سكنية علاوة على جميع الخدمات والمرافق العامة.

ثالثا: قامت ادارة الشركة بعرض هذه التصاميم والمجسمات للضاحيتين على رئيس واعضاء السلطة الوطنية بتاريخ 1995/6/30 و 1995/7/1 مع شرح كافة الجوانب المتعلقة

بها. وقد لاقت تقديرا وتشجيعا كبيراً للمُضي في إنشائها دون تأخير. ويتم الآن إجراء مباحثات مع وزارة الاسكان للاتفاق على شروط التعاقد لهذا الاستثمار المشترك.

رابعاً: بهدف الاستثمار على المدى القصير قامت الشركة أيضاً بشراء قطعة ارض بمساحة 2600 متراً مربعاً بالقرب من وسط مدينة رام الله وتتجه النية للبدء فوراً في بناء مجمع سكني تجاري عليها بعد إنجاز التصاميم والتراخيص اللازمة.

خامساً: إضافة إلى ما ورد اعلاه فقد كلفت الشركة إحدى بيوت الخبرة الفلسطينية القيام بعمل مسح ميداني ودراسة لسوق الاستثمار العقاري في الضفة الغربية، وعلي ضوء هذه الدراسة التي تم انجازها سيتم تطوير استراتيجية محددة تسير الشركة بموجبها في اختيار وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في الضفة الغربية.

وعموماً فإن الشركة تقوم حالياً بدراسة عدداً من الفرص الاستثمارية العقارية المتاحة في عدد من مدن الضفة الغربية لإقامة مشاريع تحقق مردوداً مادياً وفي نفس الوقت تحقق تقدما في تطوير الأراضي والضواحي السكنية الحديثة وتعود بالفائدة على مجمل الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ثالثاً: شركة فلسطين للاستثمار الصناعي المساهمة العامة المحدودة

عقب تأسيس الشركتين السياحية والعقارية المذكورتين اعلاه، قامت الشركة بتأسيس شركة ثالثة سُميت شركة فلسطين للاستثمار الصناعي وأختيرت مدينة نابلس مركزاً لها وكان رأسمال الشركة 15 مليون ديناراً اردنياً ساهمت فيه شركتكم بما نسبته 70% بينما تمت تغطية بقية رأس المالي من قبل مؤسسين آخرين وطرح جزء منه للاكتتاب العام.

وبتاريخ 1995/4/29، عقدت الهيئة العامة التأسيسية اجتماعها في مدينة نابلس حيث أُنتخب أول مجلس إدارة للشركة مؤلف من أحد عشر عضواً وتم انتخاب شركة فلسطين للتنمية والاستثمار رئيساً للمجلس ممثلة بعضو مجلس إدارة الشركة الأم السيد نضال السختيان، وقد ضم المجلس نخبة من الصناعين من ذوي الخبرة في فلسطين.

وقد باشرت الشركة أعمالها انطلاقاً من مكتبها الرئيسية في مدينة نابلس وتقوم الان بعمل دراسات مكثفة وجمع معلومات عن واقع الصناعة في فلسطين والبلدان المجاورة كما تجرى مناقشة مع عدد من اصحاب الصناعات القائمة في انحاء مختلفة من فلسطين تمهيداً لدراسة امكانية مشاركتهم عن طريق دعم صناعاتهم وتوسيعها وضم رأسمال جديد إليها

وتزويدها باساليب الإدارة والتصنيع الحديثة علاوة على سعي الشركة إلى انشاء صناعة رائدة ومبدعة على ضوء الدراسات التي تجُريها.

رابعاً: مشروع الاتصالات في فلسطين:

لقد بذلت إدارة الشركة مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية جهوداً مُكثفة من اجل الحصول على ترخيص من السلطة الوطنية بموجبه تتولى شركة فلسطينية مساهمة عامة مسؤولية تطوير وتشغيل وصيانة قطاع الاتصالات في فلسطين.

لقد تتوجت جهود الشركة في توقيع اتفاق مبدئي مع السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الاتصالات الفلسطينية بتاريخ 1995/5/4، بموجبه منح المؤسسون الرئيسيون للشركة المساهمة العامة ترخيصاً لتولي مسؤولية كامل قطاع الاتصالات في سائر انحاء فلسطين (غزة والضفة الغربية) وفور توقيع الاتفاق المذكور شرعت الشركة بالتعاون مع شركائها في اللجنة التأسيسية للشركة بالتحرك في مسارات ثلاث:

الأول: إعداد الاتفاقية التفصيلية التي ستُحدد العلاقة التعاقدية وحقوق وواجبات كل من السلطة الوطنية والشركة المساهمة العامة، وقد تم بالفعل تقديم مسودة هذه الاتفاقية لوزير الاتصالات في السلطة ونحن الآن بإنتظار مناقشتها مع وزارة البريد والاتصالات تمهيداً لإبرامها.

الثاني تأسيس شركة مساهمة عامة للاتصالات سُميت شركة الاتصالات الفلسطينية باسمال قدره 35 مليون دينارا أردنياً غطى المؤسسون 75% منه بينما تقرر طرح ما نسبته 25% من رأس المال للاكتتاب العام حيث سيتبع ذلك اجتماع الهيئة التأسيسية من أجل انتخاب مجلس الادارة الأول للشركة ومن ثم البدء في تنظيم الشركة ووضع الخطط اللازمة لتفعيل المشروع سواء على الامد القصير أو المتوسط أو الطويل.

الثالث : السعي إلى استقطاب العناصر الفنية والادارية لشركة الاتصالات وذلك عن طريق البحث عن هذه العناصر وخاصة الفلسطينية منها ممن لديها الخبرات الجيدة في هذا القطاع، وذلك لتشكيل النواة الأولى للاجهزة الفنية والمالية والادارية لشركة الاتصالات الفلسطينية.

ويمكن ان تتمكن اللجنة التاسيسية لهذه الشركة خلال بضع الاشهر القادمة من إخراج المشروع إلى حيز الوجود من خلال خطة طواريء عاجلة تعالج المصاعب والاختناقات

الحالية في قطاع الاتصالات اضافة إلى خطة طويلة الامد يتم فيها وضع الأسس والدراسات وخطط التنفيذ على مدى العشر سنوات القادمة.

خامساً : مشروع سوق فلسطين للأوراق المالية:

من خلال دراسه للأوضاع الاقتصادية في فلسطين بصورة عامة واوضاع الشركات المساهمة العامة القائمة وجدت الشركة ان البلاد في امس الحاجة إلى وجود الادوات المالية والقانونية الملائمة من أجل تنظيم عمليات تداول الاسهم والاوراق المالية واصدارها ورقابتها، إذ أن من شأن ذلك ان يحقق للمستثمرين في داخل فلسطين وخارجها الثقة اللازمة للاستثمار في الشركات العامة القائمة أو التي سيجرى تأسيسها مستقبلاً، علاوة على توفير الوسيلة الآمنة للمستثمر الفلسطيني المقيم خارج وطنه لكي يوجه جزءاً من توفيراته لاستثمارات مجدية في وطنه فلسطين لا تحتاج منه الا القدر اليسير من المتابعة إذا ما ضمن توظيفها في شركات تُؤسس وتعمل ويتم تداول اسهمها عن طريق سوق مالية تعمل وفق نظم قانونية وآليات مضمونة وسليمةن وإنطلاقا من الحقائق أعلاه ونتيجة للدراسات المبدئية التي تم إعدادها لجدوى المشروع، فقد قامت شركة فلسطين بتفويض من السلطة الوطنية بتأسيس شركة مساهمة خصوصية بالمشاركة مع أطراف فلسطينية اخرى من أجل تولي مسئولية إنشاء السوق المالية وإدارتها وتشغيلها ثم قامت الشركة أيضاً بإعداد دراسة مفصلة عن السوق الالية المنوي تأسيسها تناولت كافة الجوانب الفنية والادارية والقانونية والرقابية وذلك الاختصاص وقد تم الحصول مؤخرا على موافقة وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية على الدراسة التي تم إعدادها، وشرع تواً إلى إتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل المشروع بدءاً من استئجار مركز له في مدينة نابلس التي اختيرت مقراً للسوق بموجب توجيهات سيادة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وانتهاءاً بتجهيز المركز وتأسيسه وتوظيف الكوادر اللازمة له وتدريبها على تشغيل السوق وادارته.

وبإنطلاق العمل في السوق المتوقع ان يكون في بداية عام 1996، سيُتاح لأول مرة للمستثمر الفلسطيني في الداخل والخارج إمكانية تسييل الأسهم التي يحملها في أية شركة مساهمة عامة فلسطينية بطريقة آمنة ومضمونة تحفظ حقوقه وتحميه من أي تلاعب أو عش كما ستوفر السوق لهذا المستثمر كل عناصر الحماية التي يحتاجها وذلك عن طريق الدور الهام الذي ستلعبه السوق المالية في ضبط ورقابة عملية تأسيس الشركات المساهمة العامة في فلسطين المر الذي سيكون له أكبر الأثر في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.

سادساً: مشاريع المناطق الصناعية:

نتيجة للدراسات التي قامت بها الشركة منذ قامت بها منذ بدء نشاطها في فلسطين لأوضاع القطاع الصناعي في البلاد، فقد تبين لها انه من أجل النجاح في تطوير القطاع المذكور وتشجيع توظيف الاستثمارات فيه فإنه لا بد من ايجاد الأرضية المناسبة المتمثلة في إنشاء مناطق صناعية في انحاء متعددة من البلاد تبني وفق احدث الأساليب العصرية لتوفر للمستثمر الصناعي الموقع الملائم لإنشاء صناعته وتساهم في حل المشاكل والصعوبات التي يواجهها حالياً من ناحية عدم توفر المواقع المجهزة بالخدمات التحتية والادارية والصيانة اللازمة لانشاء مشروعه ضمن كلفة معقولة.

وعلى ضوء ذلك، فقد سعت الشركة خلال الأشهر العديدة الماضية إلى محاولة الحصول على موافقة الجهات المعنية على تطوير بعض المواقع المختارة أو المشاركة مع جهات فلسطينية من القطاع الخاص في دراسة إمكانية بناء مدن صناعية حول بعض المدن الفلسطينية ويمكن إيجاز نشاطات الشركة في هذا المجال على النحو التالي:

*مشروع المدينة الصناعية شرقي غزة:

بعد ان تم الحصول على موافقة الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية على تخصيص ارض مساحتها قرابة الـــ (500) دونم تقع شرق غزة، لتكون مدينة صناعية تخدم قطاع غزة يجرى توفير كافة الخدمات التحتية المطلوبة لها ون ثم ايجاد الجهاز المناسب لإدارتها وصيانتها والاشراف على تاجير المواقع والمنشآت للمستثمرين في قطاع الصناعة.

وفي سبيل تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإعداد الدراسات اللازمة لجدوى المشروع بناءاً على التصاميم الأولية (Conceptual Design) والمخطط العام (Master Plan) ودراسة السوق التي قام بها أحد المكاتب الاستشارية العربية. وستتخذ هذه الدراسة أساساً للتفاوض مع السلطة الوطنية صاحبة الارض من اجل الوصول إلى اتفاق نهائي معها بخصوص واجبات وحقوق كل من الاطراف المعنية وخاصة فيما يتعلق بالأجرة السنوية ومدة الايجار التي سنرتبط بها مع السلطة الوطنية.

ويمكن التمكن من تقديم مقترحاتنا بخصوص الاتفاقية الممكن ابرامها مع السلطة بخصوص المشروع المذكور خلال الفترة القريبة القادمة للمباشره بعد ذلك إلى البدء في تنفيذ

المشروع في الوقت الذي سوف يسعى فيه أيضاً إلى جذب المستثمرين لبناء مصانعهم في هذه المدينة العصرية وفق خطة تسويق يجرى الآن اعدادها.

وتسعى الشركة من خلال تنفيذ هذا المشروع ان نجعل منه نموذجاً لمشاريع المدن الصناعية عامة في فلسطين يمكن ان يُحتذى به ويتخذ مثالاً لانشاء غيره من المشاريع الاخرى في ضواحي المدن أو في المناطق الحدودية.

* مشروع المنطقة الصناعية شمالي غزة:

بعد ان وافقت السلطة الوطنية مبدئياً على تخصيص ما مساحته (210) دونمات من اجل تطوير مدينة صناعية تقع على الحدود الفلسطينية الاسرائيلية شمالي مدينة غزة وتشكل إمتداداً طبيعياً للمنطقة الصناعية الحالية، فقد تمكنا من الحصول على تفويض من السلطة لتطوير المنطقة المذكورة وتقوم الجهة المعنية في السلطة الوطنية حالياً بإجلاء عدد من المسائل المُتعلقة بالأطر القانونية والمرجعية ومحاولة الاتفاق عليها مع نظيرتها في الحكومة الاسرائيلية، فإذا ما تم انجاز هذا الموضوع فإننا سنُباشر في تطوير الموقع المذكور الذي يتميز بوجود خدمات قريبة منه من شانها ان تُسرع في برنامج تنفيذه.

** مشروع المدينة الصناعية شرقي مدينة نابلس:*

ان المباحثات لازالت جارية بني الأطراف التي التزمت فيما بينها بتنفيذ هذا المشروع وهي شركة فلسطين للتنمية والاستثمار ومجموعة من المستثمرين من مدينة نابلس وبلدية وغرفة الصناعة والتجارة فيها. وكانت أهم التطورات التي حدثت مؤخراً هو إمكانية ايجاد بديل شراء بقية الراضي فيه علاوة على توفر موقع بديل قريب منه يتميز بطبوغرافية أفضل من الموقع الأول.

وتتابع الشركة الان موضوع استحواذ الأرض المختارة وذلك عن طريق اتصالات مكثفة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطات الادارة المدنية، ونامل ان تتمخض جهودنا عن الحصول على ترخيص للأرض لاستخدامها كمنطقة صناعية ومن ثم استئجارها لمدة طويلة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

مشاريع المناطق الصناعية الحدودية:

لقد قام البنك الدولي مؤخراً بتقديم دراسة مستفيضة عن مشاريع المناطق الصناعية الحدودية في محاولة منه لإيجاد اساس علمي موضوعي لبحث وإقرار هذه المشاريع من قبل الجهات المعنية ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية والبنك الدولي ومجموعة الدول المانحة.

ومن قراءة للتقرير يتضح ان النتائج والتوصيات التي توصل اليها مسؤولوا البنك الدولي كانت ايجابية. ومن المؤمل ان يطرح البحث في هذه المشاريع في الاجتماعات التي ستعقدها الأطراف ذات العلاقة قريباً والتي يمكن ان تتمخض عن إقرار مسودة هذه المشاريع. ولما كانت النية تتجه إلى إعطاء القطاع الخاص الفلسطيني دوراً رئيسياً في تطوير هذه المشاريع سواء لوحده أو بالمشاركة مع شركات اجنبية لها إهتمام في تطوير هذا النوع من المشاريع ، فإنه سيتم مواصلة متابعة هذه المشاريع والمباحثات الجارية لغاية حدود المشروع من قبل المجموعة الدولية والبنك الدولي بينما يوكل للقطاع الخاص مهمة تطوير المدينة الصناعية نفسها ثم إدارتها وتشغيلها وصيانتها ضمن خطة استثمارية تحقق له عائداً معقولاً على رأسماله المستثمر، وفي هذا النطاق يمكن للشركة ان تنتقي واحدا أو اكثر من هذه المشاريع لتطويرها.

** مشروع المجمع السكني والسياحي على أرض مطرانية الكنيسة الاسقفية في القدس العربية:*

بعد الحصول على الموافقة المبدئية من لجنة الترخيص المحلية لبلدية القدس على انشاء هذا المشروع ضمن الأطر المقترحة لمساحات البناء ونوعيته فإن الجهود الآن تتركز بإتجاه الحصول على موافقة لجنة الترخيص اللوائية التي يمكن بعدها الشروع في تقديم المخططات التي يحتاج اليها للحصول على الترخيص النهائي. وتقوم الشركة الآن بإعداد دراسة الجدوى المبدئية الخاصة بالمشروع كما تم تكليف أحد المكاتب المختصة لإجراء تقييم لأرض المشروع. وعلي ضوء النتائج التي ستظهرها الدراسات المذكورة سيجرى التفاوض على شروط الاستثمار مع الكنيسة صاحبة الارض بحيث يجرى إبرام اتفاقية نهائية معها، علماً بان الاتفاق المبدئي الذي يعطي شركتنا الحق المطلق في استثمار الأرض قد جرى توقيعه.

وتقدر المساحات المرخصة للبناء في هذا المشروع حوالي (100,000) متر مربع تشمل مباني المكاتب والسوق التجارية ومواقف السيارات وإنشاء فندقين على الأقل، حيث سيشكل هذا المشروع معلماً رئيسيا من معالم المدينة المقدسة.

الملحق رقم 4
الأستماره

موسوعة رجال الأعمال من الأصل الفلسطيني في دول الشتات

الرجأء التفضل بأملأء وارجاع هذه الاستمارة الى الدكتورساري حنفي على العنوان التالي
CEDEJ, P.O. BOX 494, DOKKI, CAIRO
fax: (202) 349 35 18

ملاحظات :- الرجاء الكتابه خلف الصفحه في حال ضيق المكان -الرجاء تجاهل اي سؤال لا تريد الاجابه عليه
_الرجاء ارفاق السيرة الذاتيه, او اي كتيب عن شركتم (ان وجدت) -يمكنك الكتابه باللغه التي تفضلها

1 معلومات شخصيه:

الاسم: الكنية:
تاريخ الولاده: مكان الولاده:
متزوج؟ عددالاطفال: الاصل من فلسطين:
تاريخ و مكان الهجره الاولى للعائله :
عنوان الشركة:

تلفون: فاكس:
ما هي (او ماذا كانت في حاله وفاته) مهنة الوالد؟

الشهادات الاكاديميةالحاصل عليها وسنه التخرج و مكان الدراسه:

هل لديك عضوية فى جمعيات مهنيه او غيرها؟ ما هي؟

هل لديك عضوية فى مجالس ادارة شركات؟ ما هي؟

ما هى الاعمال والوظائف التى قمت بها فى السابق وما هوعملك الحالى؟ (الرجاء ذكر العمل, مكانه والوظيفه والتاريخ وتفاصيل اخرى تراها مناسبة)

2 معلومات عن الشركات :

الشركه الرئسيه

اسم الشركه:

المركز الوظيفي:

تاريخ انشاءها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئسيين:

النشاطات الرئيسيه :

عدد العاملين:

رأسمال الشركه:

حجم اعمالك (Turnover) لعام 1994:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

الشركه الثانيه:

اسم الشركه

المركز الوظيفي:

تاريخ انشاءها : الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئسيين:

النشاطات الرئيسيه :

عدد العاملين:

رأسمال الشركه:

حجم اعمالك (Turnover) لعام 1994:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

الشركه الثالثه:

اسم الشركه

المركز الوظيفي:

تاريخ انشاءها : الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئسيين:

النشاطات الرئيسيه :

عدد العاملين:

رأسمال الشركه:

حجم اعمالك (Turnover) لعام 1994:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

<u>الشركه الرابعه: /</u>في حال تملك اكثر من اربع شركات، الرجاء الكتابه خلف الصفحه)

اسم الشركه

المركز الوظيفي:

تاريخ انشاءها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئسيين:

النشاطات الرئيسيه :

عدد العاملين:

رأسمال الشركه:

حجم اعمالك (Turnover) لعام 1994:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

<u>ج المشاريع المستقبلية</u>

هل لديك مشاريع مستقبلية فى الضفة الغربية اوغزة ؟ ما هي ؟

هل لديك مشاريع مستقبلية فى اماكن اخرى ؟ ما هي؟

هل تقترح اسماء رجال اعمال لكي نرسل لهم هذه الإستماره ؟ الرجاء ذكر عنوانهم

الملحق رقم 5

اسماء و عمل رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كل من كندا، الولايات المتحده الأمريكيه، الامارات العربيه المتحده و مصر[111]

رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كندا

الاسم	العمل
ميلاد شوفاني	معمل نجاره .Custom Woodworking Ltd
صبحي صالحيه	شركة إصلاح الرخام ؛ شركة نقل
خالد رشيد	Exporient Handels- GmbH- Allemagne (وكيل لعشرة شركات قطع غيار في دبي وجدة والكويت)
إيزيدور مسلم	مخرج ؛ مدير في شركة إخراج
محمد كتمتو	Overseas Trading inc. ملابس جاهزة وأجهزة رياضية ؛ خبير في مجال البترول ؛ وكيل شركة هيتيك للإتصالات.
جورج فركوح	عمدة إيليوت ليك ؛ وكيل سيارات الكرايزلير والدودج
سامح حسن	طبيب نفساني في عيادته. استثمارات
خالد الفاهوم	طبيب استشاري وصاحب عده مختبرات
محمود صالحيه	شركة تجارة دولية
جمال خالد	Nabali Tire ؛ مركز بيع بالجملة وبالمفرغ
طارق (تيري) صالح	مدير وشريك في شركة Julimar Lumber Co. Ltd (مصنع ومصدر لمنتجات لامبير)
زكريا السمنة	SBU Management Corp.–تورونتوللاستثمار والعقارات. BMS Engeneering & Services–جده
موريس زكاك	شركة محاسبة
صالح الحرش	كراج كبير لتصليح السيارات
إلياس حوا	معمل لتصنيع العدسات اللاصقة
فايز سكجها	Canadian DNST of Actuary شركه استثمارات لأموال التقاعد
سليمان رشيد	محاسب معتمد ومدير فرعي لشركة Sulid Investment Ltd استشاري إدارة أعمال
مروان طقطق	صيدلي وصاحب محل في المنطقة الحرة

111- لن نذكر بعض الأسماء التي قابلناها، بناء على طلبهم.

سز جوزيف فحل	مدير معمل نجارة حديثة ومقاول شركة J.G. Contracting LTD
جوزيف فرح	مدير شركة Farah Food Ltd & Hasty Market Corp. (104 محلات في مقاطعه أنطاريو)
رياض ياسين	شركه هندسيه– Vancouver

رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في الولايات المتحده الأمريكيه

الأسم	المدينه	العمل
حسين حسين	شيكاجو	شركة تأمين
حسن جعفر	شيكاجو	محلات حلويات عربية
حسن م. الخطيب	شيكاجو	مصانع الشامبو والمواد التجميلية.Dena Corp., Meta Internat., Inc
روبين زهران	شيكاجو	شركة تامين واستثمارات أموال التقاعد Oakbrook Associates Financial Services
طلعت م. عثمان	شيكاجو	شركة استثمارات .Dearborn Financial Inc
إبراهيم زياد	شيكاجو	شركة استيراد وتوزيع مواد غذائية عربيةZiad Brothers Importing
جمال زايد	شيكاجو	دار فلسطين للطباعة والنشر
مايك جوده	شيكاجو	تجارة جملة مواد غذائية Wholesale
عاطف رشد	شيكاجو	تجارة جملة مواد غذائيةNader Wholesale
زاهي خوري	نيويورك	مدير شركة عليان للتنمية (مجموعة سعودية)
دين ا. دباه	شيكاجو	شركة عقارية فرع في الشركة العالميةCOLDWELL
جمال أبو حامد	كاليفورنيا	شركة مقاولات
عثمان مرار	كاليفورنيا	شركة محاسبة
أمير درويش	شيكاجو	3 محلات لتجارة الملابس ؛ موظف في مطار شيكاجو
عادل بركات	كاليفورنيا	شركة بركات للاستثمار والتجارة
قاسم (ماكس) نتشه	نيو جيرسي	تجارة جملة لمواد كهرائية وشركة تجارة استيراد وتصدير
راضي غنام	نيويورك	شركة استيراد وتصرير
عوني أبوهدبة	نيوجيرسي	شركة تأمين وعقارات
عفيف الأسمر	نيويورك	سوبر ماركت وجزارة
فدوة ناجي	شيكاجو	شركة سياحة وسفر
وحيد صيام	نيويورك	مالك لمكتب محامين
أحمد الأحمد	كاليفورنيا	شركة تأمين
حكمت عطالي	كاليفورنيا	تجارة استيراد وتصديرAttali Enterprises
نبيل هداوي	تيكساس	شركة هداوي للمقاولات
سمير نوباني	شيكاجو	شركة تجارة Nubani Trading Company وتجارة وتوزيع جملة
زياد كرم		شركة وتصميم هندسيةGRDG International of Fairfax

رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في الامارات العربيه المتحده

الاسم	المدينه	العمل
محمود بلبل	أبو ظبي	الشركة العربية لمنتوجات الألمنيوم ذ.م.م. شركة الصناعات العربية ذ.م.م.
باهر محمد خرشيد العدناني	العين	مدير عام المؤسسة الفنية للأعمال الخرسانية الجاهزة TREMIXوشركات أخرى
نادر عميرة	العين	مهندس بمؤسسة طيبة للمقاولات العامة
سمير عادل عويضة	دبي	مدير عام شركة الخليج للإنماء والتعمير ش.م.م. INMA
جويد الغصين	أبو ظبي	رئيس مجلس إدارة شركة قرطبه للتعمير
أحمد الخطيب	دبي	مهندس صناعي لشركة المنى التجارية. تصنيع معدات صناعية
سمير عبد الهادي	الشارقه	شريك ومدير عام بشركة الاستشارات الهندسيه علمي و خطيب
ماهر س. ناصر	أبوظبي	مدير شركة Prismo Universal (Gulf) Company Ltd
ماهر ناصر	أبوظبي	مدير شركة GIFFIN Traffiks
عسي رشناوي	أبوظبي	مدير الشركة الوطنيه الصناعيه
سليم عيد	دبي الشارقه	Osal Aluminium System أعمال المونيوم- زجاج- مطابخ معدنية شركة القاسم للألمونيوم والزجاج والمطابخ المعدنية
ابراهيم مطلق النخاله	الشارقة	مدير مفوض مؤسسة العنبتاوي لقطع غيار السيارات ، قطع غيار شاحنات
رباض صلاح الأسدي	أبوظبي	نائب المدير العام لشركة المهيري للمقاولات العامة
إبراهيم حسن الخواجه	الشارقه	مدير المنطقة لشركة Mother Cat LTD, Internat. Civil & Eng. Contractors
عيد سعيد عيدة	دبي	مدير عام لشركة زهرة القرين للتجارة، قطع غيار مرسيدس لوري وصالون
رامي ملحس	الشارقه	مدير لشركة Arab Technical Construction Co.
إبراهيم داود جفال	أبوظبي	مدير مفوض لمؤسسة حمد سهيل الخيلي
زياد أحمد برهم	أبوظبي	مؤسسة سالم الهندسية ، كافة أعمال الحدادة
يحيي رشيد	الشارقه	Petra Auto Spare Parts Trading Co. Ltd.
حسين يوسف أبو عيده	أبوظبي	مدير عام لمؤسسة المؤيد للمقاولات العامة
نضال محمد البايض	أبوظبي	مدير عام المؤسسة الشرقية للتجارة ومواد البناء
عصام قبرة	أبوظبي	محلات بلو مارين Blue Marine
كامل الغفراوي	أبوظبي	مدير المكتب الاستشاري الأردني
أحمد جودة	أبوظبي	المركز الأردني للحجر الطبيعي والرخام ، مواد بناء-حجر اردني- رخام- بلاط
عز الدين خضر	عمان العين	شركةScientific Agriculture Est. شركة Technical Agriculture Est.
صبحي قديح	أبوظبي	مؤسسة صبحي التجارية ، لبيع قطع غيار السيارات مرسيدس-شاحنات- تريلات وصالونات
زاهي حسن عطايا	دبي	شركة قطع الغيار والأدوات المعدنية SPARCO

سالم أبو زهرة	أبوظبي	مدير مبيعات الشركة الهندسية لمواد البناء ذ.م.م. EBMC
نعيم مصطفى جادالله	العين	مدير فرع المؤسسة الحديثة للأعمال الخرسانية UNIMIX، موردين خرسانة جاهزة
علي العابدي	أبوظبي	مدير مبيعات بدائرة الاطارات والبطريات في مؤسسة جمعه الماجد
رفيق مرعي	العين	مؤسسة مطر للمقاولات العامة MAGICO
عبد السلام حسني م. الأمير	العين	مهندس بمؤسسة القبيسات للمقاولات العامة
أيمن تاجي فاروقي	أبوظبي	مدير عام بشركة الهدف للانشاءات الهندسية TARGET
فؤاد مرعي	العين	استيراد وتصرير وتجارة عامة Adnan Marie & Bros Trading Co.
محمد علي كتمتو	أبوظبي	مدير عام شركة الشرق الأوسط للعقارات والتجارة
عصام أنيس يوسف	العين	مؤسسة الغصن اللأخضر، أثاث وكهربائيات لوازم منزلية
سيف الدين القاضي	ابوظبي	مجموعة القاضي : صيدليات، تصنيع عطورات وتمثيل شركات أجنبية للأدوية
محمد إبراهيم ابوعيده	ابوظبي	عمرة للإنشاءات المدنية
محمد امين حرص الله	ابو ظبي	شركات مالترانس والكنيبي للملاحة
إبراهيم متلق نخاله	الشارقه	شركة النبتاوي لقطع غيار السيارات
سمير عبد الهادي	الشارقه	الشركة الاستشارية الهندسية خطيب وعلمي
عمر قاسم	الشارقه	شركة القاسم للألومنيوم والزجاج والمطابخ المعدنية
منذر فرح	أبوظبي	شركة الجيمي للمقاولات
زكي عطايا	دبي	شركة سباركو لقطع الغيار واللآجهزة
علي داوود الزمه	أبوظبي	المركز اللأردني لصناعة الرخام ولوازم البناء
عدنان مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
جمال مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
كمال مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
عدلى مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
برهان مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
غسان مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
بسام مرعي	العين	مجموعة شركات مرعي
محمد عبد العزيز البايض	أبوظبى	الشركة الشرقية لمواد البناء
سامى راشد	دبى	شركة القبتل للتجارة
فاروق خليل طوقان	أبوظبى	الشركة المتحدة للاستثمارات والمقاولات
رياض كمال	الشارقه	الشركة العربية للإنشاءات الهندسية
وليد الصلح	العين	شركة حيفا للتجارة
علام أبو غزالة	العين	شركة توام للإنشاءات
فهد حماد	العين	شركة الآلات الزراعية (التابعة لشركة المقدادى للآلات الزراعية – عمان)
على عابدين	أبوظبى	جمعه الماجد
رياض الصادق	دبي	شركة الحبتور للهندسة والمقاولات (دبى وعمان)

رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في مصر

الاسم	العمل
حسن شحاته	شركة الحسن التجارية ، استيراد وتصدير وتسويق
عبد العزيز أبو شمالة	مصنع ملابس جاهزة
فهمي فاروق الحسيني	مكتب بيتا الفني التجاري
تحسين الحلو	شركة استيراد .Arab Trade Co
أحمد قاسم الحلو	رايس مجلس الإدارة للشركة العربية للكيماويات ومستحضرات التجميل ، كستيلا. و للشركة العربية للتجارة والصناعة ، فاي
يوسف الشنطي	رئيس مجموعة شركات الشنطي : – شركة الشنطي للبلاستيك – شركة الشنطي للصناعات الكيماوية – شركة الشنطي إخوان "رافيا بلاستيك" – شركة الشنطي لمواسير البلاستيك ولوازمها
صلاح الريس	رئيس مجلس ادارة وعضو منتدب بالشركة العربية لانتاج البيض والدواجن "عابد" وشركة مصانع ليزاندس للملابس الجاهزة
زياد الفرا	مدير عام بشركة PITCO الفلسطينية للتجارة الدولية
غازي فخري مراد	شركة تصدير وحفر آبار
ميسون علي شعث	دار الطيف للمطبوعات MASH
قمر البرنو	نائب رئيس شركة أماركو للسياحة
صابر المصري	المصري لبيع مصدرات الجمارك
فاروق محمد أبو غزالة	عضو مجلس الإدارة المنتدب بالمجموعة العربية للاستثمار والتنمية
منير مسعود عبد المجيد	عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة مصر كافيه
خميس عصفور	ارئيس مجلس الشركة المتحدة لصناعة الكرستال ، كرستال عصفور
صهيب ت. بسيسو	المدير المسؤول الشركة السياحية OMEGA
محمد عرفة الغرابلي	شركة سالي لتصنيع الألومنيوم وشركة العربية للبناء والتشييد
ماهر الشرفا	شركة استيراد وتصدير ، تجارة ملابس ، جملة ومفرق
سليم أبو جباره	مدير فندق اسكارابيه
صلاح أبو لبن	شركة استيراد وتصدير
مجدي أبو رمضان	رئيس مجلس إدارة شركة استثمار أراضى زراعية منتدجة
زهير عماشه	رئيس مجلس إدارة مطعم بروست شيكن
رجب برزق	مدير شركة الأمل لتجارة الملابس
أحمد بهاء الرجانى	محلات عوفه وداجانى
نبيل الدجاني	مدير مدرسة خاصه حديثة
على جوهر الجمالي	شركة الملابس التريكو الصناعية
منير مسعود	رئيس مجلس إدارة شركة مصر كافيه: تصنيع قهوة سريعة الذوبان
خليل مهنا	رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتجارة والبناء
طعمةمشتهى	مدير محلات النصر لقطع الغيار
سامي القط	رئيس مجلس إدارة شركة تجارة زراعية حديثة

محمد صالح	مدير عام دار الطيف للمطبوعات MASH
الداوود الصمدي	شركة شعاع للمعلومات العلمية
خليل الصراف	مدير شركة مجموعة المقاولون العالمية (الكويت ومصر) ممثل شركة نورث ستار North Star بجنيف –سويسرا ، ونائب مدير شركة التكنولوجيا المتطورة Advanced Technology
عبد الحميد شاهين	الشركة الحديثة للتنظيف الحاف للملابس
محمد الشريف	مركز تجارى
جمال الشوا	مدير الشركة المتحدة للرى الحديث بالأدوات البلاستيكية – وشركة الشاوه للبلاستيك
وليد الشوا	رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للرى الحديث بالأدوات البلاستيكية
إبراهيم طنه	شركة ميران للملابس الجاهزة
محمد الطيب	الشركة العربية للتجارة والبناء
سامي طوقان	شركة Interfoods - Egypt
فايز الترك	محلات قصر النيل
أحمد ياغي	رئيس مجلس إدارة مدينة غرناطة للسياحة
خليل تلمس المجدلاوى	تجارة جملة وتفرق للملابس والمنسوجات
فهمى غريب	مزارع دجاج ومزارع فواكه
سامي مرتجى	مجموعة مرتجا لتجارة وتصنيع المواد الغزائية
طلال أبو غزالة	مجموعة طلال أبو غزالة الدولية "تاجى" للاستثمارات، للملكية الفكرية، للخدمات القانونية وللجودة.
على الصفدى	مجموعات شركات الإخوة العرب لتجارة المواد الغذائية، تغليق وتصدير وتوزيع، مصنع تكرير سكر، مصنع إنتاج الطوب اللآسمنتى، الخرسانة الأسمنتية، مصنع الأعلاف الحيوانية ، مصنع اللأجولة البلاستيكية

الملحق رقم 6

وثيقة أعدها مجموعه من رجال الأعمال و مثقفين فلسطينيين

الأزمة الفلسطينية والمخرج منها

أولا لمحة عامة

ما من ريب في أن الفلسطينيين غدوا الآن في مأزق، ذلك أن عجلة "العملية السلمية " قد توقفت عن الدوران وتداعى اتفاق أوسلو وتحول إلى تراكمات من الخيبة،للمتأملين خيرا به كما للسخريين ذوي النوايا الكيدية. على جانبي الهوة الإسرائيلية الفلسطينية بات المنتقدون والمناهضون لمسار رابين – عرفات يزدادون قوة وتعلو لهم أصوات. الراعيان للعملية السلمية، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، منصرفان عنها حاليا بإنشغالات أخرى، أما على الصعيد العربي العام فقد تحققت ودونما عناء يذكر مكاسب سهلة المنال من بينها السلم مع الأردن والتمثيل في كل من المغرب وتونس بينما ظلت هنالك تحديات كأداة هي تلك المتمثلة بالسلم مع كل من سوريا ولبنان وبالتعاون الاقتصادي الإقليمي.

حتى عرفات ورابين نفسيهما وهما من أعطيا دفعة الانطلاقة اللازمة لاستمرارية العملية السلمية فقدا حماسهما لها. والأن يبدو واضحا أن بقاء العلمية السلمية على قيد الحياة يتطلب أكثر من مجرد نفحة إنعاش فهي بحاجة إلى بعث جديد ينهض بها من حطام أوسلو.

في الجانب الفلسطيني ليست زعامة عرفات وحدها هي التي تمر في مأزق، فالشعب الفلسطيني نفسه يقف على مفرق طرق. فبعد أن أذعن الفلسطينيون لاتفاق أوسلو واستكانوا لما أطاح به ذلك الاتفاق من تطلعات، باتوا غير مبالين أو غير قادرين على مساعدة الزعامة العرفاتية تحريك الدينامية التي تحتاجها العملية السلمية وبالتالي السعي إلى إحراز قدر مقبول من النجاح في الضفة الغربية وقطاع غزة. بعد انقضاء عشرين شهرا، وبعد أن ترك عرفات يتخبط في إدارة الشأن الفلسطيني ويودي به مهالك الفشل الذريع، وجد الفلسطينيون أنفسهم فاقدي الرغبة أو القدرة على إزاحته والإتيان ببديل مقبول.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، الراعي الحقيقي والمنفرد للعملية السلمية، فبعد أن نجحت في إخراج الانتفاضة عن مسارها وفي تحطيم أو تحييد أي تهديد محتمل لإسرائيل على صعيد المنطقة بأسرها، وجدت نفسها مطمئنة إلى استطاعتها ترك زمام الأمور في الأيدي القادرة لشريكها الإقليمي المعتمد بينما هي تنصرف من جديد لمعالجة شئونها الداخلية أو الدولية الأخرى.

على أنه بينما استكانت معظم الأطراف المشاركة في العملية السلمية على ما يبدو إلى وضع لا يعدو كونه مستقرا وإن هو غير مرض تماما، فإن الشعب الفلسطيني هو الذي يستمر في تحمل عبء العذابات والآلام. وأنه لمن دواعي السخرية بل من بواعث المأساة أن يتحول من يفترض فيهم أن يكونوا أول المستفيدين من العملية السلمية إلى ضحايا منكودين لفشلها.

ثانيا : الوضع الفلسطيني

1 – تنفيذ الاتفاقيات

كان واضحا منذ البداية أن "إعلان المبادئ" حفل بالعموميات والغموض بصورة متعمدة، فهو اتفاق يوجب على دولة ذات سيادة أن تتخلى عن جانب من صلاحياتها إلى سلطة للحكم الذاتي لتتولى شئونها بنفسها. يتطلب هذا الاتفاق حدا أدنى من المرونة إن لم نقل من "التكرم" من جانب إسرائيل وقدرا معينا من الدينامية والمثابرة من قبل السلطة الفلسطينية. ولقد اتضح مؤخرا أن أياً من هذين الإشتراطين لم يتحقق، وهكذا بات رابين يتعرض لضغوط متزايدة من قوى الجناح اليميني داخل حكومته كما من الجناح العسكري (بما في ذلك المخابرات) الذين اشتد تصلبهم بينما القيادة الفلسطينية سادرة في عجزها حتى الآن وبشكل بين عن انتزاع تنازلات حقيقية من إسرائيل وعاجزة كذلك عن إدارة ما آلت إليها من شئون بكفاية واقتدار. "غزة –أريحا أولاً" قد لا تنتهي بها المطاف لتصبح "غزة – أريحا آخرا" إنما يبدو جلياً حسب التفسير الإسرائيلي للاتفاق (واستطراداً التفسير الأمير كي له أيضا) أن على الفلسطينيين ألا يجنحوا إلى التصور بأن لهم ما يزيد كثيراً عن "غزة–أريحا" من هذا المفهوم يعتبر اتفاق أسلو صريعا.

" التفويض الكلي بالسلطة" في الضفة الغربية الذي كان يفترض فيه أن يتم في شهر تموز 1994 بموجب إعلان المبادئ تراجع أمره بما يشبه الكارثة، كذلك هو الحال بالنسبة للانتخابات. كما أن الانسحاب من معظم الضفة الغربية بإعادة تموضع القوات الإسرائيلية لم يعد هو الآخر حدثا منظورا. أما إذا قدر لمثل هذا التفويض أن يحصل فسيكون عندها محفوفاً بتعقيدات وقيود تفوق ما تم توخيه في البداية، ذلك أن إسرائيل لن تجلو عن الضفة الغربية في إطار أي تأويل ذي مغزى لهذا القول، فمسألة السيطرة على نقاط العبور الحدودية قد تأخرت وتعقدت إلى حد جعلها غير واضحة المعالم. من ناحية ثانية، بدأ ينهار وبصورة متسارعة التأييد السياسي المحلي لاتفاق أسلو وما تلاه من اتفاقيات في صفوف الفلسطينيين كما في الأوساط الإسرائيلية. كذلك بدأ ينحسر اهتمام المجتمع الدولي بل قلقه حيال كل ذلك إن لم نقل أن ذلك الاهتمام قد تبخر بالفعل.

2 – الأوضاع الاقتصادية

إن محتوى اتفاق أسلو وما تبعه من اتفاقيات إنما هو في الجوهر ذو طبيعة اقتصادية وإدارية فمنذ البداية أصرت إسرائيل بكل تشدد – ورضخ عرفات بكل إذعان – على التنكر لأي حقوق سياسية أساسية وعلى رفض موضوع السيادة أو الحكم الذاتي أو حق عودة المبعدين اللاجئين كما رفضت قيام الدولة الفلسطينية والاستقلال في تعاطي الشئون الخارجية وإدارتها. ولكن حتى في إطار المفهوم الضيق للتفعيل الاقتصادي الموعود فإن الفلسطينيين يعتبرون أن اتفاق أسلو قد مني بفشل مطبق.

العمل داخل إسرائيل بالرغم مما يرافقه من إذلال وما يبعثه في نفوس الفلسطينيين من اشمئزاز عميق بدأ ينضب كمصدر للكسب، في وقت لم يتحقق فيه البديل المرتقب المتمثل بفرص عمل وفيرة في نطاق الإعمار والإنماء المنشودين. ثم أن حدة البطالة في قطاع غزة تصاعدت إلى ما يربو على 50% وفي الضفة الغربية إلى ما يربو على 35% بحيث تساوت مع المعدلات السائدة في أفقر دول جنوب الصحراء الإفريقية. من جهة أخرى تبدد الوعد بالمعونات الوفيرة التي سترصد لعملية الإعمار والإنماء (تم التعهد بها في واشنطن في شهر تشرين الأول 1994 وبلغت حينها 2.4 بليون دولار) وذلك نتيجة سياسة العرقلة الإسرائيلية المتعمدة من ناحية وبسبب سوء الإدارة الفلسطينية وانعدام تصميمها الجدي من الناحية الثانية. أضف إلى كل ذلك المعوقات البيروقراطية والسياسية في الدول المانحة. أما إلى تحقق عوضا

عن تلك المنح فهو نزر يسير من المال استهدف دعم الميزانية ليس إلا، من ذلك تغطية رواتب موظفي الخدمة المدنية التي تضخمت لتشمل أكثر من 19 ألف شرطي و 8 آلاف مستخدم مستجد(بالإضافة إلى 20 ألف أو ما يقارب هذا العدد من الموظفين الموروثين في الإدارة المدنية الإسرائيلية) وهؤلاء انزلوا على جدول الرواتب مكافأة لهم على وفائهم لعرفات كجزء من إستراتيجية تضمن بقاءه ممسكا بدفة القيادة.

في هذه الأثناء تلاشت الفرص المتاحة لإعادة فتح أقنية تجارية مع كل من الأردن والدول العربية التي لحظها بروتوكول باريس في نيسان 1994 ومرد ذلك ضغوط تمثلت في سياسة العرقلة الإسرائيلية المتعمدة كما وفساد الإدارة العرفاتية. فالواردات من المنتجات النفطية والإسمنت والقمح والمكائن ومستلزمات الإنماء الأخرى التي كان يفترض استيرادها من الدول العربية المجاورة ما زالت في جلها تأتي من إسرائيل بموجب اتفاقيات سرية تم توقيعها بقرار من عرفات (وبناء على نصح مستشارين مشبوهين من غير الفلسطينيين). واقع الحال أن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بات أشد ارتباطا واعتمادا على إسرائيل أكثر من أي وقت مضى.

القطاع الخاص في الضفة والقطاع ما برح يقوم بخطوات في جانب منه، يستدل على ذلك من افتتاح بعض المصارف التجارية وتسجيل عدد من الشركات وتشييد المباني للأغراض السكنية والتجارية. بيد أن الواقع الذي خلفه هذا النشاط على الدخل والعمالة كان غير ذي شأن. في الوقت ذاته أدت المضاربة بأسعار الأراضي بين مالكي العقارات إلى الحد بصورة مؤثرة من قدرة الغالبية العظمى من السكان على تملك مساكن لائقة خاصة بها. علاوة على ذلك، وفي غياب تشريع واضح ذي شفافية وما يرافق ذلك من أنظمة تحكم عمل القطاع الخاص، سارت الأمور في هذا القطاع على عواهنها في بيئة يكتنفها الغموض حيث طالما يكون تدخل عرفات الشخصي لازماً لتمرير جميع الصفقات تقريبا. ولقد فتحت هذه الأوضاع الطريق أمام فساد ورشاوى مستشرية كما أقصت صغار رجال الأعمال المستقلين لصالح ذوي المرجعية السياسية الأطول باعا والأكثر نفوذا والأقدر على الفساد غالب الأحيان (ومعظمهم من ترعرع وازدهر في ظل الاحتلال الإسرائيلي).

3 – نظام الحكم في الضفة والقطاع

لقد حل الهزال والإهتراء بنظام الحكم في الضفة والقطاع باستثناء بعض الشئون المحددة ذات المساس بالمصالح الإسرائيلية، فالشذوذ عن القاعدة إنما يتناول بعض المسائل التي تخصها إسرائيل باهتمام خاص مثل أمن الإسرائيليين أنفسهم (في إسرائيل كما في المستوطنات) ومتطلبات الاحتلال من تمويل بما في ذلك جني الفائض من مثل ذلك التمويل، وما يحتاجه الأمر لتشجيع هجرة الفلسطينيين عن ديارهم وإحكام الرقابة على استعمال الأراضي. أما خلاف ذلك من الدوائر المعنية بشئون ذات أهمية بالغة للفلسطينيين ولكنها لا تؤثر على المصالح الإسرائيلية بصورة مباشرة مثل التعليم والصحة العامة والزراعة فقد لفها الإهمال أو ما هو أسوأ منه.

ليس ثمة ما يثير الاستغراب في أن إسرائيل كسلطة احتلال عاملات الضفة والقطاع بهذه الطريقة، إنما مدعاة السخرية قيام عرفات وبطانته عند تربعهم على كرسي الحكم بتقليد إسرائيل في توجهاتها وسياساتها والسير على غرارها، إذ أن سلطة الحكم الذاتي ركزت جل اهتمامها وبصورة أولية على صون مقاليد السلطة في أيدي عرفات ومؤيديه والحفاظ على أمن الإسرائيليين وكم أفواه المعارضين من أبناء الشعب الفلسطيني. ثم أنها انصرفت إلى الشفط من أموال الخزينة العامة ما يلزم من مال لبلوغ تلك الغايات حتى ولو جاء ذلك على حساب الدوائر التي تلبي احتياجات السكان الأساسية مثل الصحة العامة والتعليم وحتى لو أفضى ذلك إلى "تجويع" تلك الدوائر. والملفت أن ما يزيد عن 50% من ميزانية السلطة (أي ما يناهز 20 مليون دولار شهريا) أضحت تنفق على "إعالة" نظام عرفات السياسي.

في هذه الأثناء هنالك غياب كلي لمعظم السمات الأساسية لنظام حكم عصري، فم تجر أي محاولة حتى تاريخه لسن مجموعة من القوانين من شأنها ضبط الشئون الحياتية في المجتمع الفلسطيني. ثم أن السلطة الفلسطينية لم تكلف نفسها عناء مراجعة منتظمة لما سبق أن صدر عن إسرائيل من قرارات وأحكام عسكرية بغية تنقيتها من أي مراسيم وأنظمة جائرة ومجحفة بالمصالح الفلسطينية. كما أن النظام القضائي ظل على حاله من الفوضى بينما السلطة الفلسطينية استجابة منها لطلبات الإسرائيليين والأمريكيين أقامت المحاكم العرفية في وجه المعارضة دون أي اعتبار لحكم القانون.

هذا ناهيك عن أن النظم الإدارية بدائية وتترك حيزا واسعا للتصرف الإستنسابي الذي تتحكم فيه الأهواء الشخصية، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى التجاوزات الذميمة والرشاوى.

أما المواطنون فليس في متناولهم إسناد قانوني يرجعون إليه للتنفيس عن ظلاماتهم. أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين في الضفة و القطاع غدوا ينوءون تحت ثقل مزدوج لنظام تعسفي ورقابي مفروض من إسرائيل تعلو عليه بيروقراطية استبدادية مرهقة من قبل السلطة الفلسطينية. والمعلوم أن الأنظمة التعسفية والمرهقة المفروضة من إسرائيل ما زالت سارية المفعول على تصاريح السفر والإقامة والتراخيص الأمنية للعمل داخل إسرائيل مثلها مثل جميع المسائل المتعلقة بالاستيراد والتصدير وأنشطة حيوية أخرى وثيقة الصلة بالحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين العاديين.

الإعداد للانتخابات يسير بخطى سلحفاتيه وهي على كل حال فقدت ما كانت تستأثر به من حماس داخل السلطة الفلسطينية كما في الأوساط الشعبية العريضة، فالجميع لا يتوقعون أن ينجم عنها سوى القليل من أي تغيير حقيقي. منظمة فتح التي أتمت تحولها إلى ما هو في الجوهر الجهاز السياسي والأمني للحكم لا شك سوف تسيطر على الانتخابات كما هي تطغى الآن على سلطة الحكم الذاتي. وهي بمشاركة "الوطنيون المستقلون" بعد أي انتخابات سوف تستمر في الإمساك بزمام الأمور كما في السابق. أما الفئات المعارضة – باستثناء حماس– فقد خسرت مصداقيتها وفقدت قوة دفعها ولم يعد لها أي شأن.

لقد أصيب الارتباط بين السلطة الفلسطينية وبين هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية باعتلال خطير فتنصيب عرفات على رأس سلطة "محلية" في جوهرها أمر بات يجعل من مسألة الفلسطينيين وكيفية هذا التمثيل سؤالا معقدا لا حاجة به لأن يكون على مثل هذا التعقيد أصلاً. أما تراتبية المسئولية داخل منظمة التحرير الفلسطينية فقد لحق بها الخلل واختلط أمرها من جراء انغماس عرفات في علمية الحكم الذاتي وسقطت فيها المساءلة. هنالك اليوم أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني بل هم الأكثرية (في كل من إسرائيل والشتات) تسرب إلى نفوسهم الشعور بأنهم مهملون وباتوا يعتقدون أن قد تم التخلي عنهم. إن اضمحلال المتن السياسي الفلسطيني والاهتزاز الذي أصاب بنية منظمة التحرير الفلسطينية إنما هي نكسات جسيمة وفقدان للمكاسب على صعيد الوحدة السياسية والهوية القومية التي ما كان إحرازها بالأمر اليسير.

4 – العلاقات الخارجية

بعد أن أغرقت القيادة العرفاتية نفسها في عملية تفاوض مستفيضة ومضنية مع الإسرائيليين الانفراد عن أي مشاركة من أطراف أخرى – فلسطينية أو سواها – نأت هذه القيادة بنفسها وأصبحت في عزلة عن بيئتها العربية بينما تتراوح هذه العلاقات مع مجموعة من جاراتها العربيات المنتقدات لتصرفها بين تساهل ضنين من جانب مصر والأردن، وعداء صريح من جانب سوريا ولبنان. التوتر في العلاقات بين سلطة الحكم الذاتي وبين الأردن يزداد في أغلب الأحيان أكثر مما هو ينحسر، أما حلم الاندماج الاقتصادي فقد أصبح نائياً عنه في أي وقت مضى. في هذه الأثناء وجدت دول عربية كثيرة في تنازلات عرفات العذر الذي طالما نشدته للتقرب من إسرائيل فمضت تقيم العلاقات مع المسئولين ورجال الأعمال الإسرائيليين وتعقد معهم الصفقات في شتى المجالات. لقد باع عرفات في مزايدة له ميراثا ثمينا من الخلفيات والأدبيات أورثته إياه أجيال متعاقبة من رجالات الوطن وشهدائه لطالما نظرت حركات التحرير والجبهات التقدمية في كل أنحاء العالم إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى عرفات بتعاطف وإعجاب، أما الآن فلا غير الاشمئزاز والاحتقار، ولا تغيب المقارنة بين ما فعله عرفات وبين موقف نلسون مانديلا.

ثالثا : المسائل الأساسية والمتطلبات

-

1 – محددات الحكم الذاتي

شاكلة من الخروج عن إطار مدر يد التي جاء بها اتفاق أسلو تمثلت بفرض محددات صارمة على طبيعة ونطاق الحكم الذاتي. وبما أن إعلان المبادئ يزخر "بالمبادئ" الغامضة ذات القابلية للتأويل فأنه أيضا يترك للفرقاء المعنيين مجال الإستنساب المفرط في تفسير محتوياته. ولما كانت القيادة العرفاتية قد وقعت إعلان المبادئ هذا فلم يبق أمامها سوى إمكانية واحدة تتعقبها (وهى ليست واعدة على كل حال) هي الإتيان بنتيجة مرضية كيف كان الحال لاتفاقية غير مرضية أصلاً، وهذا ما كان يتطلب تعبئة كل الموارد المتاحة للفلسطينيين لخلق واقع على الأرض قادر على توسيع الحدود المنصوص عليها في إعلان المبادئ. كذلك كان يتطلب الأمر، بغية كسب مؤازرة المجتمع الدولي، تضامن الدول العربية

وبدرجة أكثر أهمية تفعيل مختلف الموارد والطاقات البشرية والفكرية والمالية والتنظيمية الفلسطينية . وكما قصرت القيادة الفلسطينية في الإفادة من هذه الإستراتيجية الدينامية كذلك أخطأت في ترك تفسير مرامي الاتفاق للإسرائيليين الذين عرفوا جيدا بالطبع كيف يمسكون بزمام العملية السلمية ويخضعونها لسيطرتهم وبالتالي تحويل إعلان المبادئ إلى أداة تتمشى مع مآربهم في كل منعطف لاحق وكل تفاوض.

لقد ضاعت لسوء الحظ هذه الفرصة من أيدي الفلسطينيين دون أي أمل باستعادتها، ولن تفيد في إصلاح الحال "هجمة" ثانية على اتفاق إعلان المبادئ بقصد تحويله لمراعاة الصالح الفلسطيني فمثل كهذه المحاولة سوف تبوء بالفشل. ما ينبغي فعله هو التعامل مع الواقع على الأرض الذي تمخض عنه اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تم توقيعها في أعقابه.

أما الهدف من وراء ذلك فهو تغيير ذلك الواقع عن طريق بعث الدينامية في كل مناحيه لتمكين الترتيبات المرحلية من خلق الظروف اللازمة لنجاح مفاوضات "الوضع النهائي". إن خطوة كهذه تستلزم توسيع الحكم الذاتي في جميع الاتجاهات وتوليد زخم كاف يضع إسرائيل في موقف الدفاع حيال مسائل حيوية عديدة مثل المستوطنات ومصادرة الأراضي وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة اللاجئين وعود القدس بالطبع. وهذه كلها مسائل ارتكبت إسرائيل إزاءها مخالفات جسيمة وأمعنت في انتهاج سياسات وممارسات غير قانونية ليس فقط وفق معايير القانون الدولي بل قواعد سلوك حلفائها من دول الغرب أيضا.

الواضح أن هذه المهمة ليست يسيرة غير أن الخيار الأوحد هو الإقدام عليها في الظروف الراهنة.

2 – بدائية نظام الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة

حتى ضمن الحدود المرسومة للسلطة الفلسطينية تظل هنالك مساحات للإستنساب الفلسطيني في التنظيمات السياسية المحلية كما في إدارة الشأن الاقتصادي والقضاء والحكم المركزي والسلطات المحلية فهي غير واضحة ومحددة المعالم كالتشريع ذاته. وكما سبقت الإشارة فحتى في هذه المجالات لم تقدم القيادة العرفاتية على أي محاولة لخلق الأرضيات الاجتماعية والإدارية التي تستلزمها الدولة العصرية وإن كانت هذه الخجولة غير مكتملة الاستقلال.

التحدي الماثل هنا هو السعي لإعادة تكوين المجتمع الفلسطيني وفق بعض "المبادئ التنظيمية" العقلانية والحديثة بحيث يكون هذا المجتمع ذا قابلية على التكيف والمرونة. وليس من غير المتوقع أن تقوم إسرائيل بعرقلة مثل هذا المسعى تماما كما فعلت بالنسبة لموضوع الانتخابات. إنما معارضتها ينبغي أن لا تقف حائلا دون مبادرة الفلسطينيين لتنظيم مجتمعهم على أساس جملة من المبادئ الديموقراطية والعلمانية المنفتحة. بالإضافة إلى ذلك وفي هذا المجال بالذات بإمكان الفلسطينيين أن يعتمدوا على تفهم بل على الدعم الكامل للرأي العام في البلدان المتقدمة وفي أجزاء كثيرة من العالم.

في هذا المضمار يتعين على القيادة الفلسطينية بمشاركة ومساعدة الطبقة النيرة من أبناء الشعب الفلسطيني تطوير رؤية لمجتمع منفتح ونظام اقتصادي ليبرالي متحرر. بعد أن يكتمل ذلك تمكن أن تتم ترجمة هذه الرؤية إلى تنظيمات قانونية وسياسية واقتصادية وإدارية محددة تشكل في مجموعها قوام "الدولة" العصرية حتى ولو افتقرت هذه الدولة خلال مرحلتها الانتقالية إلى السيادة السياسية الناجزة.

3 – الاضمحلال السياسي والديموغرافي

لقد أدت اتفاقيات الحكم الذاتي وتهور عرفات في العملية التي أعقبتها بما في ذلك تنصيبه على رأس السلطة في غزة إلى انهيار واحد من الأعمدة التي كانت قوام "الخيمة" التي كان يستظل تحتها جميع الفلسطينيين، نقصد بذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي غدت يبابا بل تنظيما محتضرا ومتحجرا. وحلت الغربة بالمجتمعات الفلسطينية على اختلافها بعد أن تركت تتدبر أمورها في بيئة غير عطوفة بالمرة لم تعهد مثلها منذ عشرات السنين. إنها لهزيمة كبرى للفلسطينيين بل الثمن الباهظ جداً الذي دفعوه لنتائج هزيلة تمخض عنها اتفاق الحكم الذاتي حتى الآن أو يحتمل أن يأتي بها مستقبلاً.

الحاجة الآن هي إلى وضع حد للتشتت المتسارع وإلى النفور الذي استشرى في المجتمع الفلسطيني وبالتالي إعادة توحيد الفلسطينيين تحت قيادة قومية يعاد إحياؤها في إطار بنية سياسية من شأنها إتاحة الفرصة لهم للعمل سوية لبلوغ أهدافهم القومية المشتركة. من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية بالصيغة التي انطبعت عليها في الأصل باتت تحتاج إلى إعادة تكوين يمكنها من تحقيق المطلب التاريخي التالد الذي يتقدم على كل شيء سواه.

4 – التردي الاجتماعي والاقتصادي في الضفة والقطاع

مهما تكن المحددات السياسية للحكم الذاتي فإن المعيقات الاقتصادية هي أخف وطأة منها. وكما سبقت الإشارة، حتى في هذا المجال الأضيق مساحة كان أداء السلطة الفلسطينية بائساً. إن الأوضاع الاقتصادية الآخذة في التردي يمكن لها إذا استمرت أن تؤدى إلى تفسخ اجتماعي وقد تفضي في النهاية إلى انفجار داخلي ستكون له عواقبه الوخيمة.

ما يحتاجه الوضع الاجتماعي – السياسي هو إعادة بناء وتنظيم أجهزة السلطة الفلسطينية لجعلها أكثر حداثة وكفاية وتعبئة طاقات الفلسطينيين المغتربين لخدمة السلطة الوطنية إبان إعادة تشكيل أجهزتها. هذا من جهة، أما من الجهة الثانية هو إحياء برنامج الإعمار والإنماء الاقتصادي بمعونة ومؤازرة المؤسسات المتعددة الجنسية والأخرى الإقليمية والدول المانحة ذاتها. ولابد عندها من وضع البرنامج موضع التنفيذ بموجب جدول زمني معجل للتعويض عن الزمن الضائع ولامتصاص البطالة وتوسيع الإنتاج وتصدير السلع وبالتالي إرساء الأسس لاقتصاد حديث مزدهر.

5– عزلة القيادة الفلسطينية

سبقت الإشارة إلى عزلة الفلسطينيين في الأوساط العربية والدولية، هذه العزلة التي حلت بساحتهم منذ حرب الخليج بسبب قرارات عرفات الكارثية والتي تفاقمت بفعل انفراد عرفات بالتسوية مع إسرائيل. باستثناء مفاتحات سعودية في خانة مصالحها الذاتية وبالرغم من التسخين العرضي الذي تشهده العلاقات مع الأردن، فد أغفلت القيادة العرفاتية تطوير إستراتيجية جادة ومنتظمة لمعالجة هذه العزلة المكلفة. أضف إلى ذلك انشغال عرفات بمفاوضات عقيمة وبشكل مغرق بالتفاصيل مع إسرائيل وانشغاله كذلك بشئون الإدارة اليومية للسلطة الفلسطينية في غزة التي صرفته عن إيلاء هذه العزلة الاهتمام الذي تستأهله. يجيء كل ذل في وقت حدت فيه ترتيبات مالية نفعية مع إسرائيل أي حافز لديه لمعالجة هذه المسألة. في هذه الأثناء يتحمل الفلسطينيون الذين عليهم أن يعيشوا ويعملوا ليس فقط في الضفة والقطاع بل في الأقطار العربية المجاورة عواقب عزلة قاسية ومثيرة للقلق.

المطلوب في هذا السياق هو وضع إستراتيجية من شأنها إعادة صفو العلاقات بين الفلسطينيين والعرب إلى مستوى معقول من الفعالية والتأثير وتوطيد علاقات حميدة من جديد مع المجتمع الدولي بأسره ولا سيما مع جميع القوى التقدمية التي رعت القضية الفلسطينية لعقود من الزمن وتعاطفت معها ودعمتها.

6 – الهيمنة الإسرائيلية التوسعية

لم تكن الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية يوما موضع نقاش لما يزيد عن أربعة عقود ولاسيما منذ اتفاقيات كامب دافيد. أول عهدها كانت هذه الهيمنة تقابل على الدوام باستنكار متجهم من قبل الدول العربية وإن كان مثل ذلك الاستنكار عديم المفعول. أما بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وما كان منتظراً أن يعقبه من اتفاقيات مع البلدان العربية وما هو أشبه بالتطبيع في معظم أرجاء المنطقة، فقد غدت الهيمنة الإسرائيلية تلقى قبولا ضمنيا أو ما هو قريب من ذلك إن لم نقل أنها اكتسبت صفة الشرعية. القيادة العرفاتية بتمزيقها لصيغة مدريد التي بنيت على أساس نهج عربي مشترك، وثم بانفرادها بعقد صفقة مع إسرائيل تتحمل مسئولية تاريخية لعواقب عميقة الأثر بعيدة المدى، ويتعين على الفلسطينيين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون الاشتراك في تحمل العبء مع قيادتهم أم أنهم يودون تبرئة ذمتهم الجماعية من هذا الإثم.

المطلوب هنا ليس مجرد السعي لإبطال ما قد تم فعله لأن ذلك ضرب من المستحيل مهما أسبغت عليه من صفة شرعية أو كان مستحبا في ظل الظروف الراهنة، إنما لوضع استراتيجية عربية من شأنها احتواء الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. في إطار هذه الإستراتيجية يلعب الفلسطينيون دورا محوريا ليس فقط بسبب مسئوليتهم الأدبية عما انتهت إليه الأمور ولكن لقربهم الجغرافي من إسرائيل وبالنظر لمستوى وحجم الخطر الداهم الذي يتعرضون له. الواضح أن مثل هذه الإستراتيجية لا تنادي بمواجهة مسلحة منظمة في المستقبل المنظور بل هي تقول بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية والسياسية والديموغرافية كأدوات لها.

رابعا : المخرج

1 – الإستراتيجية المقترحة وأهدافها

من الواضح أن أي إستراتيجية تتوسل حلاً للأزمة وخروجا من المأزق الراهن ينبغي لها أن تستهدف تحقيق الأهداف التالية :

أ) إعادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإحياؤها كالسلطة العليا الممثلة لجميع الفلسطينيين قاطبة. مثل هذا الأمر يستوجب إعادة تشكيل المنظمة بكافة أجهزتها ليس لجعلها أكثر تمثيلا للشعب الفلسطيني فحسب بل لتكون أكثر استجابة وفعالية.

ب) وضع اتفاقيات الحكم الذاتي في إطارها الصحيح حيال التطلعات الفلسطينية أي إخضاعها للمطالب الفلسطينية التاريخية والعريضة وإعادة تعريف العلاقة التي تربط بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين منظمة التحرير الفلسطينية في نطاق البنية الكلية لهذه الأخيرة.

ج) وضع برنامج شامل للوحدة الوطنية يستهدف إعادة بعثها بما في ذلك خطة عمل لمعالجة مختلف المسائل الرئيسية التي يتم التعريف بها وتحديد معالمها من قبل الجهات المختصة داخل منظمة التحرير الفلسطينية المعاد بعثها.

د) تشكيل قيادة قومية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وسلطة جديدة كذلك لتولي ترتيبات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع في إطار البرنامج المتقدم ذكره وتحديد العلاقات التي تحكم هاتين الهيئتين.

هـ) تعبئة جميع الموارد البشرية والمالية والفكرية والتنظيمية المتوفرة في صفوف الفلسطينيين وتنظيم عمل هذه الموارد في بنى مؤسسية فعالة ومستجيبة بأجهزتها كافة بغية ضمان تنفذ البرنامج وخطة العمل المذكورين.

2 – الوسائل

لقد بات واضحا انعدام فرص النجاح في العمل من داخل البنى الراهنة لأي من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية في غزة، وبالتالي حان الوقت "لإنقاذ عرفات" إذا جاز التعبير من الجحر الذي حفره لنفسه والاتجاه في معالجة الأزمة الحقيقية إلى منبر فلسطيني عريض.

ومن هنا الخطوات التالية المقترحة:

أ) مؤتمر قومي فلسطيني، تصير الدعوة لانعقاده في مهلة ثلاثة أشهر مثلا إنما خراج الضفة والقطاع لبحث المأزق الذي يواجهه الشعب الفلسطيني الذي عرضت له هذه المذكرة وإيجاد الحلول له ومعالجة ما ينبثق عن ذلك من قبل "فريق عمل" أو من قبل "لجنة توجيهية" يتم تشكيلها حسب ما يلزم.

ب) يضم المؤتمر المقترح عقده المجلس الوطني الفلسطيني وتشارك في أعماله شخصيات مرموقة لها سجل حافل في الحقل العام يتم اختيارها من مختلف الأوساط الفلسطينية من عداد رجال الأعمال والجامعيين والمهنيين ومن هم في مصاف القادة في مجتمعاتهم، على أن ينضم إلى هؤلاء عدد من الشخصيات العربية غير الفلسطينية ممن يشهد لهم الالتزام بالقضايا القومية عموما وبالمسألة الفلسطينية على وجه التحديد، فيدعون لحضور المؤتمر بصفة " مراقبين " أو "ضيوف شرف" أو بأي صفة أخرى ملائمة.

ج) يناقش المؤتمر برنامج الوحدة وإعادة البناء وخطة العمل المرافقة له ويقرر بشأنه ما يراه، علما بأن البرنامج المذكور يحدد الإستراتيجية والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة الأزمة الراهنة.

د) يعيد المؤتمر تشكيل الأجهزة والدوائر الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من التعاطي مع الوضع الراهن وجعلها أكثر فعالية في أداء عملها واكثر استجابة لما هو مطلوب منها.

هـ) يتم انتخاب قيادة قومية جديدة لمواقع السلطة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية لتعمل لاحقا على ملء المراكز الأخرى أو خلق مراكز جديدة كما يتطلب الأمر أما عن طريق التعيين أو بأي وسيلة أخرى وفق قواعد وأنظمة متفق عليها.

و) تعمد القيادة القومية بعد ذلك وبموافقة المؤتمر إلى وضع الترتيبات الخاصة بسلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وترسم استراتيجية مقررة للتعاطي مع "العملية السلمية"

ضمن منطوق المفاهيم الفلسطينية والعربية. ويوضح المؤتمر كذلك وبالتحديد الروابط التي تحكم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي ويرسي الآليات اللازمة لضمان استمرارية هذه الروابط.

ز) في جانب من متطلبات البرنامج المقترح والقواعد السياسية الموضوعة لاسترشاد القيادة، تقوم سلطة الحكم الذاتي بتطوير برنامج مفصل لإعادة الإعمار والإنماء في كل من الضفة والقطاع وتلاحق من جانبها أي مفاوضات أو مباحثات في نطاق الصلاحيات المفوضة إليها للإسهام في بلوغ الأهداف الفلسطينية المقررة التي تلازم الترتيبات الراهنة، وهذه جرى تبيانها آنفا.

ح) تعطى أولوية خاصة لإستنفار وتعبئة جميع المواهب والقدرات والخبرات الفلسطينية لخدمة البرنامج المومأ إليه والبنى المؤسسية المنبثقة عنه.

3 – الخطوات المطلوبة

تشكل لجنة توجيهية من شخصيات رفيعة المستوى عرفت بالإستقامة والنفوذ في المجتمع الفلسطيني للشروع في عمل الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر المحكي عنه، على أن تضم هذه اللجنة في عضويتها بصفة خاصة عناصر قيادية من فتح وغيرها من الفئات السياسية. تجري هذه اللجنة مشاورات على أوسع نطاق مستطاع ويكون لها الاستعانة بقلة من المهنيين والمعاونين للقيام بالترتيبات اللوجستية والإدارية اللازمة. تعلن هذه اللجنة صراحة ومنذ البداية لأنها ليست جهازا دائما بل هي سوف تحل نفسها عند إنجاز المهمة الموكولة إليها أي انعقاد المؤتمر.

سوف تشمل "اللجنة التوجيهية" بالطبع القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي في غزة وسيؤخذ رأيهما فيما خص جميع الترتيبات وقد يكون لهما توجيه دعوة لانعقاد المؤتمر دون أن يستتبع ذلك أحكام الرقابة على أعماله، ولعل ذلك هو المسلك الأصح وإلى حد بعيد.

لإطلاق عملية التشاور، يمكن للجنة التوجيهية أو لبعض أعضائها أن يباشروا محادثات عاجلة بشأن البرنامج مع عرفات ومع غيره من أركان القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية الموالين منهم والمعارضين وكذلك مع الفئات المناهضة بمن فيها حماس وغيرها ومع اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وقادة المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع وفي إسرائيل والأردن وفي سوريا ولبنان والأقطار الأخر.

المراجع

المراجع العربيه

- أبو جمرا، حمد مصطفى (1989)، "الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للفلسطينيين المقيمين في المخيمات في سوريا. من بيانات دخل ونفقات الأسرة لعام 1996"، ورقة من ندوة حول البحث نظمته الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لأسيا الغربية(أسكوا)، دمشق، نيسان.

- الأزعر، محمد خالد (1986)، "الفلسطينيون في مصر بين الحاضر والمستقبل"، في *الفلسطينيون العرب في مصر العربية* (تقديم د. أحمد صدقي الدجاني)، القاهرة، دار المستقبل العربي.

-بشارة، عزمي (1996)، "نحو زؤيه اخرى. العرب في أسرائيل : قراءه في الخطاب السياسي المبتور" في الدراسات الفلسطينيه، بيروت، مؤسسه الدراسات الفلسطينيه، خريف.

- الدجاني، عبلة (1986)، " نظرة على معسكر كندا في رفح المصرية"، في *الفلسطينيون العرب في مصر العربية* (تقديم د. أحمد صدقي الدجاني)، القاهرة، دار المستقبل العربي.

- رفعت، نادية، شعبان، أحمد بهاء الدين (1994)، *اتفاق غزة – أريحا. الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية*، القاهرة، نشر المؤلفين.

- صايغ، يوسف، التنمية في فلسطين الفرص الاحتمالية والمعيقات العقلية، بحث مقدم لندوة الإعمار والتنمية في فلسطين المنعقد بمقر الجامعة العربة، القاهرة، 7–9 نوفمبر 1995 – 31 صفحة.

- عدوي، جمال نايف (1993) *الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا. من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945*، الناصرة، بيت الصداقة.

- عقلم، نبيل و ربيع، وليد (1990)، *ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني*، رام الله، نشر : نبيل عقلم في العالم العربي.

- محمد، عبد العليم (1994)، *مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي (دراسة مقارنة) لبعض الأنماط والمشكلات*، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- مركز البحوث والدراسات العربية (1978)، *الفلسطينيون في العالم العربي*، القاهرة، نشر ياسر غريب.

- المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، *دليل الإحصائي الفلسطيني لعام 1986*، دمشق.

- يونس، أحمد (1989)، "مستويات الفقر. دراسة تحليلية من واقع بحث نفقات ودخل الأسرة الفلسطينية لعام 1986- 1987"، ورقة مقدمة لندوة حول هذا البحث، سبق ذكرها.

المراجع الأجنبية

ABU LABAN Baha (1980), *An Olive Branch on the Family Tree: The Arabs in Canada*, Toronto, McClelland & Steward.

BAHOUT Joseph, *Les entrepreneurs syriens. Economie, affaires et politique,* éd. du CERMOC, Beyrouth, 1994, (cahier n° 7).

BALAJ Barbara, DIWAN Ishac et PHILIPPE Bernard (1995), "Aide extérieure aux Palestiniens : ce qui n'a pas fonctionné" in *Politique Etrangere*, Paris, n 3/95.

BARGHOUTI Iyad, *Palestinian Americans: Socio-political Attitudes of Palestinian Americans toward the Arab-Israeli Conflict*, (Occasional paper Series) n° 38, University of Durham, 1988.

BERRY John, "The Role of psychology in Ethnic Studies", *Canadian Ethic Studies*, XXII, January 1990.

- BLIN Louis, (1994) "Les entrepreneurs palestiniens",in Philippe Fargues et Louis Blin (sous la direction), *Economie de la paix en Proche-Orient,* Paris, Maisonneuve & Larose-CEDEJ, 1995.

- BRAND A. Laurie (1995), "Palestinians and Jordanians : a Crisis of Identity", *Journal of Palestine Studies*, XXIV, n 4 (Summer).

- BRAND A. Laurie, (1988) Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State, Columbia University Press, New York.

- *Building Blocks*, (Bulttin de Builders of Peace) (1994) , New York, Vol 1, Issue 4, septembre.

- CAINKAR Louis (1988), *Palestinian Women in the United States : Coping with Tradition, Change, and Alienation*, Dissertation for the degree doctor of philosophy in sociology, Northwestern University, Evanston, Illinios, August.

- CHARILLON Frédéric (1995), "Les impasses de la paix au Moyen-Orient" in Esprit, Paris, décembre.""""

- PATRICE Claude, (1994) "La colère des Palestiniens du Liban", *Le Monde*, 18 août.

- Helena Cobban (1984) *The Palestinian Liberation Organisation : People, Power, and Politics*, Cambrige, Cambrige University Press.

- DAJANI Maha (1986), "The institutionalization of palestinian identity in Egypt", *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 9, n°3, 133 pages.

- DANIEL Naila, *Discrimination experiented by Palestiians in Canada*, Mémoire de maîtrise, Sociology department, Erinale College, University of Toronto, 8/1994.

- DESTREMAU Blandine, (1993) "Le statut juridique des Palestiniens vivant au Proche-Orient", in *Revue d'Etudes Palestiniennes*, n° 48.

-JEAN-NOËL Ferrié, "Vers une anthropologie déconstructiviste des sociétés musulmanes du Maghreb", in *Peuples méditerranéens*, n° 54-55, Janvier-juin 1991.

- FOSSAERT ROBERT, (1989) "Devenir et avenir des diasporas", in *Hérodote*, Paris, avril-juin.

- GONZALEZ Nancie (1992), *Dollar, Dove & Eagle. One Hundred Years of Palestian Migration to Honduras*, The University of Michigan Press.

- HANAFI Sari, (1995) "Les entrepreneurs palestiniens en Syrie", in Philippe Fargues et Louis Blin (sous la direction), *Economie de la paix en Proche-Orient,* Paris, Maisonneuve & Larose-CEDEJ.

- HANAFI Sari et SANMARTIN Olivier (1996), "Histoires de frontières : les Palestiniens du Nord-Sanaï" , Paris, Maghreb Machrek, n° 151 janvier-mars 1996.

- HANAFI Sari (1996), *Les ingénieurs en Syrie. technobureaucrates en quête d'identité (perspctive comparée avec* l'Egypte*)*, Paris, Karthala.

- GOLDRING Maurice & MAC EINRI Piaras (1989), La diaspora irlandais, in *Hérodote*, Paris, avril-juin.

- KAHL Joseph (1968), *The Measurement of Modernism*, Austin, The University of Texas Press.

- GARY Klein D. (1990) "Sojourning and Ethnic Solidarity : Indian South Africans", in *Ethnic Groups*, USA, pp. 1-13.

- KODMANI-DARWISH Bassma, (1994) "La question des réfugiés et l'émergence d'une diaspora palestiniennene" in Confluences, Paris, n° 9, Hiver, pp. 52-60.

- JONES Trevor P. & MCEVOY David (1992), "Ressources ethniques et égalités des chances : les entreprises indo-pakistanaises en Grande-Bretagne et au Canada", in *Revue Européenne des Migrations Internationales*, Vol. 8, n° 1.

- LALANNE Bernard (1992), "Le lobby de la Palestine", *L'expansion*, Paris, 23 janvier- 5 février.

- LEPETIT Bernard (1993), "Architecture, géographie, histoire : usages de l'échelle", in *Geneses*, Paris, n 13, automne.

- OHAN Farid & HAYANI Ibrahimn (1993), *The Arabs In Ontario : A Misunderstood Community*, Toronto, Ed. Near East Cultural & Educational Foundation of Canada (NECEF).

- SIU Paul, (1952) "The Sojourner", in *American Journal of Socilogy*, n° 84, July, pp. 34-44.

- DON Peretz, (1993) *Palestinians Refugees and the Middle East Peace Process*, Washigton, D.C., United States Institute of Peace Presse.

- RAEI Lamia Saleh (January 1995), *The Forgotten Population : A case Study of Palestinians in Cairo*, Thesis for the Degree of Master of Arts, Department of Anthropology, Sociology, Psycology of AUC, Cairo.

- PARK Robert, (May 1928) "Human Migration and the Marginal Man", *in American Journal of Sociology*, n° 33, pp. 881-893.

- ROCH Marc (1993), "les millionnaires du London Club", in *Le point*, Paris, 6 novembre, n° 1103.

- SANBAR Elias (1989), "La diaspora palestinienne", in *Hérodote*, Paris, 2ème trim..

- OLZAK Susan & WEST Elizabeth, (1991) "Ethnic Conflict and the Rise and Fall of Ethnic Newspapers", in *American Sociological Review*, n° 56, pp. 458-473.

- SHA'TH Nabil, (winter 1972), "High-Level Palestinian Manpower", in *Journal of Palestine Studies*, pp. 80-95.

- STEIN Haward F. & HILL Robert, (1977), *The Ethnic Imperative: Examining the New White Ethnic Movement*, University Park: Pennsylvania State University Press.

- TANGEAOUI Saïd (1993), *Les entrepreneurs marocains. Pouvoir, société, modernité*, Paris, Karthala.

- URIELY Natan, (1993) "Rhetorical Ethnicity of Permanent Sojourner: the Case of Israel Immigrants in the Chicago Area", Paper presented at the annual meeting of the Midwest Sociological Society, Chicago.

- VEBLEN Thorstein (1971), *Les ingénieurs et le capitalisme*, Paris, Publication Gamma.

- WIEVIORKA Michel (1994), *La France raciste*, Le seiul, Paris.

- WALLACH Janet (1992), *Arafat : In the Eyes of the Beholder*, Rocklin, Prima Publishing.

-ZUREIK Elia, (1994) "Les réfugiés palestiniens et la paix" in *Revue d'étude palestinienne,* Paris, l'été.

الفهرست

أ

ابو هادي، عوني

الإبراهيمي، الأخضر

إتحاد الطلبة الفلسطينيين – القاهرة

ابو حسان، خلدون

أبو عيسى، عصام

ابو لبن، بهاء Baha Abn Laban .

ابو لغد ، جانيت Janet Abou Loghod

أبو لغد، إبراهيم

الاردن

اسرائيل

أسعد، يوسف

المانيا

الامارات العربية المتحدة

آل نهيان، زايد بن سلطان

اورلي، ناتان Natan Uriely

اوهان، فريد Farid Ohan

ب

باحوت، جوزيف J. Bahout

باسكوا، شارل

البحرين

البديري، جميل

بركات، غسان

بشاره، عزمي

بلان، لوي Louis Blin

بليز

البنك الدولي

البنك العربي

البيت الفلسطيني– تورونتو
بيرو
بينوشيه

ت

التعددية الثقافية multiculturalisme
تلحمي، غادة
تشيلي
التهلوني، خليل
تونس

ج

كووار، اندرو Andrew Gowers
جردانى، بشر
جردانى، نزار
الجزائر
جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية Palestinian Agriculture Relief Committee PARC
جمعية البنكيين العرب في شمال أمريكا
جمعية المهنيين ورجال الأعمال العرب الكنديين
جامعة الدول العربية
جمعية العون البريطانية الفلسطينية
جمعية رجال الأعمال الفلسطيني– القاهره
جمعية بناؤ السلام Builder for Peace
جيش التحرير الفلسطيني

ح

حركة فتح
الحريري، نازك
حزب البعث العربي الاشتراكي
حزب الشعب

حس أثني ethnicite
الحلو، محمد
حنفي، ساري
حياني، ابراهيم Ibrahim Hayani
الحسيني، فيصل
حمودة، أحمد
جمهورية الدومينيك

خ

خاروف، فاروق
خالدي، رشيد
خطة مارشال
الخطيب، حسن
خوري، سعيد
خوري، سامر
خوري، توفيق سعيد
خوري، زاهي

د

دانييل، نائله Naila Danial
دباني، س
مها دجاني Maha Dajani
دروزة، مازن
درويش، محمود
دستريمو ، بلاندين B.Destremreau,
الدمج melting-pot
دلول، رمزي

ر

الراعي ، لميا Lamia Saleh Raei

ربيع، ووليد

رشدي، عاطف

روهانا، نديم

روف Roof

ريغان، رونالد

ز

زحلان، أنطوان

زكاك، موريس

زريق، ايليا

زعلوك، ملك

زهران، روبين

س

سانمارتن، أوليفيه Olivier Sanmartin

سالم، جورج

السختيان، نضال

سعد الدين، غياث

السعودية

سعيد، إدوارد

السفري، خالد

سنيورة، حنا

السودان

سويسرا

سوريا

سيداج

ش

الشاعر، كمال

الشخشير، عبد العزيز

شرابي، هشام

الشرقاوي، حسين

شركة إتحاد المقاولين

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار باديكو

شركة تيم TEAM

شركة خطيب وعلمي

شركة التأمين العربية

شركة المواد الزراعية مقدادي

الشريف، محمد

شعث، نبيل

الشقيري، أحمد

الشنطي، يوسف

شاهين، رياض

الشوا، جودت

الشوا، نبيل

الشوا، وليد

شولتز، جورج

شومان، عبد الحميد

شومان، عبد المجيد

شومان، محمد عبد الحميد

ص

صادق، رياض

صالح، رشاد

صامد

الصباح، سعاد

صايغ، يوسف
صباغ، حسيب
صراف، خليل
صراف، نبيل
الصندوق العربي الفلسطيني
صندوق عبد المحسن قطان
الصندوق القومي الفلسطيني
الصندوق الموحد للأراضي المقدسة United Holy land found

ط

طنجاوي، سعيد Said Tangeaoui

ع

عبد، جورج
عبد الهادي، إبراهيم
عبد الهادي، عزمي
عثمان، طلعت
عرب اسرائيل
عروري، نصير
العظمة، عصام
عقل، باسل
العلوي، محمد
عموره، عوض
عويضة، سمير

غ

غانم، يوسف
غرفة التجارة في وسط أمريكا
الغصين، جاويد

غولدرينغ ، موريس Maurice Goldring

غونزاليس، نانسي Nancie Gonzalez

ف

فحل، شوقي جوزيف

فلسطيني الترانزيت

فلسطيني الشتات

الفرا، محمود

فركوح، جورج

فرنسا

فريج، عيسى

فرييه، جان نويل Jean Noel Ferié

فوسار، روبير Robert Fossaert

فوفيوركا، ميشيل Michel Wieviorka

ق

القاضي، عبد القادر

قاسم، أنيس

قدومي، نبيل

قدومي، هشام

قشقوش، فكتور

قطان، عبد المحسن

قطران، رمزي

قضماني– درويش، بسمة

قطر

قريع، أحمد أبو علاء

ك

كاظمي، مجيد

الكالوتي، منير
كنعان، وائل
كومبرادور
كوبان، هيلينا Helana Cobban
الكويت
كينكار، لويز Louise Cainkar
كينسيلاKinsella

ل

لالان، برنار Bennard Lalanne
لبنان
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
لجنة المتابعة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية
لوبتي، برنار Bernard Le Petit
ليبيا

م

ماك–إفوي McEvoy
المجلس الوطني الفلسطيني
مجلس الإعمار الاقتصادي –بيكدار–
مرتجى، مصطفى
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية
المسعري، محمد
مصر
المصري، منيب
مطر، عقل
"المقيم الدائم"
مكتب الولايات المتحدة لتعدادالسكان و شئون الجنسية United States Census Burean and Nationalistiz service

ماكينزي، وبياراس Piaras Mac Einri ،
المفتي، يزيد
مكتب التعداد السكاني Census Canada
ملح، حازم
الملك حسين
المملكة المتحدة
المهاجرين الاقتصاديين
المهاجرين الايرلنديين
مهنا، خليل
موريس، بين Benny Morris
مؤسسة التعاون Welfare Association
مؤسسة التنمية الثقافية
مؤسسة القرن القادم Next Century Foundation
مؤسسة عبد الحميد شومان
ميلر، دافيد David Mellor
ميناسيان، إناهيد تيرم Anahide Term Minassian,

ن

علقم، نبيل
نجم، محمد
ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين

هـ

هجرة العقول
الهويه المزدوجة Transnational status .
هيئة الامم المتحدة لتشغيل لاجيء الشرق الاوسط UNRWA
الهيئة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدةUNHCR
هندراوس

و

الولاء المزدوج double allegeance

واكر، توني Tony Walker

ي

اليمن

يونس، احمد